

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٣٢**

الخميس، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني	
	السيد جودة/السيد الحمود/السيدة قعوار	(الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد إبانيث
	أنغولا	السيد أوغوستو
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد كانير
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد زين الدين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف، وتعزيز السلام.

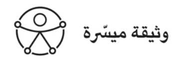
رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة (S/2015/231)

1511472 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف، وتعزيز السلام.

رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة (S/2015/231)

الرئيس: أود أن أرحب بالأمين العام، والوزراء والممثلين المشاركين في جلسة مجلس الأمن. إن مشاركتكم هي تأكيد لأهمية المسألة قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أذربيجان، أستراليا، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بولندا، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جورجيا، السودان، السويد، سويسرا، غابون، غواتيمالا، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، مالطة، مصر، المغرب، ملديف، النمسا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد بيتر نويمان والسيد سكوت أتران.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الأشخاص التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة، سعادة السيد تيتي أنتونيو المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ سعادة السيد توماس ماير هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. وسعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات.

أقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت وتمشيا مع الممارسة المتبعة في هذا الشأن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/231، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة، تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بحضور صاحب السمو الملكي ولي عهد الأردن الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، الذي أدار وفد بلده باقتدار أعمال مجلس الأمن هذا الشهر. صاحب السمو الملكي هو أصغر شخص يترأس جلسة للمجلس على الإطلاق. وهو أمر مناسب تماما لمناقشة اليوم. فهو لم يبلغ ٢١ عاما بعد، لكنه قائد بالفعل في القرن الحادي والعشرين. وأشكره على رئاسة هذه الجلسة الهامة.

وأشعر بالامتنان العميق للأردن لما يقدمه من إسهامات عديدة في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلام والتنمية وحقوق الإنسان. وأعرب عن تقديري الخاص للأردنيين الذين يعملون

بصفتهم كبار مستشاريي، بمن في ذلك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين؛ والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السيدة ريما خلف؛ والأمينة العامة المساعدة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيدة سيما بحوث؛ ومبعوثي المعني بالشباب، السيد أحمد الهنداوي، الموجود معي هنا اليوم.

إن دور الشباب هو في صميم السلام والأمن الدوليين. وعلينا أن نشجع الشباب على تناول قضايا السلام والتنوع والاحترام المتبادل. فالشباب يمثلون البشير لا النذير. وفي حين يرتكب بعض الشباب أعمال عنف شائنة، فإن الأغلبية الساحقة منهم يتوقون إلى السلام، وخاصة في حالات النزاع.

والعديد من الذين يرتكبون العنف هم ضحايا البالغين المنحرفين الذين يسيؤون استغلال براءة الشباب. إننا نرى الشباب يتحملون أكثر فأكثر وطأة التطرف المصحوب بالعنف. ولا يمكن لنا أن ننسى الفتيات في تشيبوك، نيجيريا. ونتذكر الطلاب الذين قتلوا على يد حركة الشباب في غاريسا، كينيا؛ فضلاً عن أولئك الذين ذُبحوا على يد الطالبان في بيشاور، باكستان.

يستهدف المتطرفون العنيفون الشباب عمداً بسبب ممارستهم لحقوقهم الإنسانية. وأنا مستاء من مأساة الشباب الذين يجندون ويختطفون ويقتلون. ولكنني أيضاً معجب بالشباب الذين ينجون من الحرب ويدافعون عن السلام.

وقبل بضع سنوات في سيراليون، كنت من المشجّعين في مباراة لكرة القدم فقدَ لاعبوها أطرافهم في النزاع. وقد علموني المعنى الحقيقي للتعافي. وفي وقت سابق من هذا العام، استمع مجلس الأمن لسيدة شابة تدعى إلواد علمان (انظر S/PV.7374) كان والدها ناشطاً من دعاة السلام في الصومال. وعندما اغتيل، اضطرت إلى الانتقال إلى كندا. وكان في وسعها التمتع بحياة مريحة هناك – لكنها عادت إلى الصومال لترأس منظمة غير حكومية تساعد ضحايا العنف الجنساني.

والتقيت فتاة سورية في مخيم للاجئين كانت تحلم بأن تصبح طبيبة لكي تساعد الآخرين. ويقول مبعوثي المعني بالشباب، أحمد الهنداوي، إن الشباب يديرون عجلة التغيير ولكنهم ليسوا في موقع القيادة. وأتفق معه في ذلك، وأدعو إلى منحهم ترخيص لتوجيه مستقبلنا. فهم يملكون مثالية وإبداعاً وقدرات لم يسبق لها مثيل في تبادل المعارف. وهم غالباً ما يفهمون تعقيدات الحرب ومقتضيات السلام.

وهاكم رسالة نشرتْها مؤخراً على الفيسبوك منظمة محققي الأحلام للشباب في كينيا:

> ”ليبتعدْ جميع الشباب في مختلف أنحاء شرق أفريقيا عن الانضمام إلى الميليشيات ويركزوا بدلاً من ذلك على التضامن والتسامح والتفاهم بين الثقافات.“

وهناك عدد لا حصر له من مجموعات الشباب التي تريد نشر السلام، لا الحرب. وهم يرغبون في محاربة الظلم، لا الناس. وأحيي أولئك الأبطال، ولا سيما البطلات. فالمساواة بين الجنسين أمر أساسي لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف.

والشباب يعانون على الخطوط الأمامية للحرب، ولكنهم نادراً ما يكونون في الغرف الخلفية التي تعقد فيها محادثات السلام. وأنا أدعو إلى إعطاء الشباب مقعداً على طاولة المفاوضات. فهم يدفعون ثمن القتال، ويستحقون أن يساعدوا في بناء التعافي. وهذا ضروري لتحقيق الاستقرار الدائم.

يمكن لمنظمات الشباب أن تساعد في بناء السلام إذا كثفنا أنشطتها واستثمرنا في أفكارها. والتعليم أمر بالغ الأهمية. وأود أن أضم صوتي إلى دعوة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد الحسين لنشر ”أسلحة التثقيف

الشامل'' من أجل تعزيز ثقافة السلام. فهذا أكثر من مجرد شعار ذكي، إنها استراتيجية فعالة.

فمجموعات السلام من الشباب، ولا سيما في المناطق التي تمزقها النزاعات، تستحق منا دعماً غير محدود. وحتى في البلدان التي تنعم بالسلام، تعاني سياسات الشباب نقصاً في التمويل وهي لا تطبّق على المسائل الأمنية. إن الشباب يرثون العالم. وبمزيد من الموارد، يمكن أن يكونوا قوة من أجل السلام والمصالحة والحوكمة الديمقراطية.

وتعمل الأمم المتحدة على الإصغاء إلى الشباب والاستجابة لشواغلهم. وقد أطلقنا المبادئ التوجيهية بشأن مشاركة الشباب في بناء السلام. وأشكر مكتب دعم بناء السلام، وتحالف الحضارات، ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الذين ساهموا. وأنا أيضاً أقوم بوضع خطة عمل شاملة لمنع التطرّف المصحوب بالعنف التي سوف تسعى إلى إشراك الشباب وتمكينهم، وسأقدمها إلى الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا العام.

تركّز الخطب في مجلس الأمن في كثير من الأحيان على المشاكل في سياق البحث عن حلول. واليوم، دعونا ننظر إلى الشباب على أنهم الحل لمشاكلنا الشائكة. إنهم يتوقون إلى عالم أكثر عدلاً وسلاماً، ويمكنهم بمساعدتنا أن يوجدوا ذلك العالم.

الرئيس: أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر نويمان.

السيد نويمان (تكلم بالإنكليزية): اسمي بيتر نويمان. وأنا أستاذ الدراسات الأمنية في كلية كنغز كوليدج بلندن، كما أنني مدير المركز الدولي لدراسة التطرف. وأقدر هذه الفرصة للحديث عن أسباب تطرف الشباب، وأشيد بالمملكة الأردنية الهاشمية على عقد مناقشة اليوم.

لقد خصصت السنوات الـ ١٧ الماضية من حياتي لدراسة عملية التطرف وفهم أسبابها. وذلك ما كنت أقوم به كل يوم. وحرمني ذلك من النوم ليال عديدة. ولدتُ في ألمانيا، وقد كافحت دائماً لفهم الكيفية التي يمكن بها لأناس من بلدي، مع تاريخنا والفظائع والحروب التي كنا السبب فيها، كيف يمكن لشباب من بلدي – عدد صغير جداً منهم، ولكنهم يظلون من أبناء وطني – أن ينجذبوا رغم ذلك إلى أيديولوجية النازية الجديدة.

وعندما كنت طالباً، قضيت سنة أدرس في بلفاست، بأيرلندا الشمالية. لقد كانت فترة ١٩٩٧-١٩٩٨، السنة الأخيرة من النزاع. وكان النزاع آخذاً في الخمود وكان السلام آتياً. ولكن كانت آثار النزاع في كل مكان، وكنت أبحث عن السبب.

وعندما وقعت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، في هذه المدينة، بدت بعيدة بالنسبة إلي. ولكن، بعد أربع سنوات، في عام ٢٠٠٥، ضرب الإرهابيون ضربتهم في لندن، حيث كنت في ذلك الوقت أعيش وأعمل بصفتي أكاديمياً. ولم يكن الإرهابيون الذين هاجموا لندن من الشرق الأوسط، لم يكونوا من منطقة نزاع، لقد كانوا من إنكلترا. كانوا قد ولدوا في إنكلترا، ونشؤوا وارتادوا المدرسة فيها، وكانوا يملكون جوازات سفر بريطانية ويتحدثون الإنكليزية بلكنة أفضل من لكنتي، حتى عندما أحاول جهدي. فما الذي جعلهم يقدمون على ذلك؟

واسمحوا لي أن أقول صراحة – وأنا الآن أتكلم بصفتي أكاديمياً – إنه لا يوجد سبب واحد يبرر تطرف الشباب. ولا يوجد أي سبب جذري. فالتطرف عملية. وهي عملية يتحول الأشخاص فيها، وهم غالبا من الشباب في معظم الأحيان، إلى التطرف – وأحياناً التطرّف المصحوب بالعنف. وهي عملية

يمكن أن تحدث في أي مجتمع، وبذلك لا يكون لها أي سبب محدد. فالتراعات هي التي لها أسباب.

وإذا وضعنا قائمة بكل مَظْلَمةٍ يتم التعبير عنها في كل نزاع حدث فيه تطرف للشباب، سينتهي بنا الأمر بقائمة طويلة جداً بالفعل. سينتهي بنا الأمر بقائمة تشمل، في الأساس، كل مشكلة في العالم. يصبح الأمر صعباً في تلك المرحلة، لأنه من غير الممكن ولا الواقعي - كما أعلم وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن أفضل من أي شخص آخر - أن نتوقع من السياسيين وواضعي السياسات والدبلوماسيين أو حتى الأمم المتحدة أن تحل كل مشكلة في العالم. واسمحوا لي أن أقولها مرة أخرى: ليس لتطرّف الشباب على هذا النحو سبب محدد في كل مكان، ولكن هنالك أسباب محددة للتراعات.

وبدلاً من الكلام عن أسباب التطرف بشكل عام، فإنني أود الحديث عن نزاع بعينه، وفئة سكانية بعينها في إطار ذلك التراع.

والناس الذين أرغب في الكلام عنهم هم مقاتلون إرهابيون أجانب من القارة التي أنتمي إليها، قارة أوروبا. إنهم مقاتلون أجانب ذهبوا إلى سورية والعراق للانضمام إلى التنظيم الذي يطلق على نفسه اسم داعش. فهم غالبا شباب من مدن مثل برلين، وباريس، وستوكهولم، ولندن - مواطنون من بلداننا، وصل عددهم إلى ٤٠٠٠ وانضموا إلى تنظيم شمولي يقوم بقطع رؤوس الناس ودفنهم أحياء.

وما فتئت أنا وزملائي في المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي، الموجود في لندن، نهتم بدراسة هؤلاء الناس لأكثر من عامين. ونحن نعلم الكثيرين منهم. فقد وجدنا ٧٠٠ منهم على فايسبوك، وتويتر، وإنستاغرام، وتمبلر - وهي منابر إعلامية للتواصل الاجتماعي حيث ينشرون الأخبار والتحديثات والتعليقات والصور. تكلمنا مع قرابة ١٠٠ منهم - البعض على مدى عدة أشهر - والتقينا وجها لوجه مع العديد من الميسّرين، والناقلين، والشيوخ، وبطبيعة الحال، المقاتلين أنفسهم على أرض الواقع في البلدات الحدودية التي ينطلقون منها لدخول سورية.

نحن نعرف هؤلاء الناس. ونحن نعرف قصصهم، ونعلم أنه لا توجد مجرد رواية واحدة. هناك العديد من الروايات. بعضها حقيقي ولكن البعض الآخر غير حقيقي. العديدون منهم لهم تاريخ من المشاكل، ولكن بعضهم كانوا ليبلغوا آفاقا لائقة لو مكثوا في بلادهم الأوروبية. كان البعض مدفوعين بالمعاناة الإنسانية التي يعيشها الشعب السوري؛ وكان آخرون يسعون إلى حياة مفعمة بالتشويق والمغامرة. بطبيعة الحال، كان الكثيرون منهم متطرفين منذ البداية؛ كانوا متطرفين لوقت طويل قبل بدء الصراع في سورية. لذلك، عندما يتعلق الأمر بخصائصهم الأساسية، وإن شئت بملامحهم الاجتماعية والاقتصادية، نكون بصدد مجموعة متنوعة من الناس بشكل لا يصدق - أكثر تنوعا من أي مجموعة متطرفين رأيتها. إنها متنوعة جدا بحيث تشمل الآن، للمرة الأولى في هذه المجموعة بالذات، أعدادا كبيرة من النساء: ١٠، ١٥ و ٢٠، في بعض البلدان، وهناك نسبة ٢٠ في المائة من الإناث. فما هو القاسم المشترك بينهم؟

ثمة حقيقة مقلقة هنا لأبناء بلدي الأوروبيين. فمهما وجدنا زملائي وأنا من تفاوت بين المقاتلين الأجانب الذين تكلمنا معهم؛ ومهما تفاوتت ملامحهم وخصائصهم، فإن القاسم المشترك بين الكثيرين منهم، إن لم يكن معظمهم، هو أنهم لا يشعرون بالانتماء إلى مجتمعاتهم. إنهم غالبا ما يشعرون، بسبب مَن هم، وكيف يبدون، ومن أين أتى آباؤهم أو أجدادهم، بأنهم ليسوا جزءا منا، ليسوا أوروبيين، ولا ينتمون إلى أوروبا، ولن يفلحوا فيها أبدا مهما كانت محاولاتهم جادة. وإذا كنت لا تشعر بالانتماء، وإذا كنت لا تشعر بأنك جزء من مجتمعك، فيصبح من الأسهل المغادرة، ويصبح من الأسهل

الشعور بالكراهية، ويصبح من الأسهل التوجه ضد المجتمع ذاته الذي تحمل جواز سفره وتتكلم لغته.

واسمحوا لي أن أوضّح ذلك جيدا. إن الشعور ذاته بالاستبعاد لا يبرر السبب في أن تصبح مقاتلا إرهابيا أجنبيا، ولا يبرر هذا العمل بالتأكيد. لا شيء يبرر الإرهاب. فلمجرد التمييز ضدك، أو لمجرد أنك تفتقر إلى الفرص الاقتصادية، أو لمجرد أن الناس أهانوا دينك لا يجعلك تلقائيا، وبالتناضح، تذهب إلى سورية وتقطع رؤوس الناس. وإذا كان الأمر بهذه البساطة، فلن يكون لدينا ٤٠٠٠ أوروبي هناك، بل ٤ ملايين، وأنا أشكر الله أنه لا يوجد لدينا هذا العدد.

وهناك الكثير من العوامل الأخرى التي تشارك في تطرّف الشباب. ثمة دور للإيديولوجية، والشعور بالضيم، والسير بالتالي في اتجاه معين. فالمجموعات، والديناميات الاجتماعية، والقياديون من أصحاب القدرات الخارقة يؤدون كذلك دورا هاما. ولكن ما أسعى إلى قوله هو أن الاستبعاد – هذا الشعور بعدم الانتماء إلى مجتمعك أو بعدم كونك جزءا منه – يفتح عقلك. إنه يفتح عقلك على ايديولوجية تقول، ”الغرب يحاربك؛ أوروبا تحاربك؛ بلدك يحاربك؛ لا يمكنك أن تعيش بين هؤلاء الناس؛ لا يمكنك أن تكون أوروبيا ومسلما في الوقت ذاته.“

هذا هو بالضبط ما يقوله القائمون بالتجنيد؛ وما تصوّره داعش بأشرطة الفيديو على شبكة الإنترنت. ويكون لذلك صدى عند بعض الناس. وسبب هذا الصدى ليس لأن تنظيم داعش يمتلك قوى سحرية للإقناع أو لأنه ينتج أشرطة الفيديو بشكل رائع. هذا الصدى سببه شعور الناس بأن هذا الكلام له معنى. وهو يوفر لهم الإجابة التي يبحثون عنها. وهو يحوّل الظلم إلى سبب – السبب الذي له معنى ومغزى. وذلك يمكّن العديدين منا هنا اليوم من فهم ما يجري. إن الاحساس بالاستبعاد ليس هو السبب في ما يجري، ولكنه الشرط المسبق لكل شيء يتبعه.

كيف نوقف ذلك؟ هناك الكثير من الأمور التي نحتاج إلى القيام بها. وهناك الكثير من أعمال مكافحة الحرائق – منع الناس من السفر، والقبض عليهم، وتشاطر المعلومات. بعض هذه التدابير واردة في القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي كان لي شرف العمل على وضعه مع السفيرة باور وفريقها. ونحن بحاجة إلى تمكين الشباب بغية انتقاء اختياراتهم بذاتهم كأعضاء كاملي العضوية في مجتمعاتهم، ولكننا بحاجة أيضا إلى تمكين الآباء والأمهات، ولا سيما الأمهات. إنهم أقوى حلفاء لنا، وغالبا ما يكونون آخر من تبقّى للتأثير على أولادهم. ولقد شهدنا في كثير من الأحيان كيف تمكّن الآباء والأمهات من منع أولادهم من الذهاب إلى الخارج. ونحن بحاجة إلى وضع برامج مناهضة للتطرف تكون ذات توجّه محدد، وذات تأثير إمّا عندما يكون الناس على وشك الانضمام إلى المجموعات المتطرفة، قبل سفرهم إلى سورية، أو عندما يعودون منها. ونحن بحاجة إلى تحدي الأفكار المتطرفة المنشورة على شبكة الإنترنت، حيث المتطرفون فعّالون بشكل لا يصدق، أمّا نحن فلا.

ولكنّ مكافحة الحرائق لا تكفي. وإذا كنا نريد منع ذلك من الحدوث مرة تلو الأخرى، فيتعين علينا العمل من أجل إيجاد مجتمعات أكثر شمولا، وهويات أكثر شمولا. وهذا أصعب جزء من الوقاية؛ والأكثر كلفة، والأبعد مدى. ولكن يجب أن نفعل ذلك، لأنه إذا شعر المزيد من الناس بالانتماء – بأنهم ينتمون حقا – إلى أوطانهم الأوروبية، كيفما يبدون وكائنا ما كانت الديانة التي يمارسونها، فسوف ننجح في الحد من مجموعة الناس الذين يعمل المتطرفون العنيفون على تجنيدهم.

الرئيس: أشكر السيد نويمان على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أتران.

السيد أتران (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن وحكومة الأردن على إتاحة الفرصة لي كي أحاول تقديم المساعدة.

أنا عالم أنثروبولوجيا. وعلماء الأنثروبولوجيا، كمجموعة، يدرسون تنوع الثقافات البشرية بغية فهم ما لدينا من قواسم مشتركة واختلافات، واستخدام المعرفة بما نتقاسمه لمساعدتنا على تسوية خلافاتنا. إن البحث الذي قمت به يهدف إلى المساعدة على الحد من العنف بين الشعوب، أولا عن طريق محاولة فهم الأفكار والسلوكيات التي أتصور أنها مغايرة عن أفكاري وسلوكياتي، مثل التفجيرات الانتحارية التي تقتل مجموعات من الناس الأبرياء الذين لم يسبّبوا الأذى المباشر للآخرين. والأمر الأساسي، مثلما علّمتني مارغريت ميد قبل فترة طويلة عندما عملت مساعدا لها في المتحف الأمريكي لسجل الكائنات الحية هنا في نيويورك، هو التعاطف مع الناس دون التجانس معهم دائما؛ ومشاركة حياتهم إلى حد الشعور بأن ذلك ممكن أخلاقيا، ومن ثم الإبلاغ.

لقد قضيت وقتا طويلا في مراقبة الناس وإجراء المقابلات معهم والقيام بدراسات منتظمة في القارات الست، هؤلاء الناس الذين ينجرّون إلى القيام بأعمال عنيفة لصالح مجموعة ما والقضية العائدة لها، وفعلت ذلك بمشاركة زملاء لي خلال الشهر الماضي في كركوك، العراق، وقابلت مؤخرا جدا شبانا من الذين قتلوا من أجل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وشبانا في ضواحي باريس وأحياء برشلونة ممن يسعون للانضمام إليه. وبمساعدة من بعض الأفكار الناجمة عن بحوث في العلوم الاجتماعية، سأحاول أن أوجز بعض الحالات التي قد تساعد على إبعاد الشباب عن اتخاذ مسار التطرف العنيف.

ولكن أولا، من هم هؤلاء الشباب؟ إن أيا من مقاتلي داعش الذين التقيناهم في العراق لم يكن لديه أكثر من التعليم الابتدائي؛ وكان للبعض منهم زوجات وأطفال صغار. وعندما سئلوا ”ما هو الإسلام؟“ أجابوا ”حياتي“. لا يعرفون شيئا من القرآن أو الحديث، أو عن الخليفتين الأولين عمر وعثمان، ولكنهم علموا عن الإسلام من القاعدة والدعاية التي تنشرها داعش، ومن التعاليم بأن المسلمين، على غرارهم، كانوا هدفا ليتم القضاء عليهم، لكنهم سبقوا الأنجاس في القضاء عليهم أولا. هذه ليست فكرة غريبة في ظل الظروف التي يعيشونها؛ وقالوا إنهم شبّوا بعد سقوط نظام صدام حسين ووسط عالم جهنمي من حرب العصابات المستمرة، وموت أفراد الأسر، وتفككها، وعدم التمكن من الخروج من منازلهم أو ملاجئهم المؤقتة لمدة أشهر.

وفي أوروبا وأماكن أخرى من الشتات الإسلامي، يختلف نمط التجنيد. فهناك حوالى ثلاثة من كل أربعة أشخاص ينضمون إلى القاعدة أو داعش يفعلون ذلك عن طريق الأصدقاء؛ ومعظم من تبقى يفعلون ذلك عن طريق الأسرة أو زملاء لهم يسافرون بحثا عن طريق مفيد لهم في الحياة. ومن النادر أن الأهل يدركون رغبة أولادهم في الانضمام إلى هذه الحركة. وفي منازل الشتات، يتردد الآباء المسلمون في الحديث عن إخفاقات السياسة الخارجية وداعش، بينما غالبا ما يسعى أبناؤهم جاهدين لفهم ذلك.

إن معظم المتطوعين والأنصار الأجانب يندرجون ضمن ما يسميه علماء الاجتماع ”التوزيع العادي“ من حيث الصفات النفسية مثل التعاطف، والرحمة، والمثالية، والرغبة غالبا في مساعدة الناس بدلا من إيذائهم. وهم في الغالب من الشباب في المراحل الانتقالية من حياتهم: طلاب، ومهاجرون، وباحثون عن وظائف أو أصحاب، وقد غادروا أو على وشك مغادرة أسرهم الأصلية والبحث عن مجموعة من الأصدقاء والمسافرين الذين يجدون معهم أهمية للحياة.

وليس لدى معظمهم أيُّ تعليم ديني تقليدي، وهم غالباً ”يولدون من جديد“ بمفهوم مَهمة دينية ضيقة اجتماعياً ومحدودة أيديوليوجياً لكنها ممتدة عالمياً. والحقيقة هي أنَّه حين يُطرَد هؤلاء الذين يمارسون الطقوس الدينية من المسجد – لا داخله – بسبب الإعراب عن معتقدات سياسية متشددة، يكون الانتقال إلى العنف هو الأكثر ترجيحاً.

وفي الصيف الماضي، أظهر استقصاء أجرته آلية المراقبة الدولية أنَّ أكثر من واحد من كل ٤ شبَّان فرنسيين – من جميع المعتقدات – بين عُمْر ١٨ و ٢٤ سنة، لديهم موقف إيجابي تجاه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي برشلونة في هذا الشهر بالذات، تبيَّن أنَّ خمسة من بين ١١ متعاطفاً مع التنظيم ألقِي القبض عليهم، خططوا لتفجير أجزاء من المدينة، كانوا مُلحدين أو متحوِّلين إلى المسيحية حديثاً. والتحالف المنكر للقومية الضيقة المعادية للأجانب والجهاد المتشدد، اللذين يثير كل منهما مخاوف الآخر، بدأ يزعزع استقرار الطبقة الوسطى الأوروبية، بقدر ما فعلت الفاشية والشيوعية في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي، أثناء التحريض على الاستعداد للتضحية بين كلا القوميين المعادين للأجانب والجهاديين المتشددين. وعلى نقيض ذلك، يُظهِر بحثنا أنه حتى بين الشباب الغربيين الأصليين، لم تعد المثل العليا للديمقراطية الليبرالية تثير الاستعداد لتقديم تضحيات غالية للدفاع عنها.

إنَّ معدل المواليد في أوروبا قدره ١,٤ لكل زوجين، ممَّا يعني أنها بدون هجرة واسعة النطاق لن تستطيع الحفاظ على طبقة وسطى قابلة للحياة، تعتمد عليها كل ديمقراطية ناجحة. ولكن يمكن القول إنَّ أوروبا أبعد عن التعامل بفعالية مع مشاكل الهجرة من أي وقت مضى. وكما أخبرتنا شابة من ضاحية كليشي – سور – بوا المجاورة لمدينة باريس، أنها شأن كثيرات ترتبط بهنّ، تشعر أنها ليست فرنسية ولا عربية، ولأنه سيُنظَر إليها دائماً بارتياب نتيجة أفعال الآخرين، فإنها تختار الخلافة للأسهام في إقامة موطن يمكن للمسلمين فيه أن يجمعوا مواردهم، ويكونوا أقوياء من جديد ويعيشوا بكرامة.

لكنَّ الفكرة الشائعة من صدام الحضارات بين الإسلام والغرب مُضلِّلة بشكل يُرثى له. فالتطرف العنيف لا يمثِّل انبعاث الثقافات التقليدية بل انهيارها، لأنَّ الشباب غير المرتبطين بتقاليد ألفية يتيهون في البحث عن هوية اجتماعية تُعطي أهمية ومجداً شخصيين. وهذا هو الجانب المظلم من العولمة. إنهم يتشدَّدون لإيجاد هوية ثابتة في عالم منبسط: حيث يحل محل الخطوط العمودية للتواصل بين الأجيال مُرفقات أفقية من نظير لنظير، يمكن أن تعمَّ أرجاء العالم. وقد أخبرني شباب كان أجدادهم أرواحيين من أبناء العصر الحجري في سولاويسي، بعيداً عن العالم العربي، أنهم حلموا بالقتال في العراق أو فلسطين دفاعاً عن الإسلام.

ومع أنَّه يُنظَر من الناحية العسكرية إلى تنظيمَي القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المرتبطة بهما أنها تشكل الخطر الأكبر، بصفتها الحركة الأكثر دينامية في معاداتها للثقافة، فإنَّ قيَمها تتعارض مع نظام الدولة القومية الممثَّل هنا في الأمم المتحدة، ومع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لقد استقطبت الشباب من أماكن عديدة إلى أضخم وأعظم قوة قتالية تتجاوز الحدود الإقليمية منذ الحرب العالمية الثانية. ومثلما استغرق تنظيم القاعدة أكثر من عقد من الزمن لكي يتحول إلى خطر عالمي، فقد تمرُّ سنوات قبل أن نرى التأثير الكامل لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، حتى إذا تمَّ طردها من قاعدتها الإقليمية الحالية. وإذا لم نُدرك هذه القوى الثقافية المقتدرة، فإننا لن نستطيع التصدي للخطر. وحين يكون التركيز، كما هو الآن، على الحلول العسكرية وعمليات الاعتراض الشرطية، فإنَّ زمام الأمور يكون قد

أُفلِت من أيدينا. وإذا بقي هذا التركيز، فإننا سنخسر الأجيال المقبلة.

فما الذي يمكن عمله إذاً؟ قبل كل شيء، ينبغي للحكومات أن تواصل عملها الهامّ بشأن مسائل التنمية والهجرة والتكامل، بهدف تحويل الزيادة في أعداد الشباب المؤسفة جداً إلى نهضة شبابية بإطلاق طاقة الشباب الكامنة ومثاليتهم. لكنني أود أن أقترح ثلاثة شروط أعتقد أنَّ الشباب يحتاجون إليها، مع توضيحات موجزة. وعلى كل بلد أن يُوفِّر هذه الشروط ويحشدها، بما يلائم ظروفه الخاصة.

الشرط الأول هو تزويد الشباب بما يجعلهم يحلمون بحياة ذات أهمية من خلال النضال والتضحية في الزمالة. وهذا ما يقدِّمه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبيان إدارة التوحُّش الرسمي – إدارة الهمجية – ينص على التالي،

> ”تعالوا إلينا إيها الشباب من المناطق التي نُديرها. فشباب الأمة أقرب إلى الطبيعة الفطرية للكائنات البشرية بحُكْم التمرد في داخلهم. أمَّا الجماعات الخانعة فإنهم يحاولون قمعها وحسب.“

لكنني حين أسمع دعوة مُتعبة أخرى إلى الإسلام المعتدل، من جماعة أكبر سنّاً بكثير عادة، أسأل، ”هل تمزحون؟ أليس لدى أحدٍ منكم أبناء مراهقون؟ ومتى كان لأي شيء ‹معتدل› جاذبية واسعة لدى الشباب التواقين إلى المغامرة والمجد والتفوق؟“

فينبغي لأعضاء المجلس أن يسألوا أنفسهم، ”أية أحلام يمكن أن تأتي من معظم سياسات الحكومات الحالية التي لا تقدم أكثر من وعود الراحة والأمن؟“ والشباب لن يختاروا أن يضحُّوا بكل شيء، بما في ذلك أرواحهم – مجمل مصالحهم الذاتية – مقابل مجرَّد مكافآت مادِّية. وفي الحقيقة، يُظهِر البحث أن تقديم المكافآت المادية أو العقوبات، الجزرة أو العصا، ربما يدفع فحسب الأطراف الفاعلة المكرَّسة حقاً إلى مزيد من التطرف. ويُظهر البحث أيضاً أنَّ أعظم تنبُّؤ بالاستعداد للتضحية والانضمام إلى الزملاء في قضية مقدسة، قضية توفر إحساساً بمصير خاص وإرادة القتال، هو ما يمكِّن في البداية جماعات المتمردين والجماعات الثورية منخفضة القدرة من أن تقاوم وتسود غالباً على جماعات أكثر قوة مادياً، تستند إلى الحوافز المادية، مثل الجيوش والشرطة، التي بدورها تعتمد بشكل أساسي على الأجر والترقية بدلاً من الشعور الصادق بواجب الدفاع عن الأمة. فالقتال من أجل القيم المقدسة يجب أن يكون بقيم مقدسة أخرى، أو بوقف الشبكات الاجتماعية التي تنطوي على تلك القيم.

والشرط الثاني هو تقديم حلُم شخصي إيجابي للشباب، مع فرصة ملموسة لتحقيقه. فجاذبية تنظيمَي القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام ليست متعلقة بالمواقع الشبكية الجهادية، التي معظمها ثرثرة وكلام منمَّق، مع أنها يمكن أن تكون جاذباً أولياً. إنها متعلقة بما يلي ذلك. فهناك نحو ٥٠ ٠٠٠ وسم تغريد يدعم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بمعدل ١ ٠٠٠ متابع لكل منها. وهي تنجح بإتاحة الفرص للمشاركة الشخصية، حيث يكون للأشخاص جمهور يمكنهم أن يتبادلوا ويصقلوا معه آلامهم وآمالهم ورغباتهم. وعلى نقيض ذلك، تُقدِّم برامج التوعية الرقمية الحكومية عادة روايات دينية وأيديولوجية مضادة عامّة، تبدو صمَّاء أمام الظروف الشخصية لجمهورها. وهي لا تستطيع تهيئة الشبكات الاجتماعية الحميمة التي تحتاج إليها الأحلام.

علاوة على ذلك، إنَّ تبادل رسائل الروايات المضادة سلبي غالباً: ”داعش تريد بناء مستقبل إذاً؟“ حسناً، هل قطع الرؤوس مستقبل تريده أنت، أو أحد يتحكَّم بتفاصيل نظامك الغذائي ولباسك؟ هل يمكن لأحد ألاَّ يعرف ذلك فعلاً؟ هل هذا مهم حقاً لدى أولئك الذين يُجتذَبون إلى

القضية على الرغم من هذه الأشياء أو حتى بسببها؟ كما ردَّت شابة من إحدى ضواحي شيكاغو على وكلاء مكتب التحقيقات الاتحادي في الولايات المتحدة، الذين منعوها من السفر جواً إلى سورية، ”حسناً، ماذا عن البراميل المتفجِّرة التي تقتل الآلاف؟ ربما يسهم قطع الرؤوس في وقف ذلك.“ فالطاعة الصارمة بالنسبة للبعض توفِّر التحرُّر من الارتياب بشأن ما يتعيَّن أن يفعله شخص صالح. وإلى جانب ذلك، حالما يقتنع شخص بالفضيلة الأخلاقية للمَهمَّة، فإنَّ العنف المشهدي لا يثنيه، بل هو سموٌّ وتمكين، كما أشار إدموند بيرك بشأن الثورة الفرنسية، التي أدخلت الفكرة الحديثة للإرهاب بصفته دفاعاً طارئاً للتغيير السياسي الجذري.

فلا تخطئوا: إنَّ قلة أو ربما لا أحد من أولئك الذين ينضمون إلى الجهاد المتشدد أو القومية المعادية للأجانب بسبب هذه المسألة هم عدميون. والعدمية تهمة يطلقها أولئك الذين يروق لهم أن يرفضوا، كما تفعل النعامة، النظر في النداء الأخلاقي، وبالتالي في الخطر الحقيقي، لتلك الحركات. والاستعداد للموت من أجل قتل الآخرين يستدعي اقتناعاً عميقاً بالفضيلة الأخلاقية. وفي سنغافورة في الأسبوع الماضي، رأى بعض المتكلمين باسم الحكومات الغربية أنَّ الخلافة كانت أسطورة تغطي سياسات القوة التقليدية. والبحوث مع أولئك الذين يُجتذبون إلى القضية تُظهِر أنَّ هذا سوء فهم خطير. وقد ظهرت الخلافة مجدداً بصفتها مسألة تعبئة في أذهان العديد من المسلمين. وكما أخبرنا أحد الأئمة في برشلونة،

> ”إنني ضد عنف تنظيمَي القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام، لكنهما سما لنا وضعا في أوروبا وأماكن أخرى على الخريطة. وقد كنَّا قبل ذلك مهملين. ونحن نحلم بالخلافة مثلما حلم اليهود بصهيون. ومن الممكن أن تكون اتحادا للشعوب المسلمةً، مثل الاتحاد الأوروبي. فالخلافة هنا، في قلوبنا، حتى لو كنَّا لا نعلم ما هو الشكل الحقيقي الذي يمكن أن تتخذه في النهاية.“

وبدون اعترافنا بهذه المشاعر، فإننا نخاطر بتأجيجها. وأية مشاركة جادَّة يجب أن تكون منسجمة مع الأفراد وشبكاتهم، لا مع التسويق الجماعي للرسائل المتكررة. والشباب يتعاطفون فيما بينهم، ولا يحاضر أحدهم الآخر. فمن سورية، تكتب شابة إلى أخرى،

> ”أعلم كم هو صعب أن تتركي وراءكِ الأم والأب اللذين تحبينهما، ولا تخبرينهما أين أنتِ حتى تصلي إلى هنا، وأنك ستحبينهم دائما، لكنك وُضِعْتِ على هذه الأرض لتفعلي أكثر من أن تكوني مع والديك أو تكرميهما. وأعلم أنَّ هذا قد يكون أصعب شيء قد تضطرين للقيام به على الإطلاق، ولكن اسمحي لي أن أساعدكِ على أن توضحيه لنفسك ولهما.“

إننا بحاجة إلى هذا النوع من المشاركة.

والشرط الثالث هو منح الشباب الفرصة لإيجاد مبادراتهم المحلية. فالبحث العلمي يُظهِر أن المبادرات المحلية، التي تبدأ بمشاركة ضيقة النطاق، أفضل من البرامج الوطنية وواسعة النطاق في الحدِّ من العنف. وليس مهمّاً أية وكالات حكومية نريد أن نساعدها على تيسير ذلك. فلْندَعِ الشباب يُشرِكون الشباب في البحث عن وسائل مفيدة لفهم المسائل المُدرَجة في برامجهم الشخصية، سواء كان ذلك بشأن القمع والتهميش السياسي، أو انعدام الفرص الاقتصادية، أو صدمة التعرُّض للعنف، أو مشاكل الهوية والإقصاء الاجتماعي.

والأهم من ذلك كله، أنه يتعين علينا أن ندعم المشاركة الشخصية، من خلال الدعم المتبادل وعمل الموجهين في المجتمعات المحلية، إذ في جميع الأحوال تقريبا نجد في أي ظروف شخصية معينة يتقاسمها الأصدقاء أن التطرف يدرسها

بدقة ويستغلها ويسعى إلى تعميمها وتحويلها إلى سخط أخلاقي وأعمال عنف.

أود أن أختتم كلمتي بهذا التأمل. كلائلي إسماعيل، فتاة عمرها ستة عشر عاما أنشأت وشقيقتها سبا شبكة بعنوان ''بذور السلام'' بالاشتراك مع مجموعة من الأصدقاء في المدرسة لتغيير حياة الشابات في بلدة خيبر بختونخاوا الواقعة في شمال غرب باكستان. لقد بدأت تلك الفتيات عملهن بالتركيز على مركز المرأة في المجتمع، وحيث أخذت عضوية تلك الشبكة تنمو، أصبحن حاليا يقمن بتدريب النشطاء من الشبان لكي يصبحوا بناة سلام على الصعيد المحلي للتصدي للتطرف ونبذ العنف. وبدأن بتدريب ٢٥ شابا في كل سنة من السنتين الماضيتين للمشاركة في تعزيز التسامح والسلام ونبذ العنف. لقد برهنت المبادرة على أنها تحظى بشعبية كبيرة لدرجة أنه في العام الماضي تقدم للانضمام إليها أكثر من ١٥٠ مرشحا. إن الخمسين متطوعا من الشباب المدربين يعملون الآن على التواصل مع الناس في مجتمعاتهم المعرضة للتطرف. ويعقدون حلقات دراسية ولقاءات مباشرة مع هؤلاء الناس لبلورة أفكار لمستقبل سلمي وتعزيز هذه الأفكار.

مع أن البرنامج لا يزال في مراحله الأولى، فإنه سيصل إلى ٥٠٠ ١ من الشباب تقريبا في الأعوام الثلاثة المقبلة. ويهدف البرنامج إلى بناء حركة من الناشطين لمناهضة التطرف الديني والسياسي. والنتائج حقا أنصع من ذلك بكثير، بيد أن كلائلي اسماعيل لن تعلن عن أن الفضل في ذلك يعود إليها. تخيلوا أمامكم أرخبيلا عالميا مؤلفا من بناة السلام، إن كان بمقدوركم التوصل إلى طرق محددة لمساعدتهم وتمكينهم، من دون محاولة التحكم بهم على نحو شديد جدا، فإنهم سوف يظفرون بالمستقبل.

في الختام، أن أهم شيء في الأمر إيجاد وقت ممتع ومفيد ومتابعة مستدامة للشباب مع الشباب الذين يفهمون أن العوامل التحفيزية يمكن أن تتفاوت تفاوتا كبيرا من حيث السياق، على الرغم من أوجه الشبه بينها، سواء أكان ذلك يتعلق بوالد في سن الشباب من مدينة كركوك، أو بفتاة مراهقة من مدينة باريس، أو بأصدقاء من الحي في مدينة تطوان بالمغرب، أو بمشجعي كرة القدم في المدارس الثانوية من مدينة فريدريك ستاد بالنرويج، فالكل يسعى ويتوق إلى الالتحاق بتنظيم ''الدول الإسلامية في العراق والشام''. فالأمر يقتضي العمل بصورة وثيقة على الصعيد الشخصي والعالمي، وليس فقط بتضمين أفكار تتعلق بالأعمال الحرة، بل أن يشمل أيضا نشاطا بدنيا، وموسيقى وترفيها لمواجهة الزيادة على صعيد العالم في الثقافة المناهضة للتيار الرئيسي والتي تتجلى مظاهرها في التطرف المصحوب بالعنف.

الرئيس: أشكر السيد أتران على إحاطته الإعلامية. أود أن أتقدم بالشكر إلى معالي السيد بان كي – مون على جهوده لتحقيق أهداف الأمم المتحدة.

يشرفني أن أكون معكم اليوم، بينما يتولى بلدي، المملكة الأردنية الهاشمية، رئاسة مجلس الأمن للمرة الثانية خلال عضويتنا الحالية. يسعدني أيضا حضور هذه الجلسة النقاشية حول الشباب في مناطق التزاعات ودورهم في صناعة السلام. فالعالم اليوم يواجه أحد أكبر التحديات، وربما التحدي الأعظم أمام الأمن والسلام الدوليين، ألا وهو الإرهاب والتطرف، والشباب هم أول الضحايا له. إننا نواجه اليوم آفة تهدد العالم أجمع، وما من دولة مستثناة من خطر الإرهاب، فعدوه الإنسان والإنسانية بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو العمر أو الجنسية. فالكل معني بالحرب على الإرهاب.

إن الأحداث والتزاعات وتبعاتها التي شهدها العالم في العقود القليلة الماضية جعلت أعدادا متزايدة من الشباب عرضة للوقوع في ظلمات التطرف وشراك المضللين. فالشباب هم الأكثر استهدافا بالتجنيد الطوعي وغير الطوعي من قبل

الجيوش والجماعات المتطرفة والإرهابية. لذلك، لا بد من اتخاذ تدابير سريعة لوقف إذكاء نيران الإرهاب بدماء وأرواح شبابنا.

من الجدير بالذكر أن أكثر من نصف سكان العالم دون سن الثلاثين، والأغلبية العظمى منهم تتواجد في الدول النامية. وتشير الدراسات إلى أن الفقر، والبطالة، والجهل، وضعف العلاقات العائلية توفر بيئة جاذبة للفكر المتطرف والأفكار الظلامية. وإذا ما نظرنا إلى البيانات، لوجدنا أن وضع الشباب على المحك. إذ يوجد في العالم ما يقارب من ثلاثة وسبعين مليون شاب عاطل عن العمل، وأكثر من أربعة عشر مليون شاب نازح أو لاجئ. كذلك فإن أغلبية ضحايا النزاعات المسلحة من فئة الشباب.

إن الشباب أكثر الفئات تأثيرا على واقع الأمور وعلى مستقبلها، والأكثر تأثرا بالحاضر وظروفه. لقد تجلى ذلك بوضوح خلال الأحداث الأخيرة في منطقتي العربية. وأنا شاب ضمن تلك الفئة العمرية، وأشارك في حوارات عن جيلي وعن التحديات التي تواجهه ووجوب تمكينه. وكثيرا ما يتم الحديث عن الشباب بوصفهم شريحة مهمشة. واسمحوا لي بأن أقول أن الشباب ليسوا شريحة مهمشة، بل هم شريحة مستهدفة. فهم مستهدفون لطاقاتهم الهائلة، ولثقتهم بأنفسهم، ولقدرتهم على تغيير العالم. لذلك، فهم يبحثون عن فرص تُستثمر فيها طاقاتهم، وحين يصطدمون بانعدام الفرص، يتحول طموحهم إلى إحباط تستهدفه تلك الفئات التي تبحث عن وقود لأجنداتها.

لا بد لنا من أن نلتفت إلى ذلك الفراغ الذي يستهدفه أعداء الإنسانية والحياة، ونملؤه بطاقات الشباب لتحقيق طموحهم، من خلال تحصين الشباب بالتعليم النوعي وفرص العمل المناسبة وأسس الحياة الكريمة. إننا في سباق للاستثمار في عقول الشباب وطاقاتهم. ويمكن للفكر الظلامي أن يصل إلى حيث لا يمكن للجيوش الوصول إليه. فقد أعطت وسائل الاتصال الحديث كل من له صوت فرصة للوصول إلى كل أذن صاغية.

إن الشباب هم الشريحة الأكثر استخداما للأنترنيت. والجماعات المتطرفة تبث سمومها عبر وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي لاستمالة الضحايا لدخول عالمهم المظلم، مُدعين مخاطبتهم بالدين والثواب من خلال أفلام مسجلة بتقنيات جاذبة، فينظر الشباب إلى تلك الفئات بانبهار، وأن جرائمهم إنجازات عظيمة. علينا أن نواجه هذا الخطر الذي يستغل طاقات الشباب لبناء عالم خال من الإنسانية، وأن لا نركز كل طاقاتنا للإجابة على ”ماذا نفعل؟“، بينما تكمن روح الإجابة في ”كيف نفعل؟“.

ولذلك، فعلينا تمكين الشباب من خوض معركة المستقبل بأنفسهم، بإعطائهم الأدوات ليخاطبوا جيلهم من خلال منصات التواصل الإلكتروني، ليشكلوا شبكات فكرية وتحالفات عملية تصل هذا الجيل وتقود الرأي الشبابي والفكر المبني على التعايش واحترام التنوع ونبذ العنف.

إنني أعرب عن استعداد وترحيب المملكة الأردنية الهاشمية لاستضافة المؤتمر الدولي الأول حول دور الشباب في صناعة السلام المستدام، بالشراكة مع الأمم المتحدة، في شهر آب/أغسطس المقبل لتعزيز قدرات الشباب صناع السلام في مواجهة التطرف والإرهاب. وأؤكد أن شباب اليوم بحاجة إليكم، فأنتم من يرسم السياسات التي تؤثر في السلم والأمن الدوليين ومن يتخذ القرارات التي من شأنها أن تشرك الشباب في عملية البناء، بدلا من أن يكونوا هدفا للعنف والدمار.

وجيلكم هو المسؤول عن رسم سياسات التعليم والتنمية والاقتصاد. فأمامنا اليوم أكبر جيل شاب عرفه التاريخ وأكبر فرصة لبناء وتمكين مجتمعات قانونها العقل، ودستورها

الأخلاق، ومبادئها السلام والمساواة، الاحترام والحوار، العيش المشترك وتقبل الاختلاف. تلك هي أسس إنسانيتنا المشتركة.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير المدن والرياضة والشباب الفرنسي.

السيد كانير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في وقت تمكنت فرنسا بالكاد من النجاة من هجوم دموي آخر، هذه المرة مستهدفا الكنائس والديانة المسيحية، أود أن أعرب عن امتناني الصادق للرئاسة الأردنية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة. وأنا مقتنع بأن موضوع الشباب ينبغي أن يحظى بتركيز أكبر في تبادلنا للآراء؛ ولا يساورني شك في أن ولي عهد الأردن يشاطرني هذا الاعتقاد، على نحو ما أعرب عنه من فوره.

إن فرنسا بلد قديم، ولكن سكانه شباب. فلدينا أعلى معدل للولادات في أوروبا. وتكويننا الديمغرافي هو مكمن قوتنا. وهو أيضا مسؤوليتنا. ومن مسؤوليتنا تزويد شبابنا بالآمال وإعطاء معنى لحياهم، بل ربما الأكثر أهمية، إضفاء معنى على الحياة بصفة عامة. والأيديولوجية التي تهدد العالم اليوم أيديولوجية مريضة تسعى لقمع رغباتنا ومصادرة سعادتنا وإخماد طاقتنا الحيوية.

لقد صدم المجتمع الدولي من هول المذبحة التي وقعت في غاريسا، وقُتل فيها ١٤٨ من الكينيين بسبب معتقداهم. وينبغي ألا ننسى قتل المسيحيين في الشرق الأوسط. وعلينا ألا ننسى محنة الفتيات النيجيريات الـ ٢٧٦ طالبات المدرسة الثانوية اللائي اختطفتهن جماعة بوكو حرام من مدينة شيبوك قبل عام واحد. فالمتطرفون يكرهون كون النساء مختلفات. ولا يجوز أن ننسى الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش ضد الأطفال والشباب في العراق وسورية أو استشهاد الشباب السوري على يد نظام بشار الأسد.

والشباب يقفون إلى جانب الحياة. وبهذه الصفة، ينبغي أن يكونوا أفضل ستار واق من قوى الظلام. ومن الضروري العمل مع الشباب وأيضا حمايتهم على السواء من مكائد المتطرفين. فالأخيرون نشطون للغاية في شبكات التواصل الاجتماعي وينشرون نظريات المؤامرة التي تؤدي إلى تقويض السلطة المؤسسية. وهم يتغذون على ضعف الشباب. فالفتيات والصبيان الذين لا تتجاوز أعمارهم ١٣ أو ١٤ عاما يُجندون من عدد من البلدان، بما في ذلك بلدي بالذات. وفي فرنسا، نحن نتكلم عن عدة مئات من الشباب، وربما أكثر. وذلك عدد قليل للغاية، ولكنه أكثر مما ينبغي. وحتى لو كان شابا واحدا لكان أكثر مما ينبغي. ولذلك، فإن مهمتي أن أبين لكل شاب في فرنسا أن الجمهورية لا تزال صالحة؛ وهي لا تزال مستقبلنا ومثلنا الأعلى. ويجب أن أقنع زملائي المواطنين الشباب بأنهم سيجدون في الجمهورية، وبالتالي في الحرية والمساواة والأخوة، أفضل الظروف لتحقيق إمكاناتهم وسعادتهم.

لقد أصابت المبادرة الأردنية بتذكيرنا بأن مكافحة التطرف لا يمكن أن تكون بالوسائل العسكرية وحدها. فهي مكافحة سياسة وأخلاقية واسعة يضطلع بدور فيها المجتمع بأكمله. ولذلك السبب، قررت فرنسا، بعد الهجمات المروعة في كانون الثاني/يناير التي أوقعت جرحى وقتلى على السواء، أن تطلق حملة وطنية من أجل تعزيز القيم الجمهورية. وبتلك الروح، أعلن رئيس الوزراء مانويل فالس من فوره خطة وطنية كبرى لمكافحة العنصرية ومعاداة السامية بتركيز خاص على الشباب.

وانطلاقا من المدارس، نود، من خلال وضع مناهج تعليمية محددة، التركيز على مفاهيم المواطنة والعلمانية والنموذج الفرنسي الذي يقم توازنا بين الحريات الأساسية، التي سمحت

بالممارسة السلمية لحرية جميع الأديان وبتهيئة الظروف التي تمكننا من العيش معا منذ تكريس فرنسا قبل ١١٠ أعوام. والعلمانية ليست رأيا؛ إنما هي حرية أن يكون لك رأي. ومن الضروري أن يفهم كل طفل قواعد أساسنا الجماعي الذي يجعلنا أمة، وفضلا عن ذلك، يؤشر إلى انتمائنا للمجتمع الإنساني نفسه. وعلى الشباب أن يفهموا أن هذا ليس مجرد أمر واقع، ولكنه أمر يتعلق بالعزم والمسؤولية.

إن المدرسة مؤسسة مركزية في فرنسا، ولكن جهات فاعلة أخرى قد حشدت قواها بغية تحقيق الهدف نفسه. فالرابطات التي تقوم بنفس العمل المتعلق بتوفير التعليم من أجل تحقيق المواطنة في الأحياء التي يسود فيها الشعور باليأس بأكبر قدر قد شهدت زيادة كبيرة في أعدادها. وبدأت الدولة والرابطات نقل هذا الخطاب الجمهوري إلى شبكة الإنترنت. ونقوم بإطلاق حملة مضادة لدحض حجج معارضينا من أجل منع انتشار أكثر النظريات السخيفة والخطرة.

وعلى نطاق أوسع، نقوم بإنشاء آليات لمشاركة المواطنين، مثل الخدمة المدنية. ولفترة تتراوح ما بين ٦ و ١٢ شهرا، ستجري مكافأة الشباب الفرنسيين المهتمين بالأمر على إنجازهم أية مهمة تخدم المصلحة العامة في إطار أية رابطة أو إدارة. وبهذه الصفة، سيتم إشراك ١٥٠ ٠٠٠ شاب في فرنسا بنهاية عام ٢٠١٦. ونود في الوقت الحالي أن ننشئ هذه الآلية على الصعيد الدولي. وأفضل سفراء للقيم الإنسانية فيما بين الشباب هم الشباب أنفسهم. وفي ذلك الصدد، أشيد بالأعمال المتميزة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولجانها الوطنية، لا سيما مكتب اليونيسيف في فرنسا، الذي يحول الشباب، من خلال برامجه لسفراء الشباب، إلى مواطنين عالميين حقا يحملون رسالة للتضامن والإنسانية.

وأخيرا، ينبغي ألا نتجاهل من ضلوا سواء السبيل أو ارتكبوا أخطاء. فكل شخص قادر على إدراك أخطائه وتصحيحها بإخلاص.

ونود أن نُبين للشباب المتطرفين الذين يعودون من مناطق القتال خطأهم الرهيب ونتيح لهم إمكانية إعادة الاندماج في بلدانهم الأصلية، وفقا لقيم تلك البلدان. وتدرك فرنسا أن استجابتها لا يمكن أن تنحصر داخل حدودها؛ ونحن نعمل في تضافر مع شركائنا الأوروبيين. وقد بادر بلدي، على سبيل المثال، بعقد اجتماع لوزراء التعليم في الدول الأعضاء ال ٢٨ في الاتحاد الأوروبي في باريس في ١٠ آذار/مارس. ومن الضروري اعتماد تدابير لتحسين التنسيق بهدف مكافحة أنشطة الدعاية والتجنيد التي يقوم بها الإرهابيون عبر الإنترنت، وذلك بممارسة ضغط جماعي على مقدمي الخدمة لمواءمة التشريعات المتعلقة بحجب المواد غير القانونية المنشورة على الشبكة ولتكييف الإطار التشريعي الدولي الذي ينظم التدفق المتزايد للمعلومات عالميا.

وإلى جانب معركتنا من أجل مكافحة التطرف العنيف، نريد أن ننقل إلى الأمم المتحدة النضال من أجل استعادة الأمل في نفوس شبابنا، حيث أن المنظمة هي المحفل الرئيسي لتعددية الأطراف. ولا تزال استراتيجية مكافحة الإرهاب التي وضعتها الأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى، ولا شك في أن برنامج العمل العالمي للشباب سيحصل على زخم جديد. ويصادف الشهر المقبل مرور ٢٠ عاما على إنشاء البرنامج، وهذه سن مناسبة للمشاركة. ومن المهم للغاية أن تكون الذكرى السنوية أكثر من مجرد إجراء شكلي. بل ينبغي النظر إليها بوصفها فرصة للدول الأعضاء لتُظهر للشباب في جميع أنحاء العالم إيماننا بهم.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير

الحسين بن عبد الله الثاني على الانضمام إلى المجلس لترؤس جلسة اليوم. إن حضوره هنا شهادة أخرى على التزام الأردن العميق بمكافحة التطرف العنيف بين الشباب والناس من جميع الأعمار.

في يوم الاثنين، ٢٠ نيسان/أبريل، وُجهت اتهامات إلى ستة شبان أمريكيين من أصل صومالي، تتراوح أعمارهم بين ١٩ إلى ٢١ عاما، في مينيابوليس بارتكاب جرائم ذات صلة بالإرهاب. فقد كانوا يعتزمون التوجه إلى سورية للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وكان خمسة من الستة من مواطني الولايات المتحدة، فيما كان أحدهم من المقيمين الدائمين. وأفادت التقارير بأن الشبان استلهموا بصورة جزئية ما فعله شاب أمريكي آخر من أصل صومالي، هو عبدي نور، والذي غادر المدينة ذاتها في أيار/مايو ٢٠١٤ بعد وقت قصير من بلوغه العشرين وانضم إلى داعش في سورية. وقد شجعهم أيضا بشكل جزئي شاب آخر في عملية تُسمى تجنيد الأقران، وذلك من خلال عقد لقاءات منتظمة للتخطيط لرحلتهم ومناقشة إيديولوجيتهم العنيفة. وقضيتهم ليست سوى أحد الأمثلة العديدة التي شهدناها مؤخرا على شباب يحاولون الانضمام إلى داعش أو غيره من الجماعات الإرهابية. وفي بعض الحالات، كما هو الحال في الاعتقالات التي جرت في مينيابوليس، نجحنا في وقف أولئك الشباب قبل تمكنهم من الوصول إلى وجهتهم. وفي حالات أخرى، لم نتمكن من ذلك، مثلما حدث في شباط/فبراير عندما سافرت ثلاث فتيات بريطانيات تتراوح أعمارهن بين ١٥ إلى ١٦ إلى تركيا وربما يكن قد توجهن بعد ذلك إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة داعش، حيث يُفترض أنهن ما زلن هناك.

إن داعش يُظهر مهارات متزايدة في تجنيد الشباب، ولا سيما في الفضاءات الافتراضية. فالتنظيم ينشر حوالي ٠٠٠ ٩٠ تغريدة يوميا، ويستخدم أعضاؤه ومناصروه بشكل روتيني العناوين الرئيسية الشائعة على موقع تويتر لنشر رسائلهم. بل أن تقارير أفادت بأن داعش طور في العام الماضي تطبيقا على تويتر، يسمح للمشتركين في الموقع بتسليم السيطرة على منشوراتهم عبر تويتر للتنظيم لنشر تغريدات من حسابات المشتركين الأفراد، الأمر الذي يوسع بدرجة كبيرة من نطاق وصول رسائله. وفي شباط/فبراير، نشر داعش دليلا مصقولا على الإنترنت يقع في ٥٠ صفحة بعنوان ”الهجرة إلى الدولة الإسلامية“، والذي يتضمن إرشادات للمجندين المحتملين بشأن كيفية القيام بالرحلة إلى أراضيه من الألف إلى الياء، بدءا من العثور على بيوت آمنة في تركيا واختيار نوع حقائب الظهر وانتهاء بكيفية الرد على أسئلة موظفي الهجرة دون إثارة الشك.

وليس داعش وحده الذي يستهدف الأطفال والشباب بشراسة، ولكن تنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب وغيرها من الجماعات تفعل ذلك أيضا. وهناك توافق واضح في الآراء على أننا – وأنا لا أعني هنا، بالطبع، الولايات المتحدة وحدها ولكن جميع البلدان الملتزمة بمكافحة الجماعات الإرهابية – يجب أن نجعل مكافحة التطرف العنيف جزءا رئيسيا في جهودنا لمكافحة الإرهاب. وينطبق ذلك بصفة خاصة في أوساط الأطفال والمراهقين الذين تجعلهم حداثة سنهم عرضة بشكل خاص للتجنيد. ولكن حتى مع تزايد الاهتمام بالمشكلة، فإن الواقع هو أن الجماعات الإرهابية التي عقدت العزم على تجنيد أعضاء جدد من الشباب تلتف علينا وتتفوق علينا في الإنفاق والابتكار. ويتعين علينا اللحاق بركابها من أجل رفاه هؤلاء الشباب وأمننا الجماعي. وهذا هو أحد أسباب تطلعنا إلى خطة العمل التي سيقدمها الأمين العام لمكافحة التطرف العنيف، والتي نأمل أن تحفز الأمم المتحدة على القيام بدور قيادي في تمكين الدول الأعضاء وتوحيد صفوفها لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة جدا.

وهذا هو أيضا أحد الأسباب الرئيسية التي دعت الرئيس باراك أوباما إلى عقد مؤتمر قمة في البيت الأبيض لمكافحة التطرف العنيف في ١٩ شباط/فبراير. وشاركت أكثر من ٦٠ حكومة في المؤتمر، بما في ذلك معظم أعضاء المجلس، جنبا إلى جنب مع ممثلين للمجتمع المدني من أكثر من ٥٠ بلدا وقادة القطاع الخاص. وكما يعلم العديد من الأعضاء، فإننا نتطلع إلى عقد مؤتمر قمة للقادة على هامش أعمال الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر لتقييم التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال بكل تأكيد تواجه تنفيذ جدول أعمال البيت الأبيض لمكافحة التطرف العنيف

وكان من بين المشاركين في مؤتمر قمة البيت الأبيض شابة مغربية، اسمها زينب بنعلا. وتعمل زينب في المركز العلمي العربي للدراسات والأبحاث الإنسانية، وهو منظمة غير حكومية ساعدت، بدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، في قيادة مشروع ابتكاري لمكافحة التطرف العنيف في شمال مالي. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الجماعات الإرهابية كانت قد استولت على مساحات واسعة من الأرض في المنطقة في عام ٢٠١٢، وتواصل شن هجمات وتجنيد الشباب. وركز المشروع الذي عملت فيه زينب على الوصول إلى الفئات الضعيفة من الشباب الذين يدرسون في المدارس الدينية في المنطقة. وأظهر البحث أن معلمي هذه المدارس يُدرسون النصوص الدينية فحسب ويركزون أساسا على الحفظ عن طريق التلقين. واستهدف البرنامج الذي عملت فيه زينب توسيع نطاق المناهج الدراسية لتعزيز التفكير النقدي بقدر أكبر ومهارات الاستدلال، الأمر الذي يساعد الشباب على طرح تساؤلات بشأن الأيديولوجيات الضيقة للجماعات الإرهابية ثم رفضها في نهاية المطاف. ولم تذهب زينب مباشرة إلى هذه المدارس لعلمها بأن أحدا لن يستمع إليها. وبدلا من ذلك، عقدت لقاءات متكررة مع الأئمة والشيوخ في تمبكتو وغاو، وحازت ثقتهم تدريجيا في تلك الجلسات التي تخللها شرب أقداح الشاي. وعندما طرحت في نهاية المطاف اقتراحا بإنشاء نوادي للكتاب في المدارس الإسلامية، حظي اقتراحها بالقبول. وبدعم من الأئمة والشيوخ، جرى توزيع أجهزة قراءة كتب إلكترونية على الطلاب والمعلمين وسُمح لهم بتحميل كتب كان يُنظر إليها في السابق باعتبارها من المحرمات أو الذنوب، مثل كتب الفلسفة والروايات. ثم نظمت حلقات عمل دربت خلالها عشرات المعلمين على كيفية تدريس هذه المواد الجديدة. ولئن كان ذلك برنامجا ضيقا صُمم ليتلاءم مع مجموعة محددة من الظروف، فإن قصة زينب تبين مع ذلك العديد من الدروس الرئيسية المستفادة بشأن كيفية بناء الجهود لمكافحة التطرف العنيف بين الشباب.

أولا، إن التعليم بالطبع أساسي في تطوير مهارات التفكير النقدي التي يُحتمل أن تمكن الشباب من تحدي أيديولوجيات التطرف العنيف. وقد شهدنا جهودا مماثلة قامت بها حكومة المغرب وجهات أخرى على نطاق أوسع. والمغرب يعمل من أجل الاستعاضة عن المدرسين والأئمة الذين يشجعون أيديولوجيات التطرف العنيف بآخرين يتمسكون بقيم الاحترام والكرامة ويهتدون في دعوتهم بتفسيرات أكثر اعتدالا للإسلام.

ثانيا، إن كسب ثقة ودعم الجهات الفاعلة المحلية أمر بالغ الأهمية. ولا يقتصر ذلك على المسؤولين الحكوميين ولكن يشمل الزعماء الدينيين وقادة المجتمع المدني وحتى الأسر. والخط الأول والأهم للدفاع في حماية الشباب يتمثل في توفير الأدوات للمجتمعات للقيام بدورها وتمثل ”مبادرة الفضاءات الآمنة“، وهي دليل أعده المجلس الإسلامي للشؤون العامة لمساعدة المجتمعات المحلية على تنفيذ استراتيجية متعددة المستويات للوقاية والتدخل وطرد العناصر المتطرفة العنيفة،

مجرد مثال واحد على مورد يبين للمجتمعات المحلية كيف يمكنها أن تشارك بفعالية أكبر.

ثالثا، وحسبما أكد آخرون هنا اليوم، نحن بحاجة إلى تعبئة الشباب أنفسهم في قيادة هذا الجهد. وتبين البحوث أنه من المحتمل بقدر أكبر أن يستمع الشباب إلى أقرانهم وأن يتأثروا بهم. غير أننا كثيرا ما نخاطب الشباب بوصفهم متلقين سلبيين لحملات مكافحة التطرف العنيف، وليس كمشاركين نشطين في تشكيل استراتيجية هذه الحملات وفي قيادة تنفيذها.

لقد رأينا مدى قوة المبادرات التي يقودها الشباب، بما في ذلك تلك التي تستخدم السخرية. وكان ذلك هو النهج الذي اعتمده كريم فاروق. وهو موسيقي مصري هاوي، حيث اختار كريم أنشودة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وحولها إلى أغنية بوب، نشرها على مواقع وسائل التواصل الاجتماعي. وبينما قد يبدو ما قام به للوهلة الأولى وكأنه وسيلة لتضخيم رسالة تنظيم داعش، لكن في واقع الأمر يمثل ما قام به كريم شكلا من أشكال الاحتجاج على تفسير داعش الأصولي للإسلام وحظرها للموسيقى التي تستخدم فيها الأدوات الموسيقية. ومن خلال تجاوز قواعد التنظيم، شجعت أغنية كريم الآخرين على التعبير عن انتقاداتهم أيضا، بدلا من التزام الصمت بسبب الخوف. وأغنيته التي شاهدها وسمعها الآلاف لم تنتشر انتشارا واسعا فحسب، بل إنها ولدت أيضا قدرا كبيرا من السخرية من أغاني وموسيقى التنظيم وأناشيده، مما يمثل شكلا قويا من أشكال الرسائل الموجهة لمكافحة التطرف التي يمكن أن يتأثر بها الأطفال.

بالطبع، يجب علينا متابعة بذل أشكال أخرى من الجهود في مواجهة التطرف العنيف في صفوف الشباب أيضا، مثل تعزيز القوانين، والتنسيق الدولي لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الشباب الأجانب إلى ساحات القتال، كما التزمنا بموجب القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، والاستفادة من القطاع الخاص لتعزيز رسالتنا، كما فعلت شركة "أفكار غوغل" من خلال إطلاق شبكتها لمكافحة التطرف العنيف، التي أعطت منبرا لأكثر من ٥٠٠ متطرف سابق أعيد تأهيلهم. ونحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود على جميع هذه الجبهات.

في البداية، تحدثت عن ستة شبان من مينيابوليس اعتقلوا في وقت سابق من هذا الأسبوع. وكان أحد الأسباب الرئيسية التي منعتهم من الانضمام إلى هذا التنظيم، أن شابا كان من المقرر في الأصل أن ينضم إليهم، غيّر رأيه. لقد رجع خطوة إلى الوراء؛ حيث اطلع على النوايا العنيفة للجماعة وعلى حقيقتها، وقرر الإبلاغ عنها لسلطات إنفاذ القانون. ولولا ما قام به، لكان هؤلاء الشباب قد التحقوا بالأراضي التي يسيطر عليها التنظيم، حيث كانوا سيشاركون في الفظائع المروعة التي يرتكبها التنظيم. ويظهر خيار ذلك الشاب كيف يمكن لشاب واحد غير رأيه – شخص واحد فقط بدأ في التفكير بشكل مختلف وعلى نحو أكثر رحمة – أن يعطل ويوقف في نهاية المطاف عملا خطيرا كان سيقوم به العديد من الأشخاص. هذا درس مهم في مجال مكافحة التطرف العنيف، وفي نهاية المطاف، هذا ما تهدف إليه الجهود التي نبذلها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية إسبانيا.

السيد إيبانييث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية، على عقد هذه المناقشة. وكان وزيرنا يرغب في الحضور، ولكن للأسف، منعه الوضع الصعب في منطقة البحر الأبيض المتوسط من القدوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على حضوره، وعلى إحاطته الإعلامية، والمتكلمين الرئيسيين على بياناتهم المثيرة للاهتمام.

إن مجلس الأمن بحاجة إلى الاضطلاع بدور مهم في مواجهة موجات التطرف التي تجري في العديد من الأماكن

حول العالم. حيث تسربت الأيديولوجيات العنيفة إلى العديد من طبقات مجتمعنا. إن العالم يشهد تزايدا غير مسبوق لهذا التهديد. وقد أثبتت الجماعات الإرهابية التي أنشئت على أساس الأيديولوجيات الإرهابية اللاإنسانية، مثل تنظيمات داعش والقاعدة وبوكو حرام المتطرفة، قدرة كبيرة على التجنيد، بما في ذلك في أوساط الشباب.

وعندما نقوم بتحليل دور الشباب في عملية التطرف، فإننا نميل إلى الإشارة إليهم بوصفهم مشكلة – جناة وإرهابيين – أو كفئة ضعيفة في جوهرها، فهم الضحايا، دون التطرق إلى مشاركة الشباب في بناء السلام. إن الشباب ليسوا مجموعة متجانسة فيها ضعف متأصل، ولا يبدأون عادة الصراعات المسلحة. وتهم هذه المشكلة كل واحد منا في القاعة بالتساوي.

في أوروبا، صعقنا لحقيقة أن خمس المقاتلين الأجانب على الأقل، البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٠ مقاتل أجنبي في تنظيم داعش، ينحدرون من أوروبا. ويشكل ضعف فئات اجتماعية معينة، وحالتها الاجتماعية والاقتصادية، ومستوى تعليمها أو حالتها كأقليات تشعر فيها بالتهميش، العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير على مشاعر العزلة والإقصاء، مما يحول تلك الفئات إلى أرض خصبة لظهور الكراهية والاستياء والتطرف. ويسهم ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب، بلا شك في هذه الظاهرة.

وفي أجزاء أخرى من العالم، لهذه الكراهية والاستياء أسباب مختلفة. وهذا هو الحال في مناطق النزاع. إننا كثيرا ما نرى المجتمع الدولي ينسحب من الصراعات في وقت مبكر جدا، عندما يعتقد أن المجتمع الخارج من الصراع يؤدي وظائفه الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، فإن المجتمع الدولي غالبا ما ينسحب دون معالجة صدمة ما بعد الصراع التي يعاني منها جزء من السكان المحليين، ويجد حلولا لها. وأحيانا يحاول هؤلاء السكان الانتقام، بينما تُدفع الشعوب الأخرى، نظرا لعدم وجود وسائل لإعالة نفسها، إلى استخدام العنف مرة أخرى. إننا نركز على الاستجابة لحالة الطوارئ، دون التعامل مع الأسباب والعواقب عميقة الجذور للصراع. وليس هناك شك في أن الوقت قد حان لتركيز المزيد من الاهتمام على البعد المتوسط والطويل الأجل لإدارة الصراع.

ويتطلب تعقيد عمليات التطرف التي جرى وصفها، اتباع نهج متعدد الأوجه. والشباب والتعليم مجالان يرتبطان ارتباطا وثيقا ويتعين التدخل فيهما. وينبغي لما يناهز ١,٨ مليار شاب في جميع أنحاء العالم، وبوسعهم الاضطلاع بدور هام في مجتمعاتنا. ونحن بحاجة إلى تأكيد قيمتهم المضافة وتعزيز الاندماج الاجتماعي الكامل لأولئك المنحدرين من أصول مهاجرة.

للأسف، أثبتت الوقائع أن التعليم هو في الواقع شرط ضروري ولكنه ليس دائما كافيا لمنع الإقبال على الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة. ولذلك السبب، فإنني أريد تأكيد أهمية التعليم المشترك بين الثقافات والأديان. ونحن بحاجة إلى تشجيع التعليم القائم على القيم العالمية، واحترام التنوع وحقوق الإنسان. ويمكن أن تشكل الرياضة أيضا أداة مفيدة جدا من أجل تحقيق السلام والتنمية. كما يمكن أن تكون الأنشطة الرياضية المخصصة للشباب من مختلف البلدان والثقافات والمعتقدات، ومشاركة الرياضيين والأفرقة الرياضية الأكثر شهرة، في الحملات التي تستهدف الشباب لتعزيز التسامح، أدوات فعالة للغاية. وهناك أمثلة كثيرة لرياضيين يتعاونون مع الأمم المتحدة في حملات التوعية. وهذا هو الحال مع لاعب كرة السلة باو غاسول، الذي هو سفير للنوايا الحسنة لليونيسيف في إسبانيا.

إننا بحاجة لضمان أن يكون المزيد من الشباب بشكل متزايد قادة في مجتمعاتهم، في مجال بناء السلام والمصالحة وإعادة البناء ما بعد الصراع. وسيكون من المفيد الحصول

على مشاريع تدريب في هذا المجال. وينبغي أن يتضمن جدول أعمال لجنة بناء السلام، الذي يجري استعراضه هذا العام، استراتيجيات لمنع التطرف.

كما تؤدي وسائل الإعلام دورا هاما في زيادة الوعي في المجتمع، وفي صفوف الشباب على وجه الخصوص. ونحن بحاجة إلى تعزيز الشراكة مع أكبر عدد من وسائل الإعلام، في مجال مكافحة التطرف العنيف. وسوف تشكل توعية الشباب بوسائل الإعلام منظورا حاسما وسلميا.

إن السلطات والزعماء الدينيين يضطلعون بدور هام لمنع التطرف. ولدى المدارس الدينية قدر كبير من السلطة والقدرة على التأثير في مفاهيم طلابها. وكممثلين للحكومات، تقع علينا مسؤولية ضمان تدريس جميع المدارس الدينية، قيم التسامح واحترام الآخرين، واتخاذ التدابير القانونية والقضائية اللازمة ضد أولئك الذين لا يمتثلون لها. ويجب أن يكون ثمة شبكة من القادة الدينيين المؤيدين للسلام في مناطق النزاع، حيث من الملح اتخاذ الإجراءات اللازمة. ويعمل مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات، الذي يتكون مجلس إدارته من زعماء دينيين، في هذا الاتجاه.

وأود أيضا أن أبرز العمل الذي تقوم به جامعة الأزهر المصرية، التي أنشأت مرصدا لتحليل جميع الفتاوى التي صدرت خلال العام الماضي. ووجد المرصد بأن ٢٠٠ فتوى، يمكن أن تحرض الشباب على الانضمام إلى الجماعات الإرهابية. ومن أجل التصدي لها، أطلق حملة في وسائل الإعلام وعلى شبكة الإنترنت يوضح فيها بأن تنظيم داعش هو منظمة إرهابية. ونحن بحاجة إلي مزيد من الإجراءات من هذا النوع.

ويمكن للنساء بشكل عام، والشباب بوجه خاص، الاضطلاع بدور حاسم من خلال مشاركتهم في أي استراتيجية ضد التطرف العنيف، وفي عمليات السلام. ويقلل تمكين المرأة من احتمال توسع انتشار التطرف العنيف.

ويتجلى المصدر الرئيسي لتجنيد الجماعات المتطرفة للشباب في شبكة الإنترنت. ولدينا العديد من الأمثلة على الممارسات الجيدة لمواجهة دعايتها، وأمثلة عن رسائل التسامح والتفاهم تجاه الثقافات الأخرى.

وعلى سبيل المثال، يمكنني أن أشير إلى الفيديو الذي نشرته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عبر تويتر قبل الجولة الأخيرة من المفاوضات فيما بين الليبيين في سيرت. وينبغي أن نعزز التعاون الدولي بشأن المسائل المتعلقة بالتشريع والشرطة والقضاء لكفالة عدم استخدام الإرهابيين لوسائط الإعلام العصرية لتحقيق أهدافهم.

كما أود أن أشدد على أهمية المجتمع المدني، لا سيما، الدور الذي يمكن لضحايا الإرهاب الاضطلاع به باعتبارهم مرجعا أخلاقيا للشباب. وهذا ما تشير إليه استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٤ (انظر قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٧٦). وأرى أنه لا بد من تشاطر الممارسات الوطنية الجيدة. ونؤيد العملية التي أنشأتها الولايات المتحدة في هذا الصدد في مؤتمر القمة الذي عُقد مؤخرا في واشنطن العاصمة لمكافحة التطرف العنيف. وقد أقرت إسبانيا في شباط/فبراير ٢٠١٥ خطة استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف العنيف، تقر بسهولة تأثر الشباب بالخطاب المتطرف. ولدينا أيضا مركز للموارد يعنى بالتنوع الثقافي في التعليم وصندوق لدعم استقبال وإدماج المهاجرين، ومعظمهم شباب.

لقد حان الوقت لبدء مرحلة جديدة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وقبل شهر، طلبت إسبانيا إلى الأمين العام أن ينظر في إمكانية تعيين ممثل خاص في الأمانة العامة ضمن الموارد القائمة، بولاية لمكافحة التطرف العنيف، وينبغي لهذا الممثل الخاص، علاوة على تعزيز تنسيق السياسات العامة لمكافحة التطرف العنيف، أن يولي الأولوية لمنع تطرف الشباب وأن يعمل، مع المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالشباب،

على إدماج الشباب في وضع السياسات العامة ذات الصلة. وسيقوم هذا الممثل الخاص بتنسيق إجراءاته مع جميع هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي يتناول عملها هذا البند من جدول الأعمال. ومما لاشك فيه أن ائتلاف الحضارات ينبغي أن يكون في قلب هذه العملية. وبالمثل، ينبغي إشراك المنظمات الإقليمية، شأنها في ذلك شأن اتحاد البحر الأبيض المتوسط، الذي يعمل فعلا في هذا المجال.

صاحب السمو الملكي، أشكركم على تنظيم هذه المناقشة. إن التزام المجتمع الدولي ومجلس الأمن بمكافحة التطرف العنيف، لا سيما من حيث تأثيره على الشباب، سيكون هو مفتاح صون أغلى كنز تمتلكه البشرية؛ تنوعنا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لوزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

السيد أغوستو (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): باسم جمهورية أنغولا، أود أن أرحب ترحيبا حارا بكم، صاحب السمو الملكي ولي العهد الحسين بن عبد الله الثاني، مُعربا عن تقدرينا لوفد المملكة الأردنية الهاشمية على تنظيم هذه المناقشة الهامة للغاية.

كما نود أن نؤكد مجددا دعمنا وتقديرنا للأمين العام بان كي - مون على جهوده الحثيثة لتعزيز السلام والعدل في جميع أرجاء العالم. ونعرب عن ترحيبا وشكرنا للسيد بيتر نومان، مدير المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي في كينغس كوليدج، والسيد سكوت أتران، مدير البحوث في الأنثروبولوجيا في المركز الوطني للبحث العلمي، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد شهدنا في الأعوام القليلة الماضية ازديادا خطيرا في عدد الشباب والشابات، الكثير منهم مُربُّون ومُتعلمون بصورة جيدة، الذين ينضمون إلى صفوف الجماعات الإرهابية المسلحة، خلافا للفكرة النمطية التقليدية القائلة بأن الإرهابيين نتاج للأشخاص المحرومين والمهمشين. وينبغي أن تكون هذه الظاهرة، إلى جانب التأثير المتزايد لهذه الشبكات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، إنذارا للمجتمع الدولي بوجوب تحديد الأسباب الجذرية لهذه المسألة ومعالجتها على نحو فعال. وهذه المناقشة إذن مناقشة تتسم بحسن توقيتها.

وعلى الرغم من أن إمكانية اختلاف الأسباب التي تدفع الشباب إلى التطرف، فإننا نعتقد أن هناك بعض الصفات المشتركة فيما بينهم.

أولا، إن أزمة الهوية، والإقصاء، والتضليل الإعلامي، والتناقض بين التوقعات والواقع، عوامل يمكن أن يتعرض لها الشباب، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو الحالة الاجتماعية. وخلال هذه المرحلة من العمر، يكون الشباب والشابات متمردين، ويميلون إلى تفريغ مشاعر إحباطهم على المجتمع، ويسهل تأثرهم بدعاية التطرف العنيف، في الشبكات الافتراضية، ونوادي الشباب أو أماكن العبادة. وبالتالي، من المهم أن تنفتح المجتمعات المحلية على الشباب وتمنحهم منافذ إيجابية للتعبير عن أنفسهم، من خلال الرياضة، والفنون، أو أي برامج أخرى تتيح لهم بيئة آمنة ومفيدة.

ثانيا، أدى تطور التكنولوجيا وسرعة انتشار المعلومات عبر وسائط الاتصال هاته إلى تعزيز وعي الشباب بالأحداث السياسية في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، فإن التدخل السياسي والعسكري، الذي غالبا ما يُدعم بنهج الكيل بمكيالين، يؤجج السخط الذي يفضي إلى مختلف أشكال التطرف العنيف.

وبحكم هذه الحقائق، أصبح من الضرورة القصوى إيجاد سبل لمواجهة هذه الأزمات الخطيرة، وتلبية الاحتياجات الأساسية الروحية والمادية للشباب، وتعزيز إندماجهم السياسي

والاقتصادي والاجتماعي، بطريقة لا يُقصى فيها أي أحد من التمتع بالصالح العام وبالإنجازات الممتازة لعالمنا المعاصر.

ومن جهة أخرى، يجب أن يتغير المشهد السياسي والاستراتيجي العالمي حتى يتسنى، على الصعيد الدولي، معاملة الشعوب والبلدان على قدم المساواة، والتخلي نهائيا عن السياسات التي تسهم في تفاقم التوترات وتهين الشعوب.

وفي أنغولا، نحو ٦٠ في المائة من السكان شباب، وكما الشأن في العديد من البلدان الأفريقية، يواجهون مختلف العراقيل والتحديات في سعيهم لتحقيق ذواتهم. ولدينا الكثير من الشباب الذين إما شاركوا مشاركة فعالة في الصراع الأهلي الطويل والمرير أو تأثروا به على نحو غير مباشر. وهم موضوع اهتمام الحكومة الأنغولية، التي جعلت من إيجاد فرص عمل للمهرة تكون تنافسية وبأجر مجز للشباب، الهدف المركزي لسياساتها الاقتصادية. وخطة أنغولا الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ تمنح دورا محوريا للشباب، الذين يُعتبرون مُشجِّعِين للتحديث وعناصر رئيسية للتغير. وهكذا، فإن الخطة لا تروم تحسين الأحوال المعيشية فحسب، بل تستهدف أيضا تعزيز بناء قدرات شباب أنغولا.

وينطوي جانب آخر له قدر مماثل من الأهمية على تعزيز مشاركة الشباب مشاركة فعالة في العملية الديمقراطية من أجل التغيير الاجتماعي وتحقيق التنمية في البلد. وهذه المشاركة تقوم على تشجيع جمعيات الشباب والطلبة، وتعزيز المشاريع الاجتماعية والمجتمعية الموجهة إلى الشباب.

مؤخرا، وبسبب ازدياد التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية الدولية وتنامي تطور أساليب التجنيد التي تستخدمها لاجتذاب الشباب الساخط إلى قضاياها الشريرة، أنشأت الحكومة الأنغولية المرصد الوطني لمكافحة الإرهاب، الذي يشمل فريقا تقنيا متعدد القطاعات، يجمع بين وزارات الخارجية والداخلية والدفاع وأجهزة أمن الدولة، لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في رصد ومكافحة أي تهديدات محتملة.

إن أنغولا، التي حققت نموا اقتصاديا مطردا في الأعوام الأخيرة، وجهة جذابة للكثير من المهاجرين غير القانونيين. وذلك هو ما يثير بالغ القلق لدى سلطاتنا، ويعتبر تهديدا حقيقيا لأمن البلد واستقراره.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، دعت حكومتنا خبراء من ١١ بلدا في أفريقيا الوسطى إلى حلقة دراسية لمناقشة المسائل المتصلة بالإرهاب في جميع أنحاء العالم وإيجاد الاقتراحات لوضع استراتيجية مشتركة لمكافحة ذلك التهديد في المنطقة.

وبتشجيع من وزارة العدل وحقوق الإنسان ووزارة الداخلية، وبالشراكة مع الأمم المتحدة، جرت خلال الحلقة الدراسية مناقشة المسائل المتعلقة بالإرهاب والتطرف وحقوق الإنسان، بما في ذلك، في جملة أمور، الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في منطقة وسط أفريقيا؛ ومسألة التنمية والإدماج الاجتماعي في الكفاح ضد الإرهاب؛ والتدابير لضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بوصفهما الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب؛ وتعزيز الهيكل القانوني الدولي من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان ووضع نظام عدالة فعال.

شغل السيد جودة مقعد الرئاسة.

نؤكد مرة أخرى على أهمية مناقشة اليوم والتنفيذ الفعال للسياسات الوطنية والدولية من أجل معالجة هذه المشكلة من جذورها. والشباب يتواصلون بشكل متزايد، ويجب أن نعزز الوسائل الكفيلة بجعل أواصرهم أوثق. غير أن الشباب من الرجال والنساء الذين ليس لديهم هدف في الحياة وغرر بهم من خلال الوعد بالكفاح من أجل قضية عادلة يعانون من أوجه ضعف مفرطة أمام التجنيد من قبل

شبكات الإرهاب المتزايدة التعقيد هذه. ويجب علينا مكافحة الإرهاب مكافحة أيديولوجية نشطة وخلاقة – في جميع مستويات المجتمع – في المترل والمدرسة والمنظمات الشعبية وفي أماكن العبادة، وفي الأوساط الأكاديمية، وفي الشبكات الاجتماعية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. لقد حان الوقت لأن نتجاوز الوسائل العسكرية ونتحاور ليس فقط مع الحكومات والمنظمات الدولية، ولكن أيضا مع الحركات الكبيرة والجماعات الشعبية من أجل تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل، وتوطيد المبادئ الديمقراطية وهزيمة التطرف، والتطرف المصحوب بالعنف.

وفي رأينا، إن بعض الخطوات الملموسة التي يمكن أن تيسر هذه العملية هي، تعزيز دور الحكومات المحلية في معالجة المشاكل المجتمعية، بالتنسيق مع السلطات المحلية والمجتمع المدني؛ ووضع المشاريع التي تسعى إلى الحد من عدم المساواة وتعزيز المشاركة النشطة للشباب في المشاريع الاجتماعية من أجل بناء السلام؛ وإتاحة الفرص لاستمرار مشاركة الشباب مشاركة مؤسسية، ولملكيتهم وقيادهم لعمليات صنع القرار على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية؛ ودعم الأفكار المبتكرة لدى الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب الذين لهم تأثير على أقراهم من أجل تحسين الحالة الأمنية اليومية والسلامة داخل المجتمعات المحلية؛ وضمان الحصول على التعليم الجيد وخدمات الرعاية الصحية والعدالة والنظم القضائية ودعم المنظمات التي محورها الشباب؛ وتشجيع زيادة تبادل المعلومات والشفافية مع الشبكات الوطنية والدولية التي تسعى إلى محاربة التطرفالمصحوب بالعنف.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد أننا نؤمن إيمانا قويا بأن شباب العالم يمكن أن يكونوا عوامل تنمية من أجل تحقيق الإدماج الاجتماعي والتسامح والسلام. ولذلك، سنواصل العمل على تنفيذ جميع البرامج والمبادرات التي وضعناها والعمل مع شركائنا في المجتمع الدولي على وقف التطرف المصحوب بالعنف الذي ينتشر بدرجة خطيرة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية ماليزيا.

السيد زين الدين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن عميق تقدير وفد بلدي على الفرصة فريدة المتمثلة في مشاركة صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، حيث تشاطر معنا وجهة نظره بشأن الموضوع الهام والحسن التوقيت لمناقشة اليوم المفتوحة. نود أيضا أن نشكر السيد بيتر نويمان والسيد سكوت أتران على أحاتيهما الإعلاميتين الشاملتين والمستنيرتين.

ويشهد المجتمع الدولي على نحو متزايد اتجاه قوي نحو التشدد والتطرف المصحوب بالعنف بين صفوف الشباب، تحركه الجماعات الإرهابية التي تستغل المظالم والدين لتحقيق أهدافها السياسية. وللأسف، تجتذب دعوة هذه المجموعات إلى التطرف العنيف المؤيدين والمتعاطفين معها في جميع أنحاء العالم، في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، ولا سيما في أوساط الشباب. الشباب هم المستقبل، ونحن بالتالي، لا يمكننا الوقوف جانبا والمراقبة، فقد تزايد عدد المتضررين من التطرف والعنف، سواء أكانوا ضحايا أم جناة.

واستنادا إلى دراسات مختلفة أجريت في ماليزيا وفي أجزاء أخرى من منطقة جنوب شرق آسيا بشأن العوامل التي تسهم في تطرف الشباب، فإن الجوانب الاجتماعية الاقتصادية مثل الفقر والحرمان والبطالة وانعدام التعليم ليست العوامل فحسب التي تسهم في تصاعد التطرف بين أوساط الشباب. ويتضح هذا من حقيقة أن أعدادا كبيرة من المقاتلين في منطقة جنوب شرق آسيا الذين انضموا إلى هذه الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هم من الفنيين والطبقة الوسطى، بمن فيهم الأكاديميون والمهندسون والطلاب.

يبدو أن الدافع الرئيسي سياسي في طابعه، سواء كان رد فعل على ما عظُم أو طال أمده من الظلم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاحتلال الأجنبي أو التمييز المنهجي. ويتم الاستغلال الفعال ليأسهم وغضبهم على أيدي الجماعات الإرهابية التي تبث الشعور بالهوية والهدف في نفوس الشباب الذين يسهل التأثير عليهم. ولئن كان هؤلاء الشباب قد لا يعانون شخصيا وبصورة مباشرة من الصدمة ولا يواجهون ضروب المعاناة الناجمة عن الظلم الشديد أو الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان، فإن لديهم شعور قوي بالتماهي مع الآخرين الذين يعانون، ولا سيما أولئك الذين ينتمون لنفس الدين أو الأصل العرقي أو الإيديولوجية. وهذا هو ما يسمى بالأعراض النفسية للصدمات النفسية.

وفي هذا السياق، يصبح الدين أو العقيدة أداة مناسبة لتبرير أو إضفاء الشرعية على أعمال العنف. وفي الوقت نفسه، فإن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت تنقل أخبار أوجه المعاناة من مناطق نائية من العالم إلى الشباب، كما لم يحدث من قبل، وتسهل على المتطرفين التواصل على الصعيد العالمي من أجل نشر قضيتهم وكسب المتعاطفين معهم ونشر الرعب.

يجب أن نقر بأن الجماعات الإرهابية والمتطرفين لا يمارسون قوة الإكراه فحسب – أي القدرة على استخدام القوة لتحقيق مخططاتهم، ولكن أيضا القوة الناعمة من حيث الإيديولوجية والخطاب اللذين يجتذبان الشباب الذين يسهل التأثير عليهم. وإذ يتصدى المجتمع الدولي لتطرف الشباب، فقد وضع استراتيجيات شاملة لمكافحة الإرهاب تركز بدرجة كبيرة على الجوانب العسكرية والاستراتيجية والمالية لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، ما لم نعالج تأثير القوة الناعمة للمتطرفين، لن نتمكن الوقف الفعال لتيار غلو الشباب في الأجل الطويل.

وتؤمن ماليزيا إيمانا راسخا بأنه يتعين على المجتمع الدولي الإتيان بخطاب مضاد شامل يعالج الأيديولوجيات المتطرفة ويكافح الدعاية العنيفة ويكسب عقول الناس وقلوبهم. ويجب أن يتمكن الخطاب المضاد من طرح مفهوم واقعي ومقنع ومجدٍ يمكن أن يستخدمه الشباب عندما يجابهون بتصور الظلم والتمييز والمعاناة في عالم اليوم.

علينا توعية الشباب بأن العنف ليس هو الحل في معالجة الظلم والمعاناة، وأنه يتناقض مع المبدأ الأساسي لكل دين. وبدلا من اللجوء إلى العدوان، ينبغي أن يركز الخطاب المضاد على الوسائل غير العنيفة لكن القوية لإحداث التغيير، مثل الاحتجاجات السلمية، والإقناع، والضغط الدبلوماسي والسياسي والمقاطعة والجزاءات.

وكجزء من جهود ماليزيا الرامية إلى طرح خطاب مضاد في وجه القوة الناعمة للمتطرفين، أطلق رئيس الوزراء الماليزي الحركة العالمية للمعتدلين هنا في الأمم المتحدة قبل خمس سنوات.

والفكرة من وراء ذلك توفير منبر للأغلبية الصامتة لمكافحة التطرف بجميع أشكاله. ويتمثل محور المبادرة في قيمة الاعتدال كنهج ودليل عمل يؤكد بشدة على التسامح والتفاهم والحوار والاحترام المتبادل والشمول. وبتلك القيم والأهداف الرئيسية يبرز الاعتدال بلا شك كأداة هامة ونهج لتضييق هوة الخلافات وتسوية النزاعات.

ونحن مقتنعون أيضا بأهمية إعادة التأهيل، لا الإجراءات العقابية فحسب، في التعامل مع الشباب الذين استمالتهم أقاويل المتطرفين، سواء نتيجة شغفهم بالمغامرة أو التعلق بالمثالية أو الشعور بالإحباط. وعلى سبيل المثال، وفي إطار الجهود الرامية إلى كسب قلوب وعقول الشباب المغرر بهم، تؤدي الشرطة الماليزية الملكية دوراً مهماً في التعامل مع الإرهابيين الموقوفين، بهدف إعادة تأهيلهم وإعادتهم أعضاء نافعين في المجتمع.

وماليزيا تطبق سياسات تمكينية أيضاً، ومنها السياسة الوطنية لتنمية الشباب، لأن الشباب أصول ينبغي رعايتها وتمكينها من تحقيق كامل إمكاناتها والإسهام في بناء الأمة. ومن خلال تلك السياسة، يهدف بلدنا إلى إنتاج قوة شبابية ماليزية شاملة ومنسجمة ومفعمة بقيم روحية وأخلاقية راسخة. ونأمل أن تفضي تلك السياسة إلى تكوين جيل من الشباب المتعلم والتقدمي القادر على المنافسة، متسامح ولديه شعور عميق بالمسؤولية والحافز والرؤية.

وفي هذا الصدد، ثمة حاجة ملحة إلى إجراء دراسة بحثية بشأن الدوافع والعوامل التي تدفع الشباب إلى التطرف والإرهاب. وما لم تكن لدينا بيانات أساسية مؤكدة، هنا يبرز خطر وضع السياسات على أساس الأدلة المتواترة التي ستكون فيما بعد أساساً لتصميم وتنفيذ برامج تدخل لا تعالج الأسباب الجذرية للمشاكل. ولذلك، أجرت ماليزيا دراسات نوعية في المنطقة فيما يتعلق بالتواصل مع الشباب والتصدي لأقاويل الإرهابيين، والتي قمنا بنشرها وتوزيعها.

ونحن أيضا بصدد عملية النظر في انتشار التطرف بين طلاب الجامعات في منطقتنا، وذلك بهدف فهم المسار الذي يسلكه الطلاب الجامعيون قبل تلقينهم وتطرفهم. وعلى صعيد آخر، وإدراكاً للطاقة الإبداعية والهائلة الكامنة لدى الشباب، فإننا نصمم نموذج الأقران الذي سيستخدمه الشباب للتواصل مع شباب آخرين. والغرض من ذلك النموذج تشجيع الشباب على التحليل النقدي للخطاب والدعاية التي يبثها المتطرفون والإرهابيون. ويساعد ذلك، فيما بعد، على بناء جدار ذهني ينفي ويبطل الادعاء بأن العنف العشوائي الذي يمارسه الإرهابيون وسيلة ناجعة لتسوية النزاع.

أخيراً وليس آخراً، وحتى تكون مواجهة تلك الأباطيل فعالة، فإنها ينبغي أن تكون مبنية على الحقائق على الأرض. لذلك، يتعين على المجتمع الدولي السعي على المدى الطويل إلى إزالة المظالم ومظاهر الظلم التي تشكل دافعاً كبيراً لدى الشباب للتطرف. وينبغي أن نركز أيضاً على بناء الاقتصادات المستدامة والشاملة التي توفر الفرص للشباب. يجب أن نبث فيهم الأمل في مستقبلهم. لا بد لنا أن نبين لهم معالم الطريق الصحيح بصورة لا هوادة فيها. يجب أن يفهم الشباب أن ما يرتكب من العنف والوحشية باسم الدين أمر مقيت وغير مقبول في أي مجتمع متحضر.

ولئن كانت معالجة تلك المظالم لن تحل مشكلة التطرف بين عشية وضحاها، إلا أنها ستقطع شوطاً طويلاً في إزالة الدافع الذي يتلاعب به الإرهابيون لكسب التعاطف بين الشباب الذي يسهل التأثير عليه وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في شتى أنحاء العالم. ويجب ألا يغيب عن بالنا جميعا أن الشباب وإن كانوا يمثلون ٢٥ في المائة من سكان العالم تقريباً، فهم يشكلون ١٠٠ في المائة من مستقبلنا.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب نيجيريا بولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني في نيويورك. ونشكر وفد الأردن على تنظيم هذه المناقشة الهامة وفي الوقت المناسب. ونعرب عن تقديرنا لحضور الوزراء المشاركين ونرحب بهم في مجلس الأمن. كما نعرب عن الامتنان للأمين العام والسيد نويمان والسيد أتران على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

إن التطرف العنيف من أكبر الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين؛ ومكافحته من أكثر التحديات الملحة التي تواجه المجتمع الدولي. وأعنف الجماعات المتطرفة النشطة في شتى أنحاء العالم اليوم – جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وبوكو حرام وحركة الشباب – تحتل عناوين الصحف بفظائعها التي تصدم ضميرنا كبشر. إلا أنها تتشاطر جدول أعمال مشترك لإطلاق العنان للإرهاب والفوضى والدمار وعدم الاستقرار والمعاناة الإنسانية والاستيلاء على الأراضي. وسعياً لتحقيق مخططاتها الخبيثة،

فإنها تدفع الشباب للتطرف وتقوم بتجنيدهم. وتتمثل النتيجة الحتمية لذلك في تزايد عدد الشباب الذين يتحولون إلى مقاتلين إرهابيين أجانب. وتلك بوضوح هي علاقة السبب والنتيجة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تبدأ أي محاولة لمعالجة مشكلة التطرف العنيف بتقييم متعمق للخيارات المتاحة لمنع تطرف الشباب وتجنيدهم من قبل الجماعات المتطرفة.

وفي الإحاطته الإعلامية المتعمقة التي قدمها السيد نويمان صباح اليوم، ذكرنا بأنه ما من سبب وحيد لتطرف الشباب. وفي الواقع، تساق أسباب مختلفة لتفسير إقبال الشباب على الانخراط بسهولة في مجموعات متطرفة. وبعض تلك الأسباب يشمل السعي للاعتراف والزمالة والهوية. وقد ينضم الشباب إلى مجموعات متطرفة أيضاً سعياً لتحقيق مكاسب مالية أو طلباً للحماية أو للتضامن. وتلك بعض عوامل الجذب التي تجتذب الشباب إلى الجماعات المتطرفة.

والبعد الآخر للمشكلة هو عوامل الدفع المرتبطة بظروف الشباب في أنحاء كثيرة من العالم. فالتأثير غير المتناسب للأزمة الاقتصادية في بعض البلدان من شأنه تهميش الشباب وتثبيط همته. وهذا، بدوره، قد يدفعهم إلى التطرف العنيف. كما أن الفقر والبطالة قد يؤديان إلى تعريض الشباب للتطرف العنيف. وعوامل الدفع تلك وغيرها غالباً ما تعكس الديناميات في المجتمع.

والعنف بدوافع أيديولوجية يبدأ على المستوى المحلي وينتقل إلى المستوى الوطني، ليتخذ في نهاية المطاف بعداً دولياً. وبالتالي، فإن معالجة المشكلة تتطلب عملاً متضافراً على المستوى المحلي. ولذلك، فإن الأسرة وقادة المجتمع والمعلمين والقادة الدينيين – وأضاف السيد نويمان إليهم الأمهات هذا الصباح – كل له دوره المهم الذي ينبغي أن يؤديه. ومن خلال العمل معاً بطريقة تكاملية، يمكن للجميع المساعدة في بناء مجتمعات سالمة وآمنة ومرنة حيث يحصن الشباب ضد القيم الدخيلة على مجتمعاتهم. ولا بد أن يؤدي كل أصحاب المصلحة دورهم في تشكيل شخصية الشباب من خلال إقامة الصلات عبر مختلف القطاعات وتبادل الخبرات والالتزام بأفضل الممارسات.

وفي نيجيريا، تندرج قضايا الشباب في عملية صنع القرار على كل مستويات الحكومة، بما في ذلك على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات والحكومات المحلية. وتتمثل رؤية سياستنا الوطنية بشأن الشباب في تمكين الشباب النيجيري لكي يصبحوا مواطنين يعتمدون على الذات ومسؤولين. وترمي تلك السياسة إلى توفير إطار مستدام لتخطيط وتعاون متكاملين بين الجهات المعنية لبلورة السياسات والبرامج وغيرها من المبادرات التي تعزز وتشجع تنمية الشباب النيجيري. وعلى سبيل المثال، فإن فيلق الخدمة الوطنية للشباب، ذلك المشروع الذي أنشئ في عام ١٩٧٣، يمثل أداة حيوية تغرس في الشباب النيجيري روح التفاني وإنكار الذات في خدمة المجتمع.

وساعد المشروع أيضا على توطيد الوحدة التي تمس الحاجة إليها فضلا عن التفاهم بين الشباب النيجيري من خلال تعريفهم على مختلف الثقافات في سياق مجتمع تعددي.

ولدينا أيضا مركز للتدريب في شؤون المواطنة والقيادة، أنشئ كي يتيح للشباب تجربة اكتشاف الذات وتحقيق الإمكانات الذاتية. وتمثّل مشاريع الشباب المبتكرة في نيجيريا المعروفة بالمختصر الإنكليزي YouWiN مبادرة اتخذتها الحكومة مؤخرا بغرض توفير فرص العمل. وهي ترمي إلى دعم الشباب الطموحين من أصحاب الأعمال الحرة في نيجيريا، وتشجيعهم على وضع وتنفيذ الأفكار المتعلقة بالأعمال التجارية التي من شأنها توفير فرص العمل. ومن المتوقع أن تساعد هذه المبادرة الحكومية وغيرها من المبادرات المماثلة على تمكين الشباب وجعلهم أعضاء منتجين في المجتمع.

وبالنظر إلى خبرتها في التصدي لتنظيم بوكو حرام، تدرك نيجيريا أن مكافحة التشدد والتطرف العنيف تقتضي أكثر من مجرد اتباع نهج أو خيار عسكري فحسب. ولذلك السبب، اتبعت الحكومة الاتحادية نهجا مؤسسيا ناعما يشمل تحقيق السلام والأمن والتنمية. ويشمل أيضا اتباع نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة تمكّن من جمع سائر المستويات الحكومية والقطاع الخاص والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والزعماء الدينيين في إطار جهد مشترك لوقف موجة التطرف، الأمر الذي ساعد على إحباط تمرد تنظيم بوكو حرام البغيض.

ويركز هذا النهج الناعم على مكافحة التطرف والقضاء على نزعة التطرف، فضلا عن الاتصال الاستراتيجي وتجديد دورة الاقتصاد. وتهدف مكافحة التطرف إلى وقف تدفق المجندين والحد من إمكانية التلقين العقائدي. ويهدف القضاء على نزعة التطرف إلى إعادة إدماج المتطرفين وأسرهم في المجتمع مرة أخرى عبر العديد من الأنشطة، بما في ذلك تدخلات السجون والتدريب المهني. ويهدف الاتصال الاستراتيجي إلى تقديم خطاب يمثّل آراء الزعماء الدينيين المعتدلين بقصد مكافحة خطاب الإرهابيين. ونسعى إلى عملية التجديد الاقتصادي في الولايات الأشد تضررا من أنشطة بوكو حرام، بهدف تحسين الاقتصاد المحلي في تلك المناطق والارتقاء بمستويات معيشة السكان.

ويقتضي التصدي لمشكلة نشر التطرف والتطرف العنيف بين الشباب، اتخاذ إجراءات متضافرة على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية على وجه الخصوص. ونظرا لأنه يشكّل تهديدا خطيرا للسلم العالمي، فإن الحرب عليه معركة لا مناص من خوضها بعزم قوي في عدة جبهات بهدف تحويل الشباب في جميع أنحاء العالم وتمكينهم من الاضطلاع بدورهم بصفتهم أوصياء على مستقبل العالم.

السيد راميريرث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أولا أن نشكر المملكة الأردنية الهاشمية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، ونحيي ولي العهد الحسين بن عبد الله الثاني، ونرحب به. ونشكر الأمين العام للمركز العالمي لدراسات التطرف، السيد بيتر نويمان، والسيد سكوت أتران على إحاطاتيهما الإعلاميتين. ونحن أيضا ممتنون للورقة المفاهيمية الممتازة التي أعدها الوفد الأردني (S/2015/231) والتي ترشدنا في مناقشة اليوم.

لقد أولت جمهورية فنزويلا البوليفارية اهتماما خاصا لهذه المسألة في سياق مكافحة العنف والإرهاب المتفشيين في الشرق الأوسط والمناطق الرئيسية في أفريقيا. ونعرب عن رفضنا القاطع وإدانتنا للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وعليه، نرى أنه لا يمكن تشجيع الإرهاب أو مساعدته ماليا أو عسكريا بهدف زعزعة الاستقرار أو الإطاحة بالحكومة في أي من البلدان. فليس ثمة وجود لإرهاب خيرّ وآخر شرير، ما دامت ثقافته دائما هي الموت.

يشكّل الشباب أكثر قطاعات المجتمع حراكا وتنقلا. وهم دائما الأكثر حراكا من الناحية السياسية، وبذلك فهم يمثّلون مقياسا للأفكار السياسية المؤدية إلى تحولات التاريخ. وإن كنا نسلّم اليوم بأن الشباب في أجزاء كبيرة من العالم يحشدون جهودهم لمؤازرة الفاشية والتعصب والعنصرية والتطرف، فإنه يجب علينا الإقرار أيضا بأن هذه المشكلة متأصلة في المجتمع بأسره. فهؤلاء الشباب ضحايا نظام أو مجتمع مريض. وبالتالي، إن شئنا التصدي للأسباب الجذرية لجذب الشباب إلى التطرف ومشاركتهم النشطة في الإرهاب، فإنه يجب علينا إجراء تقييم نقدي شامل لتلك الأزمة المتمثلة في أسلوب للحياة يتسم بالعنف والاستبعاد والفقر والخواء الروحي العميق في مواجهة طغيان العالم المادي.

ووفقا لما ورد في تقرير حالة سكان العالم عام ٢٠١٤ الذي أعدّه صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن هناك اليوم المزيد من الشباب أكثر من ذي قبل - الذين تتراوح أعمار نحو ١,٨ بليون منهم بين ١٠ و ٢٤ عاما. ويشكّل الشباب ربع سكان العالم. ويذكر التقرير أيضا أن حوالي ٥٠٠ مليون من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، في حين أن ما يزيد على ٧٤ مليون منهم عاطلون عن العمل.

وما دام الفقر والاستبعاد بين الشباب يمثّلان ظاهرة عالمية وتحديا يجب أن تتصدى له جميع الدول، فإننا نتساءل لماذا هي ظاهرة الإرهاب أكثر سوءا في مناطق مثل الشرق الأوسط وأفريقيا. وفي السياق الغريب وغير المفهوم على الساحة الدولية، حيث يشتد التنافس بين القوى العظمى سعيا وراء مصالحها، فقد أنشئت مناطق شاسعة للتراع الذي يكون دمويا ومأساويا في بعض الأحيان، كما هو الحال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في حين يكون مزمنا ودائما، كما هو الحال في وسط أفريقيا. وفي مناطق التراع هذه، كرست القوى العظمى - بما لديها من قدرات عسكرية واقتصادية ودعائية هائلة، فضلا عن موارد الاتصالات - قوتها الفائقة لمؤازرة الحروب والعنف والطائفية والكراهية والتطرف والتعصب الديني .

ولا ريب أن الخبراء في مجال السلوك الاجتماعي ينظرون في العديد من العناصر في دراساتهم الرامية إلى فهم الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها هذه العوامل على الشباب. غير أن من الواضح أن السنوات الأولى من حياة الشخص، التي تتشكل فيها رؤيته للعالم وقيمه الروحية، فإن الأطفال الذين نشأوا في ظل وحشية الحرب في العراق وليبيا وسورية واليمن وفلسطين وتعرضوا لها، هم الآن على الأرجح الشباب الذين يتدافعون نحو الانضمام إلى الجماعات المتطرفة والإرهابية بأعداد كبيرة. ومن المحتمل جدا أن الأطفال الذين نشأوا في بعض المناطق في أفريقيا في جو دائم من العنف الاجتماعي والاستبعاد والفقر المدقع، هم الذين أصبحوا الشباب الذين ينضمون اليوم للأسف إلى الجماعات الإرهابية. ويهيء الشعور باليأس وانعدام الفرص لدى ملايين الشباب الذين يعيشون في أتون الحروب الطائفية، أو الاحتلال الأجنبي، الظروف المواتية لنشأة التطرف وزيادته وتناميه. لقد أحدث ظهور الجماعات المتطرفة والإرهابية تغيرا في حياة مجتمعات كانت تتسم في السابق بالتسامح والعطف تجاه أقلياتها العرقية والدينية.

وينبغي أن نسأل أنفسنا في هذه المناقشة: كيف توفرت كل هذه الإمكانيات للجماعات الإرهابية هذه، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة، وجبهة النصرة، لمواصلة أعمالها على هذا النحو. فلدى هذه الجماعات قدرات عسكرية هائلة، وترسانات من الأسلحة، وقدرة على التنقل، علاوة على ما لها من قدرات اتصال. فمن الذي يمولها؟ ومن الذي يسلحها؟ ومن الذي يحضها ويشجعها على ما تقوم به؟ ولئن أردنا حقا حماية الشباب من المشاركة في أعمال التطرف والإرهاب، فلن يكون أمامنا ثمة مجال للكيل بمكيالين في هذه المسألة.

ويجب إنهاء جميع أشكال الدعم المباشر أو غير المباشر للمجموعات الإرهابية. ويجب وقف تدفق الأسلحة.

وثمة جانب آخر لا يقل أهمية في التصدي للمشكلة يتصل بالقدرة المؤسسية للدول على منع انتشار التطرف والإرهاب بين الشباب، ولا سيما في حالات ما بعد الصراع. ويتعين على مختلف مؤسسات الدولة أن تنسّق عملها لضم الشباب إليها، وفتح المجال أمامهم على احتمالات المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والعمليات الشاملة، ومحو الأمية، والتعليم، والعمل، والاهتمام باحتياجاتهم الروحية والاجتماعية أمور أساسية في مكافحة اليأس والاضطراب النفسي بين الشباب. وبإمكان الدول القومية والأمم المتحدة التنسيق عبر

الوكالات، مثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتعزيز مجالات السلام، والتسامح، والثقافة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع المشاركة النشطة للشباب في النسيج الاجتماعي. وهذه المهمة هي أكثر إلحاحا وأهمية في البلدان التي تعرضت أو تتعرض للصراع المسلح. وفي المناطق التي تمزقها الحروب حيث يكون الأطفال والشباب عرضة للصدمات النفسية الناجمة عن العنف والطائفية، فإن غياب مؤسسات الدولة أو ضعفها يترك مجالا للتطرف وللجماعات الإرهابية في هذه البلدان.

شغلت السيدة قعوار مقعد الرئاسة.

وفنزويلا، مثل بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هي منطقة سلام. وقد بدأت الثورة البوليفارية بقيادة الرئيس هوغو تشافيز بوضع برنامج واسع النطاق لاحتضان جميع قطاعات المجتمع، وواصل الرئيس نيكولاس مادورو موروس ذلك، مع التركيز بوجه خاص على الشباب. وثمة حملة كبيرة لمحو أمية في بلدنا أتاحت لليونسكو أن تعلن فنزويلا خالية من الأمية، وأنشأت بعثات للتعليم الأساسي تشمل ما يزيد على ٨٥٠ ٠٠٠ من الشباب الذين كانوا خارج نظام التعليم الرسمي، وتسنى في البلديات لأكثر من ٢,٥ مليون شاب الالتحاق بالجامعات أو الحصول على التعليم العالي. علاوة على ذلك، أنشأنا وزارة السلطة الشعبية للشباب التي تلبي مباشرة احتياجات هذا القطاع، وتعالج مشاكله في البلد، وقمنا بسن قوانين مصمّمة خصيصا لكفالة توظيف الشباب. وإن إدخال الشباب في المجتمع كعناصر فاعلة، ومشاركتهم النشطة، وتوفير الحماية لهم باعتبارهم أحد القطاعات الضعيفة، وتمكينهم اجتماعيا وسياسيا هي عناصر أساسية لنجاح ثقافة السلام والتسامح في المجتمع، هذه الثقافة التي سوف تنتصر على ثقافة العنف والموت.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر صاحب السمو الملكي ولي عهد الأردن على عقد هذه المناقشة الهامة. إن مكافحة التطرف العنيف هي أحد أكثر التحديات الدولية الملحّة التي نواجهها. وهي أولوية لرئيس وزراء بلدي، ولوزير خارجية بلدي، ونحن نقدّر عاليا القيادة التي يبديها الأردن بشأن هذه المسألة.

إن الأشهر الاثني عشر الماضية كانت مرعبة للشباب في جميع أنحاء العالم – مئات الطلاب تعرضوا للقتل بوحشية في كينيا وباكستان، وعشرات الأطفال اختطفتهم حركة بوكو حرام واستعبدتهم، وعدد لا يحصى من الشباب باتوا عرضة للتلاعب والاستغلال من جانب الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة، بمن فيهم البعض من بلدي، وجرى التغرير بهم في سبيل الانضمام إلى تنظيم داعش الاجرامي في سورية. ويكمن اللوم إزاء هذه الأعمال الوحشية والكثير غيرها في آفة التطرف العنيف على مدى أجيال. ولدينا جميعا دور لإلحاق الهزيمة به، ولكن يجب أن نستغل الشباب بشكل خاص لمساعدتنا في الكفاح إذا أردنا التوصل إلى حل طويل الأجل. إنهم الضحايا، وإنما هم الحل أيضا، كما أشار صاحب السمو الملكي. وسوف أتناول ثلاثة مجالات أعتقد أن بإمكاننا معا أن نحدث فرقا.

أولا، يجب علينا أن نتصدى بحزم لكلام التطرف. ويتحتم على جميع الزعماء السياسيين، ولا سيما الدينيين، أن يبعثوا برسالة واضحة مفادها ”لا باسم دياتني“. ولكن كما أشار آخرون، إن مكافحة كلام التطرف ليست كافية. فنحن بحاجة إلى تعزيز الكلام الايجابي البديل وقوامه التسامح والاندماج. ويجب أن ندعم هؤلاء المدافعين من الشباب الشجعان الذين يواجهون التطرف، ويشجعون هذا الكلام البديل. ونذكر جميعا الشجاعة والقيادة اللتين أبدتهما الفائزة بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٤، مالالى يوسفزاي. إن خطابها في الجمعية

العامة الذي يدعو إلى التعليم على الصعيد العالمي، حتى بالنسبة إلى أولئك الذين سعوا لقتلها، كان رسالة قوية ضد التطرف. فقصتها تعطي الأمل والإلهام للشباب في كل مكان.

إن دعم الدعاة من الشباب هو أبعد من مجرد مسار؛ أنه أيضا دعم للبلدان من أجل توفير التعليم للجميع، كي تتسنى للآخرين الفرصة ليحذو حذو مالالى. وتعتز المملكة المتحدة بدعم أكثر من ٤,٥ مليون طفل في التعليم الابتدائي، لا سيما في جنوب آسيا وأفريقيا. وكما قالت مالالى نفسها، المتطرفون يهاجمون المدارس لأنهم يخشون التغيير والمساواة اللذين نأتي بهما إلى مجتمعنا. ومن خلال التعليم يمكننا جزئيا أن نساعد في فضح أكاذيب القاعدة، وداعش، وبوكو حرام وغيرها. وبإمكانه أن يساعدنا لنرى كيف أنها تخطف الدين لأهدافها العنيفة. ومن خلال التعليم يمكننا جزئيا أن نعطي الفرصة للشباب المعرضين للخطر الذين ما زالوا يبحثون عن مكان لهم في العالم. ولكن التعليم ليس هو الحل بأكمله. وكما سمعنا، إن الصلة بين التحصيل العلمي والتطرف ليست صلة مباشرة على الاطلاق. ففي المملكة المتحدة، هناك العديد من الشباب الموهوبين أكاديميا جنحوا نحو التطرف.

ثانيا، يجب أن ننظر في العوامل التي تدفع الشباب إلى التطرف في مجتمعاتنا المحلية. ويجب علينا حماية الشباب في مدارسنا وجامعاتنا وسجوننا من تأثير التطرف. ولقد قامت المملكة المتحدة بتدريب ما يزيد على ١٣٠٠٠٠ من العاملين في القطاع العام لتحقيق هذا الهدف. ونحن لدينا فريق من المنسقين الإقليميين الذين يساعدون الجامعات على إدارة خطر التطرف. ومدارسنا لديها ضمانات واضحة لمنع الترويج للآراء المتطرفة التي تتعارض مع قيمنا. وسجوننا توفر الحماية للسجناء الضعفاء من الشباب أثناء فترة سجنهم وبعدها بغية منع التطرف.

وهذا الأمر لا يتعلق بالحد من حرية التعبير. إن أفكار المتطرفين لا يمكن التغلب عليها إلاّ إذا كان الناس أحرارا في الاعتراض عليها. ولكن يجب أن نعترف بأنه ليس مجرد التطرف العنيف يمكنه أن يحرّض على الكراهية وتوليد العنف، وإنما التطرف غير العنيف أيضا، سواء كان إسلاميا أو نازيا جديدا. وشبكة الإنترنت بطبيعة الحال تؤدي دورا حاسما في ذلك. لقد خطف تنظيم داعش وغيره وسائط التواصل الاجتماعي لنشر الدعاية البغيضة. ومنذ عام ٢٠١٠، تعيّن على المملكة المتحدة أن تزيل ٧٥ ٠٠٠ منشور يدعو إلى تشجيع التطرف العنيف أو تمجيده. ولكن المجتمع المدني يمكنه من خلال عمله الدؤوب أن يؤدي دورا. إذ يجب أن يتخذ نهجا بعدم التسامح على الاطلاق حيال الإساءة إلى برامجه من جانب التطرف. وشبكة الإنترنت يمكنها أن تكون وسيلة قوية لمواجهة التطرف؛ ويجب ألاّ ندع المتطرفين يستخدمونها دون منازع. وسواء من جانب الحكومة أو المجتمع المدني أو من خلال العمل الدؤوب، يجب كفالة أن يمثّل الشباب محور نهجنا، كي يكونوا بديلا جديرا بالثقة ومفعما بالأمل من خطاب الكراهية والتطرف – وهو الحلم الذي تكلم عنه السيد أتران في وقت سابق اليوم.

ثالثا، هناك مجال آخر لإحداث فرق، وهو يقع على عاتق المجلس. فطوال الأشهر الستة الماضية، اتخذنا القرارات التي تستهدف تمويل داعش، والقرارات التي تلزم الدول بالحد من سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومن خلال الرئاسة الأردنية، عقدنا اجتماعات هامة للزعماء الدينيين، ووزراء الخارجية، والخبراء لمناقشة الخطوات العملية التي تتصدى لهذا التحدي. ولكن يمكننا بل ويتعين علينا القيام بالمزيد. وكما قال السيد نويمان، لا نزال بحاجة إلى أن نتعلم الكثير عن الأسباب الجذرية للتطرف. إن الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات يمكنها أن توفر الظروف لإرساء التطرف العنيف. والهوية المتنازع

عليها والتهميش الاقتصادي والاجتماعي بإمكانهما أيضا أن يؤديا دورا. لذلك، بوسع عمليات الأمم المتحدة الفعالة لبناء السلام أن تؤدي دورا هاما. ومن خلال تعزيز المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة، وتشجيع العمليات الديمقراطية، يمكننا أن نساعد في تزويد الشباب بالبديل الذي يحول دون الانتقال إلى التطرف.

وفي سياق القيام بذلك، لدينا فرصة لنجعل مجلس الأمن محفلا ذا أهمية لجيل جديد. وحينما يتقاعس المجلس عن العمل بشأن مسألة موضع اهتمام عالمي، فإننا نقوض إيمان الشباب بعملنا، وكلما سمحنا بجعل الأولويات الدولية رهينة للمصالح الوطنية الضيقة، فإننا نقوض الثقة في المجلس وفي حكوماتنا. وفي ظل هذا التحدي المتمثل في مواجهة التطرف والذي قد يتجاوز أكثر من جيل، لا يسعنا ببساطة تحمل ذلك.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للوفد الأردني على مبادرته بعقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام.

بالرغم من أن الأشخاص في أي عمر عرضة لأن يسلكوا طريق التطرف، فإن الشباب بتوقعاتهم التي لم تتحقق وبحثهم عن الهوية، هم الأكثر عرضة لأفكار التطرف العنيف. ويعمل الإرهابيون بنشاط على توريط القصر في جرائمهم البشعة. ومن ناحية، تتمثل المهمة المشتركة للدولة في منع تأثر الشباب بأفكار الإرهابيين والمتطرفين عن طريق قمع دعاية المتطرفين المغرضة وتعزيز قدرة الشباب على التصدي لها. ومن ناحية أخرى، من الضروري استخدام إمكانات الشباب ونشاطهم وتنقلهم وقدرتهم على الإبحار في فضاء المعلومات بسهولة من أجل تهيئة أجواء تجعل المجتمع ينبذ العنف ويرفض أفكار التطرف والإرهاب.

ولا يمكن النظر في مسألة الشباب بمعزل عن السياق العام لمكافحة تحديات التطرف والإرهاب في العالم المعاصر. ونرى أن أساس العمل في هذا المجال يتمثل في شراكة متكافئة وعادلة بين جميع البلدان تحت رعاية الأمم المتحدة. ولا بد أن يكمن مركزها في التنفيذ الشامل لقرارات مجلس الأمن وفي استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما في مجال تركيزها الأول المتعلق بتهيئة الظروف المواتية للقضاء على انتشار الإرهاب. ويجب علينا أن ننبذ أي محاولة لاستخدام التطرف العنيف كأداة للجغرافيا السياسية وإعادة توزيع مجالات النفوذ.

والتواطؤ مع الجماعات المتطرفة في أنشطتها قد أتاح لها بالفعل تهديد مستقبل دول بأسرها، ما برحت مجتمعاتها تغرق في مستنقع الفوضى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويتضح هذا تحديدا في أمثلة العراق وسورية وليبيا والخطر الذي يهدد الدول الأخرى في المنطقة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاستخدام التكنولوجيا من جانب المتطرفين، بمن فيهم الشباب الذين يتم تلقينهم ليصبحوا متطرفين، بغية تحقيق أهداف محلية. لقد رأينا مؤخرا كيف استُخدم المتمردون في وسط أوروبا الوسطى كرأس حربة للإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطيا حينما أصبحت قنابل المولوتوف ورصاص القناصة الأدوات الرئيسية للمناقشة.

ويجب أن نكون أكثر نشاطا في استخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات لمكافحة التطرف. ومن المعروف جيدا أن الشباب يقع فريسة سهلة للمحتوى الذي يبثه المتطرفون الأصوليون والذي يغرق شبكات التواصل الاجتماعي الشهيرة. وينبغي للدول أن تفرض حظرا قانونيا على أي تحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية، وذلك عملا بالقرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) الذي نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذه في هذا العام. ويجب على الإدارات الحكومية المختصة حجب دعوات المتطرفين على شبكة الإنترنت إلى ارتكاب أعمال عنف وإغلاق مواقعهم على الشبكة.

وينبغي أن تُستخدم الإنترنت، مثل وسائط الإعلام التقليدية، للترويج لجدول أعمال إيجابي كبديل قوي للتطرف. ومن الأهمية بمكان العمل بنشاط على نشر أفكار الاحترام المتبادل والحوار بين الثقافات وبين الأديان في أوساط الشباب وبمشاركتهم، وذلك مع مراعاة التقاليد والخصوصيات المحلية. ويمكن أن تسهم المؤسسات التعليمية وهياكل المجتمع المدني إسهاما كبيرا في مكافحة الأصولية والتطرف. ويمكن أن تضطلع الطوائف الدينية المحلية بدور هام في منع التطرف. والدور المنوط بها هو في المقام الأول توضيح عدم وجود صلة بين التطرف والتعاليم الدينية الحقة وزيادة مستوى الوعي بالمخاطر ذات الصلة واتخاذ تدابير وقائية أخرى لمنع الشباب من الانخراط في الأنشطة الإرهابية والأنشطة المتطرفة الأخرى. وترد مجموعة من التوصيات المتفق عليها بشأن هذا الموضوع في القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). وثمة أدوات فعالة ومُجربة أخرى، ألا وهي، الأنشطة الإبداعية والرياضة، والتي تتيح للشباب الفرصة للمشاركة في أنشطة مفيدة اجتماعيا وتساعدهم على تحسين مهاراتهم ومواهبهم وزيادة ثقتهم بأنفسهم واحترام الذات وتعودهم على التعايش السلمي.

وما انفكت روسيا تتخذ خطوات من أجل توفير حماية فعالة للدولة ومواطنيها من التطرف والإرهاب. واعتمدنا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ استراتيجية لمكافحة التطرف في الاتحاد الروسي حتى عام ٢٠٢٥، تتضمن مجموعة من المهام الرامية إلى غرس القدرة على مقاومة السلوك الخطير اجتماعيا في أوساط الشباب. وفي إطار الاستراتيجية، ينبغي أن تدعو البرامج التعليمية والمواد الدراسية على الصعيدين الإقليمي والبلدي إلى تنمية الاحترام فيما بين الجيل الأصغر سنا لجميع المجموعات العرقية والدينية ونبذ التعصب. وتنص الاستراتيجية على تعميم الاستفادة من المرافق الثقافية والرياضة والترفيهية، وتحسين أحوال الشباب من أجل تحقيق إمكاناته الإبداعية والرياضية وتنميته ثقافيا. والقصد من ذلك هو استخدام معايير وأساليب تعليمية جديدة لمكافحة التطرف، وذلك على سبيل المثال بصياغة معايير تعليمية للصحفيين.

وندعو وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مكافحة الإرهاب إلى العمل بنشاط على تعزيز نشر الممارسات الوطنية التي ثبتت فعاليتها في هذا المجال. ونرحب بإعداد المدير التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب مؤخرا لمجموعة من أفضل ممارسات المنظمات الدولية والإقليمية في مكافحة التطرف العنيف والتحريض على الإرهاب في سياق تنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥). ونتوقع وضع قائمة بالممارسات الوطنية في هذا المجال في أقرب وقت ممكن. ونحن على استعداد لتشاطر خبراتنا مع شركائنا على الصعيدين الدولي والثنائي.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن السلام والاستقرار والوئام بين الثقافات أمور مترابطة ترابطا وثيقا، وهي مفتاح تهيئة بيئة تفضي إلى تعزيز القيم العالمية والاحترام الكامل لكرامة الإنسان.

وبينما نضطلع في منطقتنا بمهمة صعبة تتمثل في سد الفجوة بين الأثرياء والفقراء ونسعى إلى بناء مستقبل مشترك أكثر إشراقا بين مختلف التقاليد والثقافات والأمم، تخوض منطقة الشرق الأوسط معركة أكثر إلحاحا، تشكل تحديا للحضارات والأديان. ويجب على البشرية صون الطابع المتعدد الثقافات والأعراق والديانات الذي يميز تلك المنطقة. وتظهر الأزمات المتعددة كيف يمكن أن يولد الضغط المرتبط بالهوية الثقافية والدينية دورات من عدم الاستقرار تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

وتشكر شيلي الأردن على تنظيم هذه المناقشة التي تتيح لنا الفرصة لتبادل الآراء والخبرات وتحديد الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد في التغلب على الظروف التي تشجع التطرف العنيف. فقد أصبح اجتذاب الشباب إلى

التطرف الراديكالي خطرا على المجتمعات الديمقراطية التي يسودها احترام التنوع والتسامح بشأنه، والتي نصبوا جميعا إلى بنائها.

وظهور جماعات معيَّنة، بما فيها الجماعات الجهادية، يمكن ربطه مباشرة بأزمة الهوية التي تؤثر على كلا الجيلَين اللذين بقيا في بلدان منشئهما، فضلاً عن أولئك الذين تمَّ إدخالهم في نسيج اجتماعي جديد.

إنَّ القادة والمجتمعات من جميع مناطق العالم قد أذهلهم عدد الشباب الذين اجتُذبوا إلى التطرف، وهم ليسوا مدعوين إلى معاقبة هذا السلوك فحسب، بل إلى معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة بدل ذلك. لقد نشرت وسائط الإعلام جرائم الشباب المجنَّدين من قِبل المنظمات الإرهابية، بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة،وحركة الشباب، وأنصار الشريعة، وجبهة النصرة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى غير مبالٍ في مواجهة تلك الأعمال، وتقع على المجلس كلا المسؤوليتين الأخلاقية والسياسية في التصدي للأعمال التي تُنكِر القيم الإنسانية الأساسية.

وفي بعض بلدان غرب أفريقيا، تمَّ تجنيد شباب لا تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة، بالإقناع القوي، عبْر الشبكات الاجتماعية بشكل أساسي، التي أسهمت في اجتذاب عدد كبير من الأتباع. وينبغي للتكنولوجيات الجديدة للاتصالات والمعلومات ألاَّ تخدم تلك المقاصد.

ونعتقد أنه من الضروري تحديد الأسباب الرئيسية التي تجتذب الشباب إلى اتباع الإرهاب العنيف والمبادئ ذات الصلة. ولا بُدّ من ضرورة وجود تركيز على دافع الشباب للسعي بصورة خاطئة إلى ذلك النوع من الهوية والانتماء. ويعود ذلك إلى عدد من العوامل، بينها مشاعر العزلة، الإقصاء والتهميش وعدم الأمن والاستضعاف، التي يمكنها أن تُثير التطرف العنيف. لقد أُعِدَّت عدة تقارير في سياق بعثات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط وأفريقيا، تشرح أهمية تنفيذ التدابير الملائمة للتصدي لإحباط أولئك الذين يتمرَّدون على الهياكل الاجتماعية والثقافية التي لا تُلبي آمالهم وتطلعاتهم.

وكما أشارت الرئيسة ميشيل باشليت خيريا في المناقشة بشأن التنمية الشاملة في ١٩ كانون الثاني/يناير،

> ”نعتقد أن سد الفجوات في الدخل والمركز في الهيكل الاجتماعي أمر يعادل في الأهمية النهوض بتكافؤ الفرص. إن ذلك ليس حتمية أخلاقية فقط، بل إنه أيضا متطلب للتنمية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، ومتطلب للاستقرار السياسي ولإحلال السلام.“ (S/PV.7361، صفحة ٨)

لقد عزَّز بلدي مفهوم التنمية الشاملة، مع المشاركة الرئيسية للشباب، بصفتها آلية تحويلية تنطوي على الأسباب الكامنة للنزاع. وتحديد هوية الشباب المعنيين بهذا السلوك ومعاقبتهم غير كافيين. فعلينا أن نسعى إلى حلول فعالة عبْر استراتيجيات التنمية الشاملة التي ستمهد السبيل أمام الفرص للشباب.

وفي السياق نفسه، يتعيَّن على تلك الاستراتيجيات أن تعالج المسائل الجنسانية، وبخاصة حالة النساء اللواتي جنَّدتهنَّ الجماعات المسلحة وأخضعتْهنَّ للعنف، بما يشمل العنف الجنسي بصفته أسلوباً حربياً. إنَّ النساء ضحايا أعمال الجماعات المسلحة غير الحكومية المعتادة على نشر الإرهاب، وأنهُنَّ لا يعانين بلاء العدوان الجنساني فحسب، بل الوصم بالتطرف الديني أيضا، وهو أسوأ.

ومعالجة العوامل المؤدية إلى العنف المتشدد من قِبَل الشباب يقتضي استراتيجيات لمنع الإقصاء الاجتماعي – الاقتصادي للشباب. وإننا نحثّ المجتمع الدولي على مواصلة تعزيز التنفيذ الفعال للقرارين ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي

يوجِّه رسائل واضحة بشأن منع التحريض على الإرهاب، ومجابهة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ويجب طرح السؤال عن السبُل التي يمكن بها للأمم المتحدة والمجلس أن يسهما في منع وتقليص عضوية الشباب في الجماعات العنيفة. وفي رسالة الأردن الموجَّهة إلى الأمين العام (S/2015/231) والمذكرة المفاهيمية المُرفقة بها، حُدِّدت سلسلة من الإجراءات التي تشكل استجابة شاملة للحالة التي تؤثر على قيم المنظومة تأثيراً خطيراً. فيتعيَّن على الشباب أن يصبحوا أطرافاً فاعلة في إعداد استجابات قائمة على الاحترام والمعرفة العميقين لحقوق الإنسان والتسامح والديمقراطية.

إننا نعتبر أنه من الأساسي تمكين الشباب وتعزيز مهاراتهم، عبْر المشاركة التي من شأنها أن تضمن قدرتهم على فرض الممارسات والسياسات التي تؤثر عليهم، بما فيها تلك الهادفة إلى مكافحة التطرف العنيف. هكذا نرى المشاركة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية للشباب. إذ يمكن لهم تهيئة السبُل المستدامة لمكافحة الظاهرة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والتحقق من الروايات، إمَّا عبْر الإنترنت أو بدونها. فهذا جزء من من الحق في نيل الحقوق في ظل الديمقراطية.

إنَّ خطة عمل تحالف الحضارات للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٨ توفر خريطة طريق مع توصيات محددة لتعزيز التفاهم، بالانسجام مع تدعيم الرؤية العالمية للديمقراطية، بالاستناد إلى حقوق الإنسان والقانون الدولي، كما اقترح يورغن هابرماس، ممَّا يمنع التصورات الخاطئة التي تهدد الاستقرار وتؤجج النزاع.

ونحن ندعم مبادرة أسبانيا لعقد مؤتمر إقليمي رفيع المستوى للجنة مجلس الأمن المُنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بشأن مكافحة الإرهاب في مدريد، في تموز/يوليه المقبل. ونعتقد أنه سيكون بمثابة فرصة سياسية للمساهمة في وقف تجنيد المقاتلين الأجانب وتدفقهم، بهدف جعْل الدول تعتمد تدابير بشأن التعاون المحلي والدولي.

وإننا ننضمّ إلى أولئك الداعين إلى إقامة شراكات عامة - خاصة مصمَّمة لمكافحة رسائل المنظمات المتشددة لتجنيد شبَّان جدد.

لقد نفَّذت شيلي إصلاحات بارزة للقضاء على إقصاء الشباب وتمييزهم، أدَّى أحدها إلى سنِّ قانون ضد التمييز. وقد خرج شبابنا إلى الشوارع وأطلقوا تظاهرات حاشدة ليطلبوا تعديل نظام التعليم، ممَّا أدَّى بعدئذ إلى عملية إصلاحية هي قيد التنفيذ حالياً.

ونود أن نختتم كلمتنا بشكر رئاسة الأردن على عقْد هذه الجلسة للنظر في موضوع يعني أولئك الذين سيضطلعون بالمسؤولية المستقبلية عن توجيه مجتمعاتنا. ويجب أن تكون استجابتنا منسجمة مع القيم التي ندافع عنها - تلك التي تحترم الهوية والتنوع.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أشكر وفد الأردن على عقد هذه المناقشة الهامة حقاً. وفي الحقيقة، أعتقد أنني أستطيع أن أقول في هذه المرحلة أنها حدث استثنائي تماماً لأسباب عديدة. لقد أكدتم، سيدي الرئيس، أهمية المناسبة بأن حضر الجلسة وليُّ عهد بلدكم: مستقبل بلدكم، ومستقبل مملكتكم.

واسمحوا لي أيضاً أن أشكر مقدِّمَي إحاطتينا الإعلاميتين - السيد بيتر نيومان والسيد سكوت أتران - على عرضيهما الرائعين جداً. وعند إصغائي إلى السيدين، لم أستطع إلاَّ أن أسأل لماذا كان عليَّ أن أجلس طوال أربعة أشهر، على هذه الطاولة بالذات، قبل أن أسمع مساهمة خارجية بهذا النوع من القيمة والخبرة. فمجلس الأمن بحاجة إلى سماع المزيد من هذه الحكمة والمعرفة.

ومن خلالكم، سيدي، هل لي أن أشكر صاحب السمو الملكي على حضوره اليوم وعلى ملاحظاته المتبصرة: لا التعليق

على الشباب – وهو كل ما أستطيع تقديمه – بل التعليق من قِبَل الشباب، وهو قيِّم بشكل استثنائي لهذا السبب وحده.

كما فعل آخرون، ينبغي لنا أن نبدأ بالتسليم بأن الشباب تعرضوا للتطرف طوال التاريخ، ولكن في الأزمنة الماضية كان نشر الأفكار المتطرفة والدعوة إلى التطرف والتجنيد المتطرف يستغرق أسابيع، وشهورا بل حتى سنوات. اليوم، تنقل نفس تلك الرسائل بأثر فوري. إذ أن وسائط الاتصال الاجتماعية ومهارات الاتصال لدى مجموعات من قبيل داعش قد سرعت من عولمة العملية وانتشارها وزادت من صعوبة اتخاذ تدابير مضادة. وفي أحيانا كثيرة جدا، يحدث ضرر؛ لقد تفشى الداء حتى قبل أن نعرف عنه. إن أدوات هذا العالم الحديث التي نعتبرها من الأمور البديهية، بالاقتران مع زيادة أعداد الشباب بين السكان في العديد من البلدان، تساهم في تهيئة بيئة يمكن فيها لذوي النوايا السيئة استهداف الشباب واستغلالهم وزرع بذور التطرف فيهم بسرعة لم تكن متصورة في السابق وبقوة منقطعة النظير.

من الخطأ الإنحاء باللائمة على الشباب عن التطرف المصحوب بالعنف؛ وفي الواقع، نحن ممتنون للأردن لأنه جعل مناقشة اليوم منصبة على الدور الذي يستطيع الشباب القيام به في مكافحة الإرهاب. ولذلك تغتنم نيوزيلندا هذه الفرصة لتقديم ثلاثة اقتراحات فحسب من أجل تحسين التصدي لتطرف الشباب.

أولا، يجب على الحكومات أن تعترف بأن السياقات الوطنية والمحلية مهمة حقا. حتى وإن كانت تأتي أحيانا على شكل رسالة دولية أو رزمة، فإن العوامل الحقيقية التي تحفز الشباب على سلك سبيل التطرف تكون باستمرار تقريبا محلية، كما شدد على ذلك السيد أتران في إحاطته الإعلامية. وإذا أردنا التصدي بنجاح للتطرف في صفوف الشباب، يجب علينا أن نحدد الضغوط المحلية التي تهمش شبابنا المعرضين للتطرف. ويجب أن نتساءل عن النجاح الكبير الذي تحققه المجموعات الإرهابية في استغلال هذه الضغوط في التطرف والتجنيد. هل أنها تجعل الشباب يحلمون كما ذكر السيد أتران؟

عندئذ يجب علينا تكييف استجاباتنا بشكل محدد مع تلك العوامل، بحيث تعمل الحكومات والمجتمعات المحلية والشباب جميعا في شراكة. إن ما ينجم عن ذلك من برامج مكافحة التطرف المصحوب بالعنف يجب أن يبين للشباب بأنه ربما تكون لهم مصلحة حقيقية في مجتمعهم، ويجب على تلك البرامج المساعدة في وضع الثقة بسلطة الدولة، ومرة أخرى شدد السيد أتران على أن جعل الشباب يثقون بسلطة الدولة غاية لن يكون أبدا من السهل تحقيقها. ولم يكن أبدا من السهل تحقيقها. وليس بالضرورة أن تجذبهم أي من مفاهيم الدولة الحديثة. فشراكات الثقة هذه ينبغي أن تستند على فهم مفاده أن التطرف يتجاوز المنظور الأمني، من هنا نشكر الأردن أيضا على المنظور الواسع الذي أعطاه لهذه المناقشة.

إذا ما تعاملنا فقط مع الشباب المعرضين للخطر بوصفهم هما أمنيا لنا، عندها نكون قد اسرفنا في تبسيط المسألة وعملنا على استدامة التهميش الذي يسهم عادة في التطرف المصحوب بالعنف. ولا بد من أن تكون الشراكات مع الشباب ومجتمعاتهم المحلية مرتكزة على الشمول والاحترام. إن الأسر غالبا ما تكون أول من يتصدى للشروع في السير على طريق التطرف المصحوب بالعنف، ولا بد من دعم تلك الأسر في جهودها الرامية إلى تحدي الدعاية المضللة، وتوفير القيادة والخطاب البديل الموثوق، وتقديم الدعم لهم في المجتمع الذي تكلم عنه السيد نويمان، لإزالة الشعور بالاستبعاد لديهم.

ثانيا، يجب أن نمكن شبابنا من بناء قوة اجتماعية – أي قوتهم الاجتماعية، ليست تلك القوة التي نتحكم بها، قوة ترفض العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف. وصف السيد أتران هذا البرنامج في شمال غرب باكستان. فقد شدد المجلس

على تلك النقطة بالذات في العام الماضي في القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي يشجع الدول على تمكين قادة المجتمعات المحلية، والأسر والآباء والشباب من مواجهة التحدي المتمثل في التطرف المصحوب بالعنف. في كثير من الأحيان، تقف الأسر والمجتمعات المحلية عاجزة عندما ترى جماعات من قبيل داعش تقوم ببث رسالة الكراهية التي تتبناها باستخدامها بمهارة وإتقان لأدوات العصر الحديث. كما حض على ذلك السيد نويمان/فإنه يتعين علينا تكييف الحلول باستخدام هذه الأدوات.

لكن حتى الشباب المستهدفين في التطرف والتطرف المصحوب بالعنف، فإنهم أيضا نفس الشباب المؤهلين لمكافحة تلك الدعوة، ويمكنهم القيام بذلك على المستوى التكنولوجي والإيديولوجي والاجتماعي الذي يعرفونه ويفهمونه، ويمكنهم تسخير ذلك لتحقيق قدر كبير من الفائدة. إن أنجع البرامج في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف هي تسخير طاقة وحماس وإبداع الشباب الذين يتعاونون بالفعل على شبكة الأنترنت ويستجيبون استجابة مباشرة لذلك النوع من التحدي.

ثالثا، نحض الدول على المساهمة في خبرة الآخرين والاستفادة من تلك الخبرة، لا سيما فيما يتعلق بفعالية التدابير التي يأخذ الشباب أنفسهم زمام المبادرة فيها. ونرحب بالجهود الأخيرة الرامية إلى تنسيق العمل الدولي واقتسام الخبرات المكتسبة من لقاءات كمؤتمر القمة الذي عقده البيت الأبيض بشأن مكافحة التطرف المصحوب بالعنف، وعمل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، لا سيما مذكرة أبو ظبي بشأن اتباع الممارسات الجيدة في التعليم ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف.

بينما ينصب تركيز المجلس وكيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب على دعم الدول لتنفيذ قرارات مكافحة التطرف المصحوب بالعنف، نحض بقوة على بناء شراكات دائمة مع شبابنا، شراكات تعزز السلام وتعمل على مكافحة التطرف المصحوب بالعنف، بوصفها من السمات الأساسية للتدابير التي نعتمدها. ذكرنا الأمين العام بأن الشباب يمثلون مستقبلا واعدا، لا خطرا. فلا ينبغي لنا أبدا أن نعتبر الشباب مشكلة؛ بل ينبغي لنا أن نعتبرهم حلا لها.

هذه هي المرة الأخيرة التي سأتكلم فيها في قاعة مجلس الأمن، لذلك أريد أن أعرب عن شكري لزملائي على الصداقة والتضامن والدعم، وفي بعض الأحيان، على صبرهم. أتمنى للمجلس التوفيق في تصديه للعديد من المخاطر التي تتهدد السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أؤكد للسفير ماكلاي بأن هذا ليس وداعا ولكننا نتمنى له رحلة ميمونة، ونتطلع إلى مساهماته في المستقبل بأي صفة كانت. فنحن بحاجة كبيرة إلى حكمته وخبرته في عالم اليوم المتقلب. أشكره جزيل الشكر وأعرب له عن أسفي لأننا أثقلنا عليه كثيرا بالعمل من البداية حتى النهاية، ولكن لم يكن ذلك مقصودا.

السيد ليو جيي (الصين) (تكلم بالصينية): تشيد الصين بالأردن على مبادرته إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، ونرحب في نيويورك بسمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني وبوزير الخارجية، جودة، لحضورهما لترؤس مجلس الأمن. أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية.

في السنوات الأخيرة، وفي بعض مناطق العالم، انطلق مارد الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف من عقاله. فقد قامت المنظمات الإرهابية بخداع بعض الشباب أو تحريضهم أو إرغامهم على اعتناق الأيديولوجيات المتطرفة المصحوبة بالعنف، مما استحوذ على اهتمام ووعي المجتمع الدولي. فالشباب هم مستقبل العالم، ومن هنا فإن حمايتهم من مخاطر الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف مسؤولية مشتركة

للمجتمع الدولي. وتؤمن الصين بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ التدابير التالية.

أولا، ينبغي لنا أن نكافح بحزم الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. فالإرهاب والتطرف عدوان البشرية. على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا دؤوبة ومتضافرة في مكافحة جميع أشكال الإرهاب والأعمال المتطرفة المصحوبة بالعنف وتهيئة بيئة سلمية ومستقرة من أجل تنمية الشباب. ينبغي لأنشطة مكافحة الإرهاب أن تتقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أي احترام سيادة البلدان المعنية وسلامتها الإقليمية، وأن تفسح المجال كاملا أمام الدور القيادي للأمم المتحدة ومجلس الأمن. فالجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب لا ينبغي أن تستخدم معايير مزدوجة، ناهيكم عن ربط الإرهاب بالعرق أو الدين.

ثانيا، لا بد من قطع القنوات التي من خلالها يخدع الإرهابيون والقوى المتطرفة الشباب وتحرضهم. وفي الوقت الحالي، يستخدم الإرهابيون والقوى المتطرفة شبكة الإنترنت ووسائط الإعلام الجديدة الأخرى لنشر الأيديولوجيات الإرهابية والمتطرفة ولخداع الشباب وتحريضهم، مما يسبب ضررا خطيرة. وينبغي لآليات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن تعزز بفعالية التعاون الوثيق من جانب المجتمع الدولي؛ وأن تتخذ التدابير الفعالة كي تواجه بقوة محاولات الإرهابيين والقوى المتطرفة استخدام شبكة الإنترنت لأنشطة من قبيل التجنيد والتحريض على والتخطيط وجمع الأموال، وتحبط محاولاتهم لاستهداف الشباب.

ثالثا، يجب القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. ويشكل الفقر والبطالة وتخلف النمو مرتعا خصبا للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، والعوامل الرئيسية التي تجعل الشباب عرضة للتضليل الذي تمارسه تلك القوى. وعلى المجتمع الدولي أن يولي اهتماما وثيقا لقضية التنمية وأن يساعد بفعالية البلدان المعنية في تحقيق التعافي الاقتصادي والتنمية. وعلى جميع البلدان تعزيز جهودها لتعليم الشباب وإيجاد فرص العمل لهم. كما ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الاضطلاع بدور فعال في مساعدة البلدان المعنية، لا سيما البلدان النامية، بالنهوض بمستوى قدراتها على رعاية الشباب ومساعدتهم.

رابعا، ينبغي تعزيز الحوار فيما بين الحضارات بغية مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. ويشكل التنوع فيما بين الحضارات السمة الأساسية للمجتمع البشري، ويمثل الحوار فيما بين الحضارات مسارا هاما نحو تحقيق التفاهم المتبادل والاحترام والتعايش السلمي فيما بين الإثنيات والثقافات والأديان المختلفة. وهو أيضا أداة فعالة لمساعدة الشباب على رفض العنف وتجنب الأفكار المتطرفة والإرهابية. وعلى المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، أن يناصر بقوة روح حوار الحضارات وهي، تحديدا، الاحترام والانفتاح وشمول الجميع؛ وتشجيع التبادلات القوية والتعلم المتبادل فيما بين المواطنين في جميع دوائر المجتمع، بمن فيهم الشباب؛ وتمكين بيئة اجتماعية حيث تعامل فيه جميع المجموعات العرقية والثقافات والأديان في جو من المساواة والوئام والسلام.

ويمثل الشباب مستقبل التنمية والسلام في العالم. والصين على استعداد للانضمام إلى المجتمع الدولي في المكافحة الفعالة للأعمال الإرهابية وأعمال التطرف المصحوب بالعنف وحماية السلام والاستقرار العالميين، وتهيئة بيئة وئام وسلام واستقرار من أجل الإنشاء السليم للشباب.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أرحب بولي العهد الحسين بن عبد الله الثاني، وأن أشكر الأردن على تنظيمه هذه الجلسة بشأن دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وتعزيز السلام. كما

أرحب بوجود الوزراء الذين انضموا إلينا. وأشكر أيضا الأمين العام بان كي - مون، والسيد بيتر نويمان، والسيد سكوت أتران، على بياناتهم.

وتود تشاد أن تعلن تأييدها للبيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

وما فتئ السياق الأمني العالمي يتسم بزيادة في الإرهاب، وهو في الوقت الحالي أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. وقد غمرنا العدد الكبير من الأعمال الإرهابية العنيفة وهمجية هذه الأعمال في لجة من الأسى واليأس. وتدين تشاد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وسأركز على المسائل التي طرحت في الورقة المفاهيمية (S/2015/231، المرفق) بشأن هذا الموضوع الهام.

ففيما يتعلق بالشباب والعوامل التي تؤدي إلى اتجاههم إلى التطرف، فإن فهم عملية الاتجاه إلى التطرف بالغ الأهمية لتمكيننا من الرد المناسب على التطرف المصحوب بالعنف ومنع الشباب من السير في طريق العنف. وفعلا، يشكل الشباب مرتعا خصبا للتجنيد للجماعات الإرهابية؛ ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، هم ضحايا لتلك الجماعات. وتختلف الظروف التي تعزز اتجاه الشباب إلى التطرف من بلد إلى آخر، ولكن وفقا للعديد من مراقبي الظاهرة، تشمل العوامل الرئيسية الفقر والجهل وعدم المساواة والإجحاف والبطالة والاستبعاد من الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، سواء كان هذه الاستبعاد حقيقيا أو متصورا. وبالرغم من أن البعض يرفض الفكرة التي مفادها أن الفقر يمكن أن يقود إلى التطرف الراديكالي، فإن الفجوة بين توقعات الفرد أو المجتمع والوقائع الاجتماعية - الاقتصادية يمكن أن تهيئ بيئة مناسبة للاتجاه إلى التطرف. وفي ذلك الصدد، وبالنسبة لأفريقيا، فإن تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/2013/475) تقرير مفيد للغاية.

إن البعض يعتبر، حقا أو باطلا، الدين أحد عوامل الاتجاه إلى التطرف. ولكن لا يوجد دين في العالم يشجع أتباعه على ارتكاب أعمال العنف باسمه. ولذلك السبب، لا يمكن ولا ينبغي ربط التطرف المصحوب العنف بأية ديانة أو جنسية أو حضارة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يعد التدخل العسكري الذي ينفذ انتهاكا للقانون الدولي وسيادة الدول واستقلالها السياسي من ضمن أسباب الاتجاه إلى التطرف. فتلك التدخلات في أغلب الأحيان لا توفر مرتعا خصبا للتطرف المصحوب العنف فحسب، بل تؤدي أيضا إلى المزيد من الحروب وأعمال القمع والعنف، وتؤدي بالتالي إلى زعزعة استقرار مناطق بأكملها.

ولا يعترف الإرهاب، باعتباره تهديدا للسلام والأمن الدوليين، بأية حدود. فللجماعات الإرهابية شبكات منظمة بشكل جيد وتشمل العالم بأسره. وكون الجماعات النشطة في أفريقيا، مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة الشباب، وجماعة بوكو حرام وغيرها، مرتبطة بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام دليل ممتاز على تلك الحقيقة. وتقع المسؤولية الرئيسية عن معالجة تلك الحالة على عاتق الدول والمنظمات الدولية. ومن الأمور الملحة أن تتخذ هذه الدول والمنظمات التدابير اللازمة للقضاء على الظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب، وفقا للركيزة الأولى لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بكيفية تمكننا من الحد من الاتجاه إلى التطرف وتجنيد الشباب، من الأهمية البالغة بمكان منع الإرهابيين من استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الحديثة لأغراض التجنيد والدعاية. فشبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والتلفزيون من ضمن المنابر المفضلة للإرهابيين. ومن الضروري اتخاذ تدابير لتقييد استعمال تلك التكنولوجيا للأغراض الإجرامية والإرهابية، وفي الوقت نفسه مع احترام

حقوق الأفراد. كما أن مكافحة التطرف المصحوب بالعنف تتطلب التركيز على تعليم الشباب، الذين يجب أن تغرس في نفوسهم القيم ويزودوا بالأدوات والمهارات اللازمة للنجاح الشخصي، والتركيز على تعزيز الفرص الاقتصادية للفئات المعرضة للخطر.

كما يجب التركيز على برامج تخليص الشباب من براثن التطرف ومن الأفكار الهدامة وإعادة التعليم، بما في ذلك إعادة الإدماج والتأهيل. ويمكن إشراك منظمات الشباب نفسها في الأنشطة الرامية إلى مكافحة التطرف المصحوب العنيف.

وفيما يتعلق بالمقاتلين الأجانب، من الطبيعي القلق من سفر الرعايا الأجانب من مختلف البلدان لمناطق الصراع في سورية والعراق. ونحن نشجع التعاون الدولي لتعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية ومراقبة الحدود، من أجل تقديم الإرهابيين إلى العدالة. ونحن نعتقد أن أفضل سياسة لتثبيط تدفق المقاتلين الأجانب على سورية والعراق، يكمن في حل النزاعات في تلك البلدان.

وفيما يخص الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة الإرهاب وتجنيد الشباب، تدعم تشاد ثقافة السلام والتسامح والتعددية الدينية. وفي هذا السياق، جرى اتخاذ العديد من التدابير تمشيا مع القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، بما في ذلك تحديد يوم سنوي للصلاة من أجل أن يسود السلام، والجمع بين الديانات الرئيسية المنتشرة في بلدنا، وهي الإسلام والكاثوليكية والبروتستانتية. وعلاوة على ذلك، أسس قادة تلك الديانات منبرا بين الأديان لتعزيز التعايش السلمي، وهي ممثلة في جميع المناطق. وعلاوة على ذلك، في إطار الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية، فإن تشاد بصدد تعزيز التعاون الأمني مع جيرانها، ونشرت وحدات ضخمة لتحييد الجماعات الإرهابية في شمال مالي، مع مواصلة إسهامها في مكافحة جماعة بوكو حرام في الكاميرون والنيجر ونيجيريا، بتكلفة إنسانية ومادية هائلة.

وفيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، لتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة التطرف العنيف، فإننا نؤيد مقترحات الوفد الأردني الواردة في الورقة المفاهيمية (S/2015/231، المرفق). ونأمل أن تعزز أهداف منع التحريض على الإرهاب ووقف تدفق المقاتلين الأجانب، وفقا للقرارين ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). كما نرحب بمبادرة الأردن لتنظيم مؤتمر دولي خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١٦، بشأن دور الشباب في تعزيز السلام العالمي.

وختاما، فإن تهديد التطرف العنيف أصبح الآن واضحا تماما. ويجب أن تشارك جميع الدول والمنظمات الدولية في التصدي لذلك التهديد، بما فيها الأمم المتحدة، التي يمكن ويجب أن تعزز تعاونها، من خلال تجميع الجهود والموارد، ووضع الشباب في صلب جداول أعمالها. ومن الملح بالنسبة لنا المنع الجماعي للنزاعات وحلها، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الحوار من خلال التأكيد على التعليم والتسامح.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نشكر وفد الأردن على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب، ونشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على بيانيهما.

يشكل التعصب والتطرف العنيف تهديدين ملحين على نحو متزايد للسلام والأمن الدوليين. واليوم، ينتمي المقاتلون الإرهابيون الأجانب إلى ما يناهز ١٠٠ دولة، مع توسيع شبكات التجنيد لانتشارها العالمي. ويسقط الشباب في فخ تلك الشبكات لأسباب متعددة، تتنوع بتنوع الشباب أنفسهم. إن قضايا الهوية، وضغط الأقران، والاتصالات الشخصية والتي تتم عبر شبكة الإنترنت، وعدم معرفة الفرق بين العالم العنيف في ألعاب الفيديو والواقع، والاغتراب، والاستبعاد الاجتماعي، والبحث المضلل عن معنى للحياة، والأشكال المتصورة للظلم في العالم، هي كلها أمور كثيرة يمكن أن تؤدي إلى التطرف.

وليس لدى العديد من الناس أي فكرة عن الدين الذي يدّعون الدفاع عنه.

ويخطف البعض، ويرغمون على تغيير دينهم ويجبرون على القتال، مثل ضحايا تنظيم داعش من الأيزيديين، والفتيات اللائي يبلغ سن بعضهن ثماني سنوات، وحوّلهن تنظيم بوكو حرام إلى مهاجمات انتحاريات في نيجيريا. يدفع بعضهم إلى طريق الهلاك، جراء ظروف اليأس الشديد وانعدام الأمل. ويتطرف البعض في السجون. والكثير منهم ينتمي إلى أسر عادية وبيئات آمنة، حيث يتمتعون بجميع وسائل الراحة وتتوفر لهم فرص المستقبل. ومن المقلق بشكل خاص رفض هؤلاء الشباب كل ما يقدمه المجتمع من فرص، ويختارون الظلامية، والأيديولوجيات القاتلة، التي يؤمن بها المتطرفون والإرهابيون. بل الأكثر إثارة للدهشة، أنه بينما تناضل العديد من الفتيات والنساء في جميع أنحاء العالم، ضد سوء المعاملة ومن أجل ضمان حقوقهن وكرامتهن الإنسانية، تختار الفتيات من الأسر العادية عن طيب خاطر أن تصبحن زوجات لجهاديين، وتقمن بخدمة أولئك الذي يعتدون ويغتصبون ويبيعون النساء في سوق النخاسة.

وفي حين أنه من الواضح أن الأسباب تتنوع بتنوع الأفراد، فإنه لا يزال المهم تحديد نموذج ما، من أجل مواجهة التطرف العنيف والتعصب. وليس هناك نموذج ينطبق على جميع الحالات، فيما يتعلق بكيفية وسبب تطرف الشاب. وبالمثل، ليس هناك حل واحد يناسب جميع الحالات لمعالجة هذه المسألة. ونحن نسعى إلى اتخاذ تدابير فعالة ضد هذه الظاهرة الخطيرة للغاية، من المهم أن نتجنب تنميط الناس على أسس دينية أو عرقية أو غيرها. ولأن التطرف العنيف، متعدد الأوجه ومتعدد الأبعاد، يجب أن تكون استجابتنا له أيضا متعددة الأبعاد والأوجه، ويجب أن يجري القيام بها على جميع المستويات، من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني والإقليمي والدولي، مع إشراك نماضج يقتدى بها والسلطات الأخلاقية والزعماء الدينيين وزعماء المجتمع، والمجندين السابقين الذين تمكنوا من الفرار وإعادة الإندماج، ومجموعات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والحكومات.

إننا لسنا بحاجة للبدء من نقطة الصفر. فالتطرف العنيف يحتل موقعا بارزا على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ فترة. وجرى العام الماضي، على سبيل المثال، إعادة تأكيد القلق جراء انتشار الأيديولوجيات المتطرفة المصحوبة بالعنف التي يقوم عليها الخطاب الإرهابي، سواء أثناء استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أو في القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وراكمت لجنة مكافحة الإرهاب، بدعم من مديريتها التنفيذية، قدرا كبيرا من الخبرة على مدى العقد الماضي، فيما يتعلق بالمخاطر والثغرات والتوصيات المرتبطة بالإجراءات المستقبلية. ويمكن لإنشاء المديرية التنفيذية مؤخرا لشبكة من الشركاء الأكاديميين، أن يؤدي دورا هاما في دعم العمل الذي يجري القيام به بالفعل. وثمة حاجة لبذل جهود مشتركة من قبل آليات الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع الأطراف الفاعلة الإقليمية والوطنية والمحلية، على أساس أوجه قوتها وخبرتها النسبية، لإيجاد حلول فعالة محددة الأهداف لمواجهة الدعاية التي يقوم بها المتطرفون العنيفون. وتضطلع مؤسسات سيادة القانون أيضا بدور حاسم. وثمة حاجة إلى تعزيز التعاون بشأن الأمن والحدود، إلى جانب تبادل المعلومات والمعلومات الاستخبارية، من أجل تسهيل تعقب تحركات الشباب العابرين للحدود، لأن وقف المجندين المحتملين على الحدود، غالبا ما يشكل خط الدفاع الأخير، لمنعهم من الوقوع في أيدي الإرهابيين.

ومع تزايد وتيرة التجنيد على شبكة الإنترنت، من الضروري، كما قال آخرون، التعامل مع المختصين في شبكة الإنترنت، ومجتمع مستخدمي الإنترنت الأوسع نطاقا، من

أجل وضع التدابير الأمنية الملائمة، دون المساس بحريتي التعبير والرأي.

إن التعليم مهم للغاية، خاصة تعليم الفتيات. ولا عجب مهاجمة الإرهابيين لمدارس البنات ومعلميهن بكل هذا الحنق. فهم يعرفون أن فتاة متعلمة، واعية بخياراتها وحقوقها في حياتها، هي الأفضل لمواجهة الجهل الأعمى الذي يسعون لفرضه. وتعزيز التفكير النقدي هو السبيل لمواجهة الخطاب المتطرف. ويجب أن يشكل التثقيف بحقوق الإنسان والتسامح جزءا لا يتجزأ من جهود التوعية على نطاق أوسع. إن النظرة الواضحة للمستقبل، من خلال التعليم وتنمية المهارات وتوفير فرص العمل والتحلي بروح المبادرة، مهمة في كل مكان، لكنها مهمة بوجه خاص في المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك بين المشردين داخليا واللاجئين، بحيث لا يقعون فريسة للتطرف. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لنزلاء السجون من الأحداث والشباب، لأن السجون ومراكز الاحتجاز هي المواقع الرئيسية للتجنيد.

ومن الضروري أن نحسن الاتصالات الاستراتيجية على جميع المستويات، وأن نطور خطابا فعالا محدد الأهداف يقضي على بريق الخطاب الزائف لداعش وبوكو حرام وأمثالهما. ويجب علينا فضح نفاقهم ووحشية الجرائم التي يرتكبونها بذرائع كاذبة. ولأن الإرهابيين يتسترون بالدين، يجب نزع ذلك الستار عنهم، وفضح الفجوة الكبيرة بين حقيقة الدين وما يقوم به المتطرفون العنيفون باسمه.

ويجب أن نتوخى الوضوح التام، فأياً ما كانت الآثام أو المظالم التي يشهدها العالم ويدعي المتطرفون تصحيحها بخياراتهم المميتة وقطع الرؤوس والتشويه وإلقاء الناس من بروج عالية أو حرقهم أحياء، كحادث القتل الوحشي لطيار أردني، أو الرجم حتى الموت، كل ذلك لا يعالج ظلماً أو يجبر عدواناً. بل على العكس، فإن تلك الأفعال الفاسدة تضيف مزيداً إلى آفات هذا العالم بأشد الطرق وحشية وأحط صور الإجرام.

ولئن كان ينبغي لجميع المستويات أن تشارك في معالجة قضية تطرف الشباب، إلا أن مستوى القواعد الشعبية يكتسي أهمية خاصة. فعلى هذا المستوى في المجتمعات المحلية تُكشف وتفضح مواطن الضعف ويمارس الحرمان والتهميش، ما يوفر بيئة خصبة للقائمين على تجنيد الشباب. وتوفر المنظمات غير الحكومية وأفرقة المتطوعين وأنشطة المجتمع المدني طرقاً مهمة لتعزيز الأواصر بين الشباب والمجتمعات التي يعيشون فيها، وزيادة الشعور بالانتماء والملكية، وتساعد في التغلب على الشعور بالاغتراب وتقدم نماذج إيجابية للحياة لكي يقتدي بها الشباب.

الرئيس: قبل أن أنتقل إلى البند التالي، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس الأمن كافة على بياناتهم. وأود أن أخص بالشكر أصحاب المعالي الوزراء ووزراء الدولة ونواب الوزراء الذين عانوا مشقة السفر ليكونوا معنا اليوم نظراً لأهمية الموضوع.

وأود الآن أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق حتى ينجز المجلس أعماله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تقوم بتعميم النصوص مطبوعة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة. وأنوي استخدام وميض الضوء المثبت في ميكروفون المتكلم للدلالة على انتهاء الوقت. كما أناشد المتكلمين تلاوة بياناتهم بسرعة معقولة حتى يتسنى تقديم الترجمة الشفوية بدقة. وأود أيضا أن أُعلم جميع المعنيين بأننا سنستمر في المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء نظراً للعدد الكبير من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سامح شكري، وزير الخارجية في جمهورية مصر العربية، وأشكره أيضاً على عناء السفر وحرصه على التواجد شخصياً معنا اليوم.

السيد شكري: أستهل بياني بتوجيه الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على دعوتها لعقد هذه الجلسة الهامة. ونقدر كثيراً رئاسة سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية لهذه الجلسة التي تتناول أحد أهم المواضيع التي يتعين على دولنا كافة التعامل معها بالجدية اللازمة، دون تهاون أو إغفال لما قد يترتب على ذلك من آثار وتداعيات تهدد أمن مواطنينا ودولنا، بل وتهدد السلم والأمن الدوليين.

لقد أدت عوامل عديدة متراكمة على مدار الأعوام إلى ابتلاء مجتمعاتنا بفصائل وتيارات وجماعات اعتنقت أفكاراً وآراء متطرفة بعيدة عن روح الدين وسماحته؛ بل والأدهى من ذلك، أنها أخذت تلزم الناس بها، مستهدفة الشباب بشكل خاص، مما يكشف عن صدامها مع المجتمع، وما هذا الصدام إلا انحراف فكري في الأساس بسبب حالة التنافر ورفض التعايش السلمي مع فئات المجتمع الأخرى، وعزوف عن الاندماج والتعاون، مع التركيز على إظهار نقاط الاختلاف وتضخيمها، مما يؤدي إلى الصراع والتناحر، والتسبب في تعطل مصالح البلاد والأفراد، ويؤدي إلى الإرهاب والقتل والعدوان وإلى عزلة أولئك الأشخاص عن المجتمع بدعوى أن هذا المجتمع جاهلي لا يستحق العيش فيه.

في هذا السياق، وفي ضوء تعدد الجوانب ذات الصلة بمكافحة التطرف، نحن مطالبون، كأولوية، بالتصدي الشامل للتطرف أينما وجد، والتطرق إلى كل الأسباب المؤدية إليه، كونه الطريق الممهد للإرهاب. وفي مساعينا تلك، يتعين إيلاء الاهتمام اللازم للشباب ووضعهم نصب أعيننا وعلى رأس أولوياتنا في الجهود الرامية لتوضيح حقائق الأمور، وتجنيبهم الوقوع في براثن التطرف والإرهاب، خاصة وأن الشباب يمثلون النسبة الأكبر من السكان في كثير من الدول. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار تلك الحملات الشرسة التي يتعرض لها الشباب من كل الدول، خاصة في الآونة الأخيرة، لتجنيدهم كمقاتلين في جماعات إرهابية تتخذ من الدين وسيلة لتحقيق أهداف لا تمت لأي دين بصلة.

بادئ ذي بدء، يتعين الاعتراف بأن ظاهرة التطرف قد أصبحت واقعاً لا يمكن تجاهله ويتحتم علينا مواجهتها. وفي هذا السياق، يتعين وبلا تردد معالجة الأخطاء التي أدت إلى حدوثها، الأمر الذي أثرناه في مصر، حيث دعا السيد رئيس الجمهورية مؤخراً إلى تجديد الخطاب الديني لمواجهة التطرف وضمان وصول التفسير والفهم الصحيح للإسلام الحنيف وأحكامه إلى المتلقين. وقد بدأنا بالفعل في اتخاذ خطوات ملموسة وجادة في هذا الشأن.

يتعين كذلك، وكأولوية، النظر في مواجهة التطرف والإرهاب بالحجج الواضحة والبراهين القاطعة. إذ أن الأمر ليس قاصراً على المواجهات الأمنية. ولا بد في ذلك الخصوص من اتخاذ الوسطية منهجاً لنا، علماً بأن الوسطية لا تعني أنصاف الحلول، وإنما الاعتدال في التصورات والمناهج والمواقف، واجتناب كل مظاهر الغلو والتطرف والنظرة السوداوية التي تجعل صاحبها يقسم العالم والمجتمع بين من يشاركه العقيدة وآخر كافر – وإلى خير وشر فقط. وفي هذا الصدد، من الضروري وقف ظاهرة قيام الشباب، الذي يفتقد القدرات التي تؤهله للاجتهاد، بالاعتماد على أنفسهم في استقاء الأحكام مباشرة من القرآن والسنة، متناسين أن المتصدر للفتوى لا بد وأن يكون على علم بالتأويل وبأسباب النزول والأساليب اللغوية وغيرها من القواعد العلمية حتى لا تكون الفتوى سبباً لفتنة أو وقوع الشقاق.

إضافة إلى ما تقدم، هناك أسباب اجتماعية وسياسية عديدة تؤدي إلى تطرف الشباب ولجوئهم إلى العنف، ومن بينها تدهور مستوى التعليم، وانعدام – أو محدودية – فرص الحياة الكريمة، وانتشار البطالة والفقر، وتهميش الأجانب

واستمرار كافة أشكال الاحتلال الأجنبي، وعدم الاعتراف بالحق الشرعي للشعوب في تقرير مصيرها. وكلها عوامل يتعين على المجتمع الدولي أن يتعامل معها بكل جدية، سواء عن طريق تعزيز التعاون وإقرار الاستراتيجيات ذات الصلة، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن المعنية، والامتناع عن التحريض وعن توفير الدعم للمتطرفين والإرهابيين.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن ما نرصده من تزايد انضمام الشباب من الأقليات المسلمة وغيرها الدول الغربية للتنظيمات المتطرفة كمقاتلين إرهابيين أجانب، خاصة في العراق وسورية وليبيا وفي أفريقيا، يستوجب إعادة النظر في السياسات التي تتبناها تلك الدول لإدماج المسلمين في مجتمعاتها، وحتمية احترام الثقافات المختلفة ووقف التطاول على الأديان والرسل، فضلاً عن أهمية تبني رؤى واضحة للتعامل مع حملات التجنيد التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية.

ومن ناحية أخرى، يتعين على الدول كافة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومساءلة الدول التي تقوم بالتحريض وتوفير التمويل والدعم المغذي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولا بد أن نعترف بأن هذه الظاهرة كفيلة بدحض الدعاوى المتكررة بأن ما يجذب نحو الفكر المتطرف والدافع إليه هو نظام الحكم القائم وطبيعته والضغوط الاقتصادية والاجتماعية. وانتشار تلك الظاهرة في دول حققت إنجازات مشهودة في هذا الإطار هو خير دليل على أن الأمر متصل بتوجهات مكرسة تستغل لتحقيق مصالح سياسية من خلال توظيف أداة جاذبة قوية متمثلة في التمسك بالدين والاعتزاز به.

لقد أدركنا في مصر ومنذ سنوات عديدة أخطار التطرف والإرهاب، وحتمية تضافر الجهود الدولية للتصدي لذلك ولطالما طالبنا المجتمع الدولي بحتمية تبني استراتيجية شاملة لهذا الغرض. ومن جانبنا، وإضافة إلى جهودنا على الصعيدين الدولي والإقليمي، اتخذنا بالفعل خطوات جادة وفعالة على الصعيد الوطني، تشمل ضمن أمور أخرى، تبني الأزهر الشريف، بمنهجه الوسطي والديني المستنير، وبما يمثله من مرجعية دينية عالمية، العديد من المبادرات لدحض الأفكار المغلوطة، والأخذ بأيدي الشباب المغرر بهم، من خلال برامج توجيه ودورات تثقيفية تكشف عن الفهم الصحيح لأصول الدين الإسلامي الحنيف، حتى لا يبقوا عرضة لدعوى العنف ومروجي التكفير. ولا يقتصر دور الأزهر على مصر فقط، بل يمتد إلى دول أخرى، إذ يتم إيفاد العديد من علماء الأزهر الشريف سنويا إلى تلك الدول بهدف توضيح الأحكام الشرعية ومكافحة التطرف الفكري على أرض الواقع، ونشر الفكر الوسَطِي فيها.

كما بادرت دار الإفتاء المصرية بإنشاء مرصد للفتاوى التكفيرية، يعمل وفق منهجية علمية قائمة على ضوابط العلم الصحيح المنبثق عن الفكر الشرعي الصحيح المعتدل، حيث يقوم المرصد بمتابعة كافة الفتاوى التكفيرية وتوضيح أوجه العوار الفكري والديني فيها.

وأطلقت الحكومة المصرية العديد من المبادرات للارتقاء بمستوى التعليم الجامعي والفني، وإعادة تأهيل الشباب الباحث عن فرص العمل، بما يساهم في تقليل فجوة البطالة، وتمكينهم من المشاركة الإيجابية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى المستوى السياسي، تسعى الدولة إلى إشراك الشباب وتشجيعهم على الانخراط في العمل السياسي.

أؤكد مرة أخرى على أن الموضوع محل مناقشتنا اليوم متعدد الجوانب، ويستلزم أن يكون التعامل معه شاملا، وأنه من الهام في هذا الصدد، الاعتماد على الجهود القائمة بالفعل، بما في ذلك، الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة. وقد يكون من المفيد في ذلك الخصوص، النظر في قيام الأمين العام بإعداد تقرير شامل عن الموضوع من كافة أبعاده، بما في ذلك توصيات بشأن خطة العمل اللازمة للمضي قدما.

ختاما، أتوجه بالشكر إلى الرئاسة الأردنية لمجلس الأمن لهذا الشهر على عقد هذه الجلسة الهامة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لوزير العدل والهجرة في السويد .

السيد يوهانسن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي، أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج وبلدي، السويد.

بداية، أود أن أشكر الرئاسة الأردنية على المبادرة بعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى في الوقت المناسب. وأشكر أيضا صاحب السمو الملكي ولي العهد الحسين، والأمين العام بان كي – مون على ملاحظاهما في وقت سابق.

وأود أولا، أن أقول بضع كلمات عن المأساة المروعة التي وقعت في البحر الأبيض المتوسط في نهاية الأسبوع الماضي. ففي الليلة الفاصلة بين يومي السبت والأحد توفي ٩٠٠ شخص غرقا، معظمهم من الشباب. ويقال الآن إن ما يصل إلى مليون شخص ما يزالون منتظرين في ليبيا لمحاولة عبور البحر. وقد غرق أولئك الأشخاص في طريقهم إلى أوروبا بحثا عن حياة أفضل.

وأرى إذ أثير هذه المسألة أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمناقشتنا هنا اليوم. وكما قال السيد سكوت أتران للتو، فإنه يجب علينا أن نتيح للشباب أن يحلموا بما يتطلعون إليه شخصيا، على أن يقترن ذلك بإتاحة الفرص الملموسة لتحقيقه، وإلا فإنهم سيتجهون إلى الحركات السياسية أو الدينية المتطرفة. أما الآخرون – كما أقول – فلن يكفوا عن محاولة الذهاب إلى مناطق أخرى من العالم بحثا عن حياة أفضل، حتى وإن كان ذلك يعني المخاطرة بحياتهم. إن لهذه المسائل جذورا مشتركة على أكثر من نحو، فالحرب والفقر يؤديان إلى وضع المهاجرين الذي نراه الآن، غير أنهما يؤديان أيضا إلى التطرف السياسي والديني.

وفي أوروبا، فإن من المتوقع أن يجتمع المجلس الأوروبي اليوم بسبب هذه الكارثة. ونرى أنه يجب علينا زيادة جهودنا المبذولة في سبيل إنقاذ الأرواح في البحر. ويجب أن نكافح أولئك المتجرين بالبشر الذين يرسلون الأشخاص إلى حتفهم على متن هذه الزوارق. ولكن يجب علينا أيضا تحمّل المسؤولية المشتركة المتعلقة بوضع المهاجرين، على أساس مبدأ أن طلب اللجوء إنما هو حق إنساني. ويجب على المجتمع الدولي تعزيز جهوده الرامية إلى إنهاء الحرب في سورية وتحقيق الاستقرار في ليبيا، نظرا لأنه أكثر أهمية من ذي قبل. وما لم يتحقق ذلك، ففي رأيي أن آلافا عديدة من الأشخاص، الكثير منهم في سن الشباب، سيلقون حتفهم في البحر الأبيض المتوسط هذا العام. وتقع على عاتق الاتحاد الأوروبي، مثلما تقع على الأمم المتحدة أيضا، مسؤولية السعي إلى الحيلولة دون حدوث ذلك.

ولكي نمنع التطرف، يجب علينا التشديد على أهمية السلام، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا. وقد أشار صاحب السمو الملكي الأمير الحسين في خطابه إلى عدد الشباب في العالم اليوم. ويشكّل الشباب اليوم – في عصرنا هذا الذي يسمى ''الألفية'' أحيانا، نسبة ٢٥ في المائة من سكان العالم. وقد واجه الكثير منهم حقائق قاسية تتمثل في الهجمات الإرهابية والحروب والأزمات الاقتصادية، ومن ثمّ البطالة الناشئة عنها. وهناك الملايين من الشباب الذين أصبحوا مهاجرين وحيدين، أو لاجئين أو مشردين داخليا، وبذلك فقد اقتلعوا من ديارهم وأسرهم. أما الذين لم يرضوا لأنفسهم أن يكونوا مجرد رعايا لا صوت لهم ولا رأي، أي أولئك الذين يتمتعون بالوعي السياسي، فقد انخرطوا في الكفاح من أجل حقوق المواطنة وحقوقهم المدنية، كما فعلوا أثناء الربيع العربي، الذي يبدو أنه كان حركة يدفعها الشباب.

لكن وإن لم نسلّم ببحث الشباب عن هويتهم وانتمائهم – إذ يشكّل كلاهما حاجة وجودية لكل إنسان – عن طريق إدماجهم في مجتمع ديمقراطي، حينها سيتجه الشباب اليائس للبحث عنهما في أماكن أخرى. وما لم تتم دعوتهم إلى المشاركة في بناء بيئة اجتماعية سلمية، سيبحث الشباب النشط عن سياقات أخرى تكون لهم فيها أدوار، ويسمح لهم فيها بالعمل، غير أن تلك السياقات قد تتخذ أشكالا مدمرة في بعض الأحيان. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان أن نعزز دور الشباب. وفي مواجهة النزاعات العنيفة، فإن بوسع الشباب أن يشاركوا بوصفهم عناصر فاعلة في التغيير الإيجابي. وإذا ما توفرت لهم أدوات التوعية السليمة، فإن بمستطاع الشباب أيضا أن يكونوا عنصرا مساعدا في عملية السلام.

وفي العام الماضي، جمع تحالف الأمم المتحدة للحضارات وشركة "التعليم أولا" مرة أخرى ٧٥ من الشباب، من بين ٧٥ ٠٠٠ من المتقدمين، للمشاركة في مدرسة صيفية تعلموا فيها شيئا عن الأمم المتحدة وناقشوا فيها المجالات التي يمكن أن تتعاون فيها المنظمة على نحو أفضل مع منظمات الشباب في الدعوة إلى السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

ومن الواضح أننا بحاجة إلى حماية نظمنا الديمقراطية وجعل مجتمعاتنا أكثر قدرة على مقاومة نزعة التطرف والتطرف العنيف. ويقتضي هذا بذل الجهود المحلية على النطاق العالمي. ونؤيد مبادرة الأمين العام بشأن خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بمنع التطرف العنيف. وعليه، فإن من المهم الإقرار بأن العديد من الشباب يضطلعون بدور في ذلك بالفعل. فهم يعملون بشجاعة وكبرياء في جهود بناء السلام والمصالحة وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع بصفتهم قادة للمجتمعات المحلية. ومع ذلك، فكثيرا ما يتم تجاهل ذلك الدور أو يبقى مغمورا. ويتعين علينا بذل المزيد من الجهد للفت الانتباه إلى إسهاماتهم المستمرة في مجال السلام. ويمثّل بناء السلام حجر الزاوية لخطة العمل بشأن الشباب على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومن الضروري أن تكون الأبعاد المتعلقة بالشباب حجر الزاوية لخطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بمنع التطرف العنيف.

ويجب أن نسلّم بأن الشابات هنَّ أيضا من أصحاب المصلحة الرئيسيين في مكافحة التطرف العنيف، شأنهن في ذلك شأن الشباب الذكور. وهنَّ يتمتعن بمعارف وخبرات وموارد فريدة وهامة للغاية بالنسبة لجهودنا. ويجب أن ندرك مختلف الأدوار التي تضطلع بها المرأة في حالات النزاع، سواء كانت مقاتلة أو من صانعي السلام. وهذا يعني أنه يجب إشراك الشابات والشبان على حد سواء في تحليل ظاهرة التطرف، وإلا ستغيب عنا استنتاجات هامة يمكنها أن تسهم في مكافحة التطرف وتعزيز حل النزاعات.

إن في ظاهرة التطرف العنيف بحد ذاتها، تذكرة لنا جميعا في جميع القارات، بأن من شأن الاستبعاد أن يولِّد التعصب بين مجموعات الأغلبية والأقلية على حد سواء. وقد بتنا نرى الآن ظواهر كراهية الإسلام ومعاداة السامية، إلى جانب التمييز ضد المسيحيين.

لقد انجذب الشباب من بلدان مختلفة عديدة، والبعض منهم من بلدان الشمال الأوروبي، إلى الدعاية الإرهابية وتطرّفوا وتحولوا إلى مقاتلين إرهابيين أجانب وذلك لأسباب متنوّعة. وهذه مشكلة خطيرة. ونحن بحاجة إلى تعزيز التشريعات، على سبيل المثال عن طريق تجريم السفر للمحاربة في صفوف الجماعات الإرهابية، كما دعا مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء لتفعل ذلك. ولكن هذا لا يكفي؛ فلا بد لنا من فعل المزيد.

وتعتقد بلدان الشمال الأوروبي بأن أقوى خطاب مضاد يَصدُر عنّا هو التزامنا الراسخ بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة باعتبارها أكثر الأدوات فعاليةً لمنع التطرف المفضي

إلى الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على أن النمو الاقتصادي والجهود الحازمة الرامية إلى إدارة النمو السكاني السريع تخفف من حدة الفقر المدقع الذي يهدد السلام والرفاه العالميين. وقد أنشأ مؤتمر قمة البيت الأبيض لمكافحة التطرف العنيف إطاراً طموحاً لجهودنا الرامية لمكافحة التطرف العنيف، وتؤدّي بلدان الشمال الأوروبي دوراً فعالاً في جهود المتابعة. ولدينا مصلحة مشتركة في مساندة وتعزيز دور شبابنا في مكافحة التطرف العنيف وتعزيز السلام.

وأود أن أختتم باقتباس ما قاله شاب سويدي من الجيل الثاني كان لديه في السابق تعاطف مع الجماعات المتطرفة ولكنه تخلى اليوم عن هذه الآراء:

”بعدما كنت أريد إيقاع الإرهاب والفوضى في المجتمع، أنا الآن أريد أن أساعد الآخرين الذين يجدون أنفسهم في الوضع الذي كنت فيه. لدي الكثير من الخبرة. وأعرف الظروف. ومن واجبي أن أقدّم شيئاً إلى مجتمعنا.“

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المملكة الأردنية الهاشمية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم، ولا سيما صاحب السمو الملكي ولي العهد الحسين على ترؤس الجلسة وعلى كلماته الملهمة.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي. وسأدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تمكننا المناقشة المفتوحة اليوم من التفكير بصورة أكثر استراتيجية بشأن دور الشباب في مكافحة التطرف العنيف. ووفقاً لآخر الإحصاءات، فتعداد السكان الشباب حالياً – ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٢٤ سنة – هو الأكبر على الإطلاق، ويضم حوالي ١,٨ بليون شخص، ٦٠٠ مليون منهم من البنات. ومعظم هؤلاء البالغ عددهم ١,٨ بليون يعيشون في البلدان النامية. إنهم أفضل أمل للعالم لمعالجة تحدياتنا الأكثر إلحاحاً في الأجل الطويل، ولا سيما كيفية التصدي للتطرف العنيف وتعزيز السلام. وكما أكد مرارا وزير الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي، باولو جينتيلوني، فإن مكافحة التطرف العنيف يجب أن تُشنّ على مستويات مختلفة: من حيث الخطاب والقيم والتمويل.

وهذا يقودني إلى الموضوع الأساسي الثاني من مناقشة اليوم: أهمية الوقاية. لقد زادت الأيديولوجيات المتطرفة في العقد الماضي من اجتذابها للشباب، من خلال الحملات الإعلامية التي تستهدف فئة سكّانية معيّنة. وتحويل هذا المسار التزام أخلاقي واستثمار استراتيجي بالنسبة لنا. وبتصدينا لجاذبية الجماعات العنيفة والمتطرفة في أوساط الشباب، سنحرم هذه الجماعات من الوصول إلى مواردها الأعلى قيمة ونسحب البساط من تحت أقدامها. لذلك ينبغي ألا نتساءل عن الدور الذي يمكن أن يؤديه الشباب في مكافحة التطرف العنيف وتعزيز السلام. بل ينبغي أن نتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للشباب أنفسهم أن يكونوا في صميم الحل. وتحقيقاً لهذه الغاية، حددنا المجالات التي ينبغي لنا استهدافها.

وينبغي أن يكون التعليم هو المجال الأول الذي نركّز عليه. إن اختطاف الطلاب واستهداف المدارس والجامعات من قبل الجماعات العنيفة والمتطرفة علامة واضحة على ضعف تلك الجماعات. والثقافة والتعليم هما أسوأ عدوين لهذه الجماعات. ولكنهما في الوقت نفسه أفضل حليفين لنا لتعزيز التسامح والشمولية وانفتاح الذهن. وفي أعقاب الهجوم المروع على حرم جامعة غاريسا في كينيا، قام الوزير جينتيلوني بزيارة رسمية إلى نيروبي ليجدد دعمنا الكامل لكينيا في تلك الساعة المأساوية، وليعبّر عن احترامه للضحايا، وليشير إلى أن مكافحة الإرهاب وحماية الحق في التعليم هما قيمة مشتركة. وكدليل

ملموس على صداقتنا، عرضنا منحاً دراسية لطلاب جامعة غاريسا لنبعث برسالة مفادها أن ضمان الحصول على التعليم الجيد، بغض النظر عن الظروف، هو أفضل هجوم مضاد على التطرف العنيف.

ثانياً، نحن بحاجة إلى التركيز على حقوق الإنسان والعدالة. ويجب أن ندافع عن القيم المشتركة التي تتعرّض للهجوم وندعمها من أجل تعزيز المجتمعات الشاملة للجميع والعادلة. ويجب أن تُعاد حقوق الإنسان إلى مركز جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، يجب ألا نقلل من شأن القوة الوقائية للعدالة من خلال تعزيز سيادة القانون والمساءلة.

ثالثاً، التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. إن التوقعات التي لم تتحقق والبطالة والعمالة الناقصة وعدم المساواة كلها عوامل لها إمكانية الدفع بالشباب العاطلين عن العمل والساخطين للوقوع في طريق تبني الأيديولوجيات العنيفة المتطرفة. وفي تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب ألا يغيب عن بالنا الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يحمله جدول أعمال عالمي مبتكر يسهل إيصاله للشباب الذين يعيشون في البلدان النامية.

رابعاً، لا بد من التركيز على شراكات القطاعين العام والخاص، بما في ذلك وسائط الإعلام. فالمشاركة الاستباقية للمجتمع المدني ضرورية لنا لكي ننجح. وعلى الحكومات والمجتمع الدولي توفير بيئة تمكينية وأن يكونوا سبّاقين بالمشاريع. ولكن هنالك جهد مشترك لازم لملء الإطار. لوسائط التواصل الاجتماعي دور خاص في مواجهة الخطاب الذي تطرحه الجماعات المتطرفة العنيفة، الأمر الذي يجعل من الضروري معالجة هذه المسألة من خلال الإطار التحليلي للوقاية من الجرائم الوحشية، والذي تؤيده إيطاليا. ويمكن لوسائط الإعلام الاجتماعية أن يكون لها أثر إيجابي وسلبي على السواء. ويمكنها أن تُفاقِم خطر الجرائم الوحشية، عن طريق نشر خطاب الكراهية وتحريض الناس على ارتكاب هذه الجرائم، ولكنها يمكن أيضاً أن تكبح رسائل التعصب والكراهية والعنف. يوفر الإطار الجديد أدوات تحليلية لكشف علامات الإنذار المبكر من خلال النظر في الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الشباب.

وأخيراً، ينبغي أن نركز على التمكين. وليست المشكلة أحياناً في الرسالة بل في الرسول. إن تمكين الشباب والمنظمات ذات التوجه الشبابي أمر أساسي للترويج لقدوات إيجابية، والتصدي للعنف، ونزع الشرعية عن الرسائل المتطرفة. وينبغي إعطاء الأولوية لتمكين هؤلاء الـ ٦٠٠ مليون من النساء الشابات.

وفي ضوء ذلك، تؤيد إيطاليا بفخر التغيير في النموذج العالمي للأمم المتحدة. وفي كل عام، تنظّم بعثتنا مناسبة عامة تجمع الشباب معاً من جميع أنحاء العالم لمناقشة الركائز الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة: السلام والأمن الدوليان وحقوق الإنسان والتنمية. وقبل شهر فقط، التقى في الجمعية العامة أكثر من ١ ٥٠٠ شاب وشابة من أكثر من ٩٠ بلداً لمناقشة الطريقة التي يمكن بها جعل العالم مكاناً أفضل وأكثر أمناً. وبدعم هذا الحدث، نحن نزرع بذور المستقبل. ومن واجبنا أن نؤكد أن هذه البذور تجد البيئة الدولية المناسبة للنمو والتطور.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد أنطونيو دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تهنئ البرازيل الأردن على تنظيم هذه الجلسة. ومن التطورات الجديرة بالترحيب أن تحسين الوقاية هي في صلب هذه المناقشة. ومن أجل التغلب على الإرهاب، لا يمكن التغاضي عن أسبابه الهيكلية مثل الإقصاء والتهميش والتمييز.

وأود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وأعرب عن شكري للسيد بيتر نويمان والسيد سكوت أتران أيضاً.

إن مكافحة الإرهاب هدف ينطوي على إمكانات حفّازة. وتبرهن على ذلك حقيقة أن مجلس الأمن كثيراً ما تمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل مكافحة الإرهاب، حتى وإن ظل منقسماً بشأن مواضيع أخرى لا تقل أهمية. وفي حين أن الهدف النهائي قد يجمعنا معاً، ما فتئت بعض الأدوات المختارة لتنفيذ الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، ولا سيما اللجوء إلى استخدام القوة، مثيرة للشقاق ومعيقة لتحقيق الأهداف في نهاية المطاف.

وستكون الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب فعالة طالما أنها تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. بما في ذلك حرية التعبير والحق في الخصوصية، وغيرها من قواعد القانون الدولي. وإذا أريد لمكافحة الإرهاب أن تتم على حساب المعايير القانونية الدولية، فهي ستتجاوز الغرض منها.

إن البطالة والتهميش عاملان ساهما في خلق إحساس بالافتقار إلى الفرص بالنسبة للشباب. ومن المعروف أن التفاوت الاجتماعي والمظالم السياسية تقوض آفاق الشباب، مما يزيد من ضعفهم أمام الخطابات المتطرفة. وكما تم تشخيص ذلك بدقة في الورقة المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2015/231، المرفق)، ما فتئت الكيانات الإرهابية تجتذب الشباب من خلال تقديمها إحساساً زائفاً لهم بالغاية والانتماء والهوية.

ومن أجل مكافحة هذه الخطابات، يجب أن نقف متحدين في التشديد على أهمية الحوار بين الثقافات والأديان وتعزيز ثقافة السلام. تسهم مبادرات من قبيل تحالف الحضارات، التي تعزز روح التسامح والاحترام المتبادل، في تبديد القوالب النمطية التي تميل إلى ربط الإرهاب بثقافات أو أديان أو جماعات عرقية بعينها. كما تساعد المبادرات المعنية بتعليم الشباب والتي تناهض إدامة ثقافة العداء في تهيئة بيئة أقل عرضة للتطرف.

ولا بد على سبيل الاستعجال من معالجة المظالم المشروعة التي ما فتئت تدفع الشباب إلى العنف والتطرف. إذ يزدهر التعصب حيث يوجد الإقصاء الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي. ويعد تعزيز العدالة الاجتماعية أمرا أساسيا للقضاء على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب. في حين أنه سيكون من الخطأ إقامة صلة سببية تلقائية بين الفقر والإرهاب، فإن الشباب أقل عرضة للتطرف في المجتمعات الشاملة للجميع، حيث تقام العدالة الاجتماعية، وتوجد فرص عمل متساوية.

كما نعتقد أنه ثمة حاجة إلى نهج أكثر شمولا للسياسات العامة موجه للشباب وتمكينهم. وينبغي النظر بجدية في السياسات والبرامج التي تركز على تقديم المنح والقروض للدراسات الجامعية، والحصول على التدريب المهني وإيجاد فرص عمل لائقة للشباب.

ونشعر بالقلق إزاء عدم الاتساق بين التوافق بشأن الحاجة إلى تعزيز رفاه الشباب وتخفيض ميزانية الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. إن أي التزام متسق لحماية الشباب من التطرف سيقوض إن ظلت أنشطة الأمم المتحدة المكرسة لتعزيز التنمية هي الضحية المفضلة لتخفيضات الميزانية.

وتنطوي مكافحة التطرف بالضرورة على الجهود الدبلوماسية لإحلال السلام، المبني على العدل، في النزاعات التي تغذي بصورة مباشرة أو غير مباشرة الخطط الإرهابية. وفشلنا الجماعي للتعامل بصورة مناسبة مع الأزمات الجارية في الشرق الأوسط، بما في ذلك الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني – يحرمنا من حجة قوية للتصدي لنشر التطرف. ولم يسهم استخدام القوة المتكرر كوسيلة لحل النزاعات، على حساب الدبلوماسية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، إلا في توليد المزيد من العنف وتعزيز خطاب التطرف.

ولا توجد أعذار للأعمال الإرهابية. ونؤكد من جديد التزامنا بالتوصل إلى استجابة متعددة الأبعاد للتحديات التي يشكلها التطرف وما زلنا مقتنعين بأن التعاون والحوار في إطار الأمم المتحدة من شأنهما تعزيز قدرتنا على مكافحة هذا الوباء. ولن يكتب لجهودنا النجاح إلا إذا تعاونا على أساس القيم المشتركة وزيادة التعاون المتعدد الأطراف.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، وننضم للمتكلمين السابقين في الترحيب بوجود صاحب السمو الملكي ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية في وقت سابق بيننا اليوم.

تعتبر مكافحة التطرف المصحوب بالعنف اليوم من أهم التحديات أمام المجتمع الدولي. كما نغتنم هذه الفرصة لتوجية الشكر للأمين العام ومقدمي الإحاطتين الإعلاميتين الآخرين إلى المجلس اليوم.

ويبدو أن الورقة المفاهيمية (S/2015/231، المرفق) تقول إن الشباب هم محور مشكلة التطرف العنيف وأنه ينبغي بطريقة ما التصدي إلى ذلك التحدي من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأود أن أقول بكل الاحترام الواجب، أن فهمنا مختلف بعض الشيء. ولذلك نرحب بالفرصة المتاحة لتشاطر منظورنا.

أولاً، في رأينا، نحن بحاجة إلى الاعتراف بأن غياب سلطة الدولة، أو ضعف سلطة الدولة هو الذي يوفر أرضا خصبة لعمل التنظيمات المتطرفة العنيفة. حقيقة أن هناك ظروف فقر وبطالة أمر ثانوي. وفي الحقيقة، فإن تلك الظروف أيضا نتيجة لغياب سلطة الدولة القوية.

ثانيا، إن التعصب الديني هو المسؤول عن التطرف العنيف. والذين يبثون الكراهية وأولئك الذين يعتبرون الآخرين كفرة هم المذنبون؛ والشباب هم بارود المدافع فحسب. وفي حين أن هناك بالفعل ميزة في تمكين الشباب وتثقيفهم، تقوم حاجة أوضح إلى كبح جماح الذين يشاركون في سياسية الكراهية. تتحمل الدولة تلك المسؤولية لأنها ليست مسؤولية يمكن أن تمارس بصورة انتقائية. الإرهاب عمل آثم. لا يمكن أن يكون هناك إرهابي جيد أو إرهابي سيئ. لذا فإن التطرف والتطرف العنيف دائماً أعمال آثمة، وينبغي عدم التسامح مطلقا تجاهها.

وتقع على عاتق الدول مسؤولية كفالة ألا تعزز نظمها التعليمية الكراهية والتعصب الأعمى. من الأهمية بمكان أن تعزز نظم التعليم التقليدية الوئام والأخوة فيما بين الإنسانية جمعاء. ونسعى في الهند إلى كفالة أن تجسد الكتب المدرسية تراثنا الثري للتنوع. ينبغي الحفاظ على التقاليد والثقافة في إطار روح من المسؤولية والتسامح. ومن مسؤولية الدول أيضا كفالة ألا تستخدم وسائط الإعلام، بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي، للتحريض على الكراهية والدعاية لها. وكما قيل في وقت سابق، فإن الدول التي لا تضطلع بتلك المسؤوليات بجدية تعرض نفسها للخطر. بل في عالم اليوم المترابط تعرض الآخرين أيضا للخطر.

وأخيراً، فإن شكلا ديمقراطيا حقا وشاملا للجميع وتشاركيا للحكومة سيقطع شوطا طويلاً نحو منع نشوء الظروف التي تؤدي إلى التطرف العنيف. ومن الأهمية ألا يشعر جزء من المجتمع بالاستبعاد أو التهميش. ومن المؤكد أنه السبيل الأنجع لمنع التطرف.

الهند، دولة واحدة فيها العديد من الأديان والمعتقدات المختلفة. إنها دولة تعزز التعددية وحدتها. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه في نهاية المطاف فإن القيم التي تمثلها المجتمعات المنفتحة والمتسامحة ستصبح أفضل رادع لقوى التطرف العنيف.

الرئيس: أود أن أوضح أن العديد من النقاط التي ذكرتموها موجودة في الورقة المفاهيمية (S/2015/231، المرفق)

التي قدمناها، والتي ندعو فيها إلى الأخذ بنهجين، الأول من القمة إلى القاعدة ووالآخر من القاعدة إلى القمة.

أعطى الكلمة الآن للسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنطونيو (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي أود أن أرحب ترحيبا خاصا بصاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني على حضوره بيننا اليوم، الأمر الذي يشهد على التزامه الشخصي والتزام بلده بالظاهرة العالمية الحرجة المتمثلة في التطرف العنيف. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا خاصا بمعالي الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين الذين حضروا هذه الجلسة.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام السيد بان كي مون والسيد بيتر نويمان والسيد سكوت أترآن على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

ما زال الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا يمثلان أخطر تهديد للسلام والأمن. ولقد أظهرت الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في في غرب أفريقيا وحركة بوكو حرام وجماعة أنصار المسلمين في القارة السمراء وحركة الشباب، قدرة متزايدة على إشراك الشباب في صفوفها.

في التقرير المقدم إلى اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقود في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في نيروبي، أبرز رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي العوامل التي ساهمت في تهيئة تربة خصبة للتطرف والعزلة. وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الظروف واسعة النطاق للتراع والفقر؛ التهميش؛ انتهاكات حقوق الإنسان؛ التراعات التي لم تحل؛ التمييز العرقي والقومي والتمييز القائم على أساس الدين وندرة العمالة والفرص المتاحة للشباب. وتلك العوامل، مقترنة بالاستغلال المتزايد للتكنولوجيا مثل شبكة الإنترنت، منحت الإرهابيين الوصول على نطاق واسع.

لذلك، ولئن كنا ننظر في حلول وسبل للتصدي للتهديدات التي يشكلها الإرهابيون، فمن الضروري المشاركة في معالجة الظروف التي تسهم في إثارة التشدد والتطرف العنيف. وعندئذ فقط يمكننا على نحو فعال ومستدام حماية أراضينا، والأهم من ذلك، شبابنا من الإرهاب وما يتصل بذلك من ظواهر.

وبالنسبة لأفريقيا، لا يزال انقاذ شبابها من تلقين العقائد والتطرف أولوية، نظراً إلى أن الشباب يشكل أكثر من ٦٠ في المائة من سكان أفريقيا، ويمثل ثروة ديمغرافية ضخمة محتملة، كما أكد وزير خارجية أنغولا السيد مانويل أغوستو.

وخلال العقدين الماضيين، اعتمدت أجهزة الاتحاد الأفريقي السياسية ذات الصلة عددا من الأدوات الرامية إلى تسهيل وتعزيز العمل المنسق والفعال لمكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. فاتفاقية الجزائر لمنع الإرهاب ومكافحته لعام ١٩٩٩ وبروتوكولها التكميلي لعام ٢٠٠٤، فضلا عن خطة العمل المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا لعام ٢٠٠٢، وإنشاء المركز الأفريقي للبحوث والدراسات المتعلقة بالإرهاب، وفرت أساسا قانونيا ومؤسسيا قويا لتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء. ومن ناحية التنفيذ، اتخذت خطوات لحشد الدول الأعضاء للتنفيذ التام والفعال لإطار الاتحاد الأفريقي المعياري لمكافحة الإرهاب.

وتجلى التزام الاتحاد الأفريقي بشكل إضافي بعقده في نيروبي في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ مؤتمر قمة استثنائيا لمجلس السلام والأمن كرس لتناول الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. وفي مؤتمر القمة، أكد مجلس السلام والأمن على ضرورة معالجة الظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. كما شدد المؤتمر على أهمية اعتماد استراتيجيات

شاملة لمكافحة الإرهاب بغية تمكين منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك القادة الدينيون والنساء والفئات المعرضة للخطر، ولا تغطي الاستراتيجيات إنفاذ الأمن والقانون فحسب بل تشمل أيضا القضاء على الفقر وإيجاد الوظائف وتحقيق التنمية. وفي أعقاب مؤتمر القمة، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي منتدى في أديس أبابا ضم المجموعات الإقليمية الأفريقية ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الوكالات الدولية بهدف صياغة خطة تنفيذ منسقة.

ومن المحتمل أن تؤدي إلى نتائج عكسية جهود مكافحة الإرهاب بدون الإقرار بدوافع التطرف المصحوب العنف ومعالجتها. ومراعاة لتلك الحقيقة، يعمل الاتحاد الأفريقي بهمة مع الدول الأعضاء لوضع سياسات وبرامج وطنية سليمة تهدف إلى مكافحة الاتجاه إلى الإرهاب ونزع الشرعية عن خطاب الإرهابيين الموجه نحو الشباب، وبناء قدرة الشباب على الصمود في وجه التطرف المصحوب بالعنف وتجديد ثقتهم بقدرة حكوماتهم على الاستجابة لاحتياجاتهم. وفي ذلك الصدد، تشمل المبادرات التي اتخذتها مفوضية الاتحاد الأفريقي التدابير التالية.

أولا، إنها تقوم بوضع وتنفيذ برامج تهدف إلى مكافحة الاتجاه إلى التطرف والتطرف المصحوب بالعنف في السجون ومرافق الاحتجاز، من أجل إعادة تأهيل المقاتلين الذين ألقوا أسلحتهم ودعم إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. وتجري على قدم وساق مبادرات في ذلك الصدد في الصومال وستمدد لتشمل بلدان أخرى في المستقبل. ثانيا، تقوم المفوضية بتيسير مناقشات مفتوحة بين سلطات الدولة والمجتمع المدني، بما في ذلك السلطات الدينية ومنظمات النساء، من أجل تمكين المجتمعات المحلية من طرح مظالمها والإسهام بفعالية في جهود مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة. ثالثا، تشرك المفوضية وسائط الإعلام في مكافحة خطاب الإرهابيين ونزع الشرعية عن الأيديولوجيات العنيفة. وفي الوقت الحالي تضطلع شبكة الصحفيين الأفارقة من أجل السلام بدور هام في جهود التوعية في ذلك الصدد. رابعا، توفر مفوضية الاتحاد الأفريقي منبرا لضحايا الأعمال الإرهابية والتطرف المصحوب بالعنف. ففي الجزائر في تشرين الأول/أكتوبر، نظمت المفوضية ندوة الاتحاد الأفريقي الأولى بشأن ضحايا الأعمال الإرهابية، وهم جزء هام من استراتيجيتنا. خامسا، تشجع المفوضية الدول الأعضاء على كفالة إنجاح تنفيذ سياساتها وبرامجها لتحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر. ومتابعة لمؤتمر قمة نيروبي، ستعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع مصرف التنمية الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بغية تقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء.

وفي الختام، أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا لتبادل آرائنا بشأن هذه المسألة الهامة للغاية مع أعضاء المجلس، وأن أؤكد مجددا على عزم الاتحاد الأفريقي على تحمل نصيبه من المسؤولية عن مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف بجميع أشكاله ومظاهره.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بصاحب السمو الملكي ولي العهد الحسين بن عبد الله الثاني على مبادرته لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة. فتركيز المناقشة على دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب العنف وتعزيز السلام حسن التوقيت وهام. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية.

وحين يتحرك الشباب يتغير المجتمع. وقوة الشباب هي قوة الدفع التي تمضي بالعالم إلى الأمام. ولننظر إلى ما حصل في تونس. فشباب البلد هم من أطاحوا بالنظام، وقدموا حركة غيرت كامل وجه الشرق الأوسط. ولكن في الوقت نفسه،

يمكن أن تقود قوة الشباب العالم إلى نشوب حرب أو نزاع. ويمكن أن تستغل القوى السياسية الشباب بل وتدعم من يرغبون في زعزعة استقرار المجتمع.

وقبل حوالي أربعة أعوام، حينما كانت كوت ديفوار في خضم أزمة سياسية بعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠، كنت هناك بصفتي سفير اليابان. وكان رجل يدعى شارل بليه غوديه يشجع الشباب على دعم الرئيس في ذلك الوقت لوران غباغبو. وتلاعب بعدة مجموعات شبابية، سببت مظاهراتها الخوف فيما بين السكان. ودعت هذه المجموعات إلى سحب وجود الأمم المتحدة بل وهاجمت موظفي الأمم المتحدة ومركباتها. وإزاء تلك الخلفية، من الواضح أن علينا أن نحاول بأكبر جدية ممكنة توجيه قوة الشباب القادرة على إحداث التغيير ويحتمل أن تحمل في طياتها بذور الانفجار صوب تحقيق السلام والحرية والديمقراطية بدلا من الحرب والنزاع. وتزداد أهمية ذلك الدرس في الوقت الحالي، حين نشهد العديد من الشباب يقعون تحت تأثير الجماعات الإرهابية الراديكالية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويجب أن نمعن النظر في مشاعر الإحباط والغضب التي يتعامل بها الشباب نتيجة للصعوبات الاقتصادية والقمع الاجتماعي. وعلينا أن نحول طاقتهم وحماسهم إلى أعمال بناءة، وليس إلى أعمال مدمرة.

ومن ذلك المنظور، ترى اليابان أن موقع الشباب في الميادين الاقتصادية والاجتماعية يرتبط ارتباطا مباشرا بقضية تحقيق السلام والاستقرار. وظللنا نعمل بشكل دؤوب على تمكين الشباب من أجل انخراطهم في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي وتعزيز الأعمال التجارية. وخير مثال على ذلك النهج هو جهودنا المبذولة من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، التي دعمنا في إطارها بناء قدرات الشباب الأفارقة، وأشرفت على هذه الجهود بصفتي المدير العام للشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية اليابانية.

وشهد أحدث مؤتمرات طوكيو الدولية، المؤتمر الخامس، المعقود في عام ٢٠١٣، إطلاق عدة مشاريع للشباب في ذلك المجال. وتشمل المشاريع المبادرة الأفريقية للتعليم في مجال الأعمال التجارية من أجل الشباب، التي تهدف إلى دعوة ١ ٠٠٠ مشارك من الشباب الأفريقي إلى اليابان خلال فترة خمسة أعوام لمساعدتهم على تطوير مهارات فعالة ومعرفة في مجالات مختلفة. والهدف من المبادرة هو الإسهام في تطوير الصناعة في جميع أنحاء أفريقيا.

لقد استقبلنا بالفعل ١٥٥ مشاركا من أفريقيا في اليابان. ويتوقع أن يصبحوا كلهم قادة متميزين في مجال الأعمال التجارية، ويواصلون تعزيز العلاقة الوثيقة بين اليابان وأفريقيا.

ويتمثل مشروع آخر أطلق خلال مؤتمر طوكيو الخامس الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، في إنشاء مراكز لتنمية الموارد البشرية في مجال قطاع الأعمال والصناعة في ١٠ مواقع، لخدمة ٢٥ بلدا في أفريقيا. وتخصص هذه المراكز، جنبا إلى جنب مع برامج الدعم الأخرى لبناء قدرات ما يناهز ٣٠ ٠٠٠ شاب.

أما بالنسبة لمسألة التطرف العنيف، ينتابني نفس القلق إزاء تزايد عدد ضحايا التطرف المصحوب بالعنف في جميع أنحاء العالم. واليابان ليست استثناء. حيث قتل في بداية هذا العام، مواطنان يابانيان في سورية. وبعد ذلك مباشرة، أعلنت اليابان عن سياسة للمساعدة على إقامة مجتمعات تصمد أمام التطرف. ونأمل بشكل أساسي في تطبيق المثل العربي الذي يقول: ”خير الأمور أوساطها“. وتنفذ اليابان في إطار هذه السياسة، مشاريع مختلفة مثل إتاحة فرص العمل للشباب، وتصحيح حالات عدم المساواة ودعم التبادل التعليمي وتبادل وفود الشباب.

صرح رئيس الوزراء شنتو آبي، بمناسبة زيارته لأفريقيا خلال شهر كانون الثاني/يناير من العام الماضي، بما يلي: ”إذا أتحنا مستقبلا مشرقا للشباب، فسيصبح مستقبل أفريقيا دون

شك مشرقا أيضا''. هنا يمكن أن نستبدل كلمة ''أفريقيا'' بكلمة ''العالم''. وعلينا إتاحة مستقبل مشرق لجميع الشباب، من أجل جعل مستقبل العالم مشرقا.

إن اليابان عازمة على مواصلة العمل بشكل وثيق مع شركائها في المجتمع الدولي، من أجل إقامة مجتمعات مستقرة وحيوية في جميع أنحاء العالم، وإعطاء الأمل للشباب.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليث (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أعرب عن امتناني لصاحب السمو الملكي ولبلدكم على عقد مناقشة اليوم. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة في عالم اليوم، وتجعل من الواضح للغاية كيفية ارتباط التحديات الناشئة، التي تواجه السلم والأمن الدوليين ارتباطا وثيقا باحتياجات إحدى الفئات الأكثر ضعفا من السكان، وربما فئة السكان الأكثر ضعفا، وأيضا إحدى الفئات صاحبة أكبر إسهام في مستقبلنا كبشر، ألا وهي فئة الشباب.

كما أود أن أشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به صباح اليوم، وينص أيضا على مبادئ توجيهية بشأن كيفية معالجة هذه المشكلة الرهيبة. وأود أن أكرر هنا إلى أي حد يشكل الإرهاب تهديدا، وأود أن أوضح بأنه لا يوجد عذر أو حالة أو ظرف يمكن أن يبرر ارتكاب أعمال إرهابية.

وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد، على غرار جميع أعضاء مجلس الأمن الذي قاموا بذلك في مناسبات عديدة، بأن أي تدبير يتخذ لمعالجة آفة الإرهاب يجب أن يتم في إطار الاحترام الكامل لسيادة القانون وتنفيذه، مع الامتثال الصارم للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

إن التطرف المصحوب بالعنف والتعصب، يشكلان اليوم أحد التهديدات الأكثر إلحاحا للسلام والاستقرار والتنمية، كما هو مبين في الورقة المفاهيمية الممتازة (S/2015/231، المرفق) التي عممها الأردن، لأن هذا الجيل من الشباب، وهو أكبر الأجيال عددا في التاريخ، هو هدف لاستراتيجيات المنظمات الإرهابية، التي تستغل احتياجاتهم، وعدم رضاهم لتوسع شبكاتها المسؤولة عن ارتكاب أعمال عنف، وتعزز أنشطتها الإجرامية.

إن كولومبيا تؤكد استعدادها للعمل جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، بخصوص وضع استراتيجيات تهدف إلى منع مشاركة الشباب في الأنشطة العنيفة من أي نوع كانت، وكذلك للمشاركة في المبادرات الرامية إلى تعزيز التمكين والتعليم ومشاركة الشباب. ومن الأهمية بمكان اتخاذ تدابير متوازنة تستجيب لجميع جوانب هذه الظاهرة المعقدة للتطرف المصحوب بالعنف.

ومع ذلك، من المهم أيضا أن ندرك بأنه لا الفقر ولا التخلف هما السببان في حد ذاتهما لمثل هذه الظواهر، كما قال البعض. وكما علمنا التاريخ، يؤثر الإرهاب والتطرف على مجتمعات متنوعة للغاية، مع مستويات متباينة للتنمية، وظروف إدماج اجتماعي مختلفة. ولذلك السبب، فإن تنميط الإرهاب والتعصب والتطرف المصحوب بالعنف بين الشباب، لا يؤدي فقط إلى نتائج عكسية، بل إنه تنميط زائف.

لذلك، فإننا بحاجة إلى تعزيز قيم مثل التضامن والاحترام والتسامح وقبول التنوع واحترام سيادة القانون، لأن مجتمعا شاملا ومفتوحا قادرا على تلبية تطلعات الشباب، ضروري ليس فقط لمعالجة الأوضاع التي تشجع على التطرف والتطرف المصحوب بالعنف، ولكن أيضا لضمان تمكننا من تحقيق طموحاتنا كمجتمعات ديمقراطية.

ويمثل إدماج الشباب في سوق العمل بلا شك أحد العناصر المحورية في التنمية الكاملة لتطلعاتهم كأفراد. وقد ارتفع عدد الشباب العاطلين عن العمل، خلال عام ٢٠١٣،

وفقا لمنظمة العمل الدولية، ليصل ٧٣ مليون شاب. ولا يمكننا الاستمرار في إحراز تقدم فيما يخص البحث عن آليات الوقاية من دون معالجة هذا الواقع. كما ليس بوسعنا إغفال حقيقة أن كلا من التعليم والعمل هما حقان من حقوق الإنسان، وبأن سد الفجوة بين الجنسين في جميع مستويات التعليم يجب أن يشكل أولوية من أجل تمكين الشباب، وتحسين ظروفهم المعيشية، وتخليصهم من التأثير السلبي للتطرف العنيف.

وقد ثبت بأن للتكنولوجيات الجديدة آثار سلبية يتعين معالجتها على وجه السرعة. وقد برع أنصار العنف في تحديد طرق مبتكرة لربط صداقات مع الشباب واستغلالهم، وتخلفنا كمجتمع دولي للغاية، فيما يتعلق بإيجاد استجابة مناسبة لهذه الظاهرة. ونحن نسعى للتوصل إلى استراتيجيات حل، من الأهمية بمكان اعتماد الإجراءات الرامية إلى الاستجابة لهذه الآفة، مع الاحترام الكامل لحرية التعبير والدين وتكوين الجمعيات، والحق في الخصوصية. ومن ثم فإن الرقابة، ليست هي الحل. والشباب هم أنفسهم بحاجة إلى أن يكونوا أصحاب الخطاب المتعلق بالديمقراطية والتنوع، ويجب أن يتولوا بأنفسهم انتقاد محاولات الخداع التي يقوم بها أولئك الذي يدافعون عن العنف.

إننا للأسف معتادون في كولومبيا على آثار العنف والإرهاب، المترتبة على حياة الشباب الذين يسعون يوما بعد يوم، إلى ضمان مستقبل بلدنا. لهذا السبب، فإننا مقتنعون بضرورة إعطاء الأولوية القصوى لتوفير مستويات معيشة، تسمح للأجيال القادمة ببناء مجتمعات منصفة وعادلة، والعيش معا في سلام وحرية.

الرئيس: أعطي الكلمة لسعادة السيد ايوانيس فريلاس، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي أن أعتذر بالنيابة عن السفير ماير – هارتينغ، لأنه غير قادر على إلقاء هذا البيان بنفسه.

إنني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد البلدان المرشحة للانضمام إليه، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه للانضمام إلى الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا، هذا البيان.

إننا نشكر الرئاسة الأردنية لمجلس الأمن على المبادرة لعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وتعزيز السلام. والتي تتيح لنا الفرصة لمواصلة المناقشات، والبناء على الالتزامات الأخيرة التي تعهدنا بها في مؤتمر القمة المعني بمكافحة التطرف المقترن بالعنف، الذي عقده الرئيس أوباما خلال شهر شباط/فبراير.

إن مكافحة التطرف المصحوب بالعنف ستستغرق وقتا طويلا. ونحن نركز على التهديدات المباشرة، يجب علينا أيضا التفكير بشكل استراتيجي، في مستقبلنا. والأجيال الشابة تمثل السبيل لنجاحنا.

تعوّل الجماعات الإرهابية والمتطرفة كثيرا على التقدم التكنولوجي لإيجاد سبل جديدة للتواصل مع الشباب الساخطين والاستفادة من مواقع الشبكات الاجتماعية وقنوات الفيديو عبر الشبكة علاوة على غرف الدردشة ذات النزعة المتطرفة. وتنشر هذه الجماعات دعايتها على نطاق أوسع وبمزيد من السرعة والفعالية، في حين يمثّل الشباب على وجه التحديد هدفا رئيسيا لهم عبر وسائط التواصل الاجتماعي. ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن نعمل معا وبطريقة متضافرة، في ذات الوقت الذي نواصل فيه صون قيمنا الأساسية.

يشارك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بصورة نشطة للغاية في مكافحة التطرف العنيف. وقد تمكنًا من تحديد جهود بعينها لمكافحة التطرف، بوصفها أحد المجالات الرئيسية التي نركز فيها جهودنا.وتم التشديد بصفة خاصة على الوقاية، في حين مضى الاتحاد الأوروبي إلى تحديد رؤيته عبر استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة التطرف والتجنيد لأغراض الإرهاب. ولا يسعنا خسران هذه المعركة لما فيه مصلحة شبابنا.ولهذا السبب فإن التعليم أمر بالغ الأهمية.ويجب ألا ننسى كلمات تلك الشابة الشجاعة الحائزة على جائزة نوبل للسلام، ملالا يوسفزاي: ''يخشى المتطرفون الكتب والأقلام.وتخيفهم قوة التعليم''.

ونرى في أوروبا، أن التعليم العام يمثّل أداة قوية لتعزيز الانفتاح والتسامح في أوساط الشباب.ونعمل أيضا مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بغرض زيادة قدرتها على التكيف والحيلولة دون تشكيل شبكات للتعليم الموازي، حيث تنمو الأفكار المتطرفة.وبناء على مبادرة من الحكومة الفرنسية والاتحاد الأوروبي، اجتمع وزراء التعليم في بلدان الاتحاد الأوروبي في باريس في ١٧ آذار/مارس لمناقشة تدابير جديدة للتصدي لنزعة التطرف في جميع أنحاء الاتحاد.

وفي البلدان الشريكة لنا، يدعم الاتحاد أيضا المبادرات الرامية إلى تحديد الدوافع الكامنة وراء تطرف الشباب، وتمكين المرأة، وتحسين الخفارة المجتمعية، وتمكين الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي، وتحسين الإعلام وزيادة القدرة على التثقيف بغرض مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة.وعلينا أن نتأكد ليس فقط من استفادة الشباب من التعليم، بل أن يكون بوسعهم أن يُعطوا المكانة اللائقة بهم في مجتمعاتهم.ونركّز في ذلك السياق أيضا على التصدي للعوامل الكامنة وراء نزعة التطرف، عن طريق دعم المبادرات المتعلقة بالشباب والتعليم والتدريب المهني، وإيجاد فرص العمل لهم، علاوة على دور المجتمع المدني ودور المرأة وإصلاح القطاع الأمني.ويتسق ذلك إلى حد كبير مع الارتباط بين الأمن والتنمية، الأمر الذي يؤيده الاتحاد الأوروبي، وتم التشديد عليه في المذكرة المفاهيمية المقدمة من قبل الرئاسة.ويقينا فإن من الاستحالة توفير الأمن دون توفير الظروف الإنمائية المواتية له. وعليه، فإن من شأن دعم البرامج التي تتيح الفرص للشباب أن يكون وسيلة جيدة لمكافحة التطرف بطريقة فعالة.وقد سبق أن أعلنّا في مؤتمر القمة المعني بمكافحة التطرف العنيف الذي عقده البيت الأبيض في شباط/ فبراير، أننا سنطلق في القريب العاجل برامج إضافية بشأن كيفية الربط بين التعليم ومكافحة التطرف العنيف، والتصدي للجوانب الاجتماعية والاقتصادية من النزاعات، علاوة على ربطها بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وعليه، ندعو الدول إلى العمل مع أعضاء المجتمعات المحلية ذات الصلة، إلى جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية في وضع استراتيجيات للتصدي للخطاب المتطرف العنيف الذي من شأنه حض الشباب على الأعمال الإرهابية، بالإضافة للتصدي للظروف المواتية لانتشار التطرف العنيف. وتشمل تلك الاستراتيجيات: تمكين الشباب والمرأة، وكذلك تمكين القيادات الدينية والثقافية والتعليمية، وجميع الأعضاء في المجموعات المنتمية إلى المجتمع المدني، واعتماد نهج مخصصة لمكافحة التجنيد لغرض هذا الشكل من التطرف العنيف، وزيادة جهود الإدماج والتماسك الاجتماعيين.

وما زلنا ندعو أيضا كيانات الأمم المتحدة على نحو مستمر إلى التركيز على منع الإرهاب بطريقة أكثر تنسيقا.وينبغي أن تضطلع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بدور حاسم في وضع التحليلات والبرامج التي تشمل الشباب، والمكرسة لهم لأغراض مكافحة التطرف العنيف بطريقة فعالة. وفي الوقت ذاته فإن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب يمثّل

محفلا مناسبا لزيادة تطوير تلك الجهود.ونرحب بالتعاون الوثيق الجاري حاليا بين المنتدى والأمم المتحدة، وندعو إلى زيادة تعزيزه.وإن للمنظمات الإقليمية أيضا دورا هاما تضطلع به في نطاق اختصاصاتها، وخاصة في التنفيذ الفعال للمبادرات الصادرة عن الأمم المتحدة.

وعليه، سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل والتعاون بطريقة نشطة للغاية مع جميع البلدان في سبيل مكافحة التطرف العنيف.وتمثّل الأمم المتحدة محفلا رئيسيا لذلك المسعى. ونتطلع إلى مزيد من المناقشات البناءة أثناء الأسبوع الوزاري للجمعية العامة المرتقب في أيلول/سبتمبر.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): في الوقت الذي نجتمع فيه الآن، يفارق مئات الشباب والفتيات أسرهم خلسةً ويشقّون طريقهم عبر حدود مفتوحة يلقون فيها كل التسهيلات من قبل أجهزة استخبارات متخصصة للالتحاق بتنظيمات إرهابية يتعذر عليهم، غالباً، الإنفكاك من براثنها بعد صحوتهم المتأخرة، هذا إن حدثت.

إن مسؤوليتنا، كسياسيين وقانونيين ومختصين وأمهات وآباء، تحتم علينا أن نبذل قصارى الجهد لمعالجة الأسباب الكامنة وراء التحاق الشباب بالتنظيمات الإرهابية والتصدي لهذه الظاهرة التي هي ليست بالجديدة على مجتمعاتنا، وإنما الجديد فيها هو المستوى غير المسبوق لوتيرة جذب التنظيمات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة وحركة الشباب وبوكو حرام وغيرها للشباب، وذلك بأساليب تضليل مختلفة ومن بينها بشكل خاص وسائل التواصل الحديثة، وبذل المال لاستقطاب الشباب العاطل عن العمل، وفتاوى التحريض الديني.

تؤكد التقارير أن أغلبية المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يلتحقون بالجماعات الإرهابية، والذين تُقدر أعدادهم بعشرات الآلاف، هم من الشباب والفتيات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ سنة. وقد أتاحت تقانات الإعلام الحديثة معايشة معاناة أسر كثيرة خسرت أحبة قرروا في لحظة طيش أو تضليل الالتحاق بما صُوّر لهم على أنه ”واجب مقدس“ أو ”عمل بطولي“ أو ”أخلاقي نبيل“ أو ”فرصة لكسب المال بأهون السبل.

إن الحديث عن هذه الظاهرة يقتضي منا الحديث عن مسبباتها لنتمكن بالتالي من تحديد أفضل السبل للتعامل معها. وفي هذا السياق يؤكد وفد بلادي على أن التدخل السافر لبعض الدول في الشؤون الداخلية لدولٍ أخرى تحت مسميات وذرائع شتى مثل: نشر الديمقراطية والحرية وحماية المدنيين والجهاد، وكذلك إطالة أمد النزاعات والحيلولة دون تسويتها بالطرق السلمية لإيجاد المبررات اللازمة للتدخل الأجنبي المباشر أو غير المباشر في شؤون الدول الأعضاء، كل هذا هو من أشد العوامل الدافعة للتطرف والكراهية والاتجاه نحو العنف والإرهاب. وكذلك هو الدور الذي تقوم به بعض أنظمة الحكم لنشر خطاب الكراهية والأفكار المتطرفة ومناهج التعليم الهدامة التي لا تمتُّ للأديان ولا للحضارة الإنسانية بصلة، والتي تحرض على الهمجية والعنف والإرهاب.

إن هذا لا يعني، بأي حال من الأحوال، إغفال العوامل الهامة الأخرى ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، التمييز القائم على أساس الدين أو الجنسية أو العرق أو اللون أو الجنس أو غيرها من العوامل التي ما فتئت تمثّل نوعاً من العقاب الجماعي لبشرٍ لم يختاروا يوماً مكان ولادتهم ولا دينهم ولا لون بشرة ذويهم. ومن المؤسف أن نلحظ، في هذا الإطار، وجود حملات رعناء لقولبة أتباع دين بعينه ومحاولة وسمهم بالإرهاب وممارسة شتى أشكال التمييز والتهميش والاضطهاد والملاحقة

الأمنية بحقهم في دول تدَّعي الحرص على قيم الإنسانية والمواطنة وحقوق الإنسان، وتبدي رغبتها في منع أسباب التطرف والجنوح نحو العنف، ويزداد أسفنا لوجود دول عربية وإسلامية تشارك من خلال سلوكها الخاطئ في الاساءة لكل ما هو عربي ومسلم.

إننا مطالبون بالعمل بشكل جاد وفعال لحماية الشبان والشابات مما يتعرضون له عبر الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية من حملات تغرير وخداع تدفعهم لمغادرة عائلاتهم وأوطانهم والانضواء في أفكار وهابية أصولية تكفيرية، ثم التوجه إلى دول أخرى للانضمام إلى تنظيمات إرهابية وممارسة أعمال القتل والنهب والتخريب قبل أن يزهقوا أرواحهم بتفجيرات انتحارية أو يُقتَلوا أو يعودوا لإنشاء كيانات وشنّ اعتداءات في دولهم الأم أو في دولة ثالثة.

علينا، إذاً، مساءلة من يرعى ويدعم هذه المواقع والمحطات التلفزيونية، ومساءلة من يغرر بهم ويموّلهم وييسر سفرهم ويهربهم عبر الحدود ويقدم لهم التدريب والسلاح، ويسميهم بـ "المعتدلين" ليقاتلوا في أفغانستان والصومال والشيشان والعراق وسورية وليبيا وتونس ومصر ولبنان ونيجيريا وكينيا ودول أخرى. إن الفاعل هنا ليس مجهولاً، أيها السادة، فهو حكومات دول معروفة ممثلٌ بعضها في مجلسكم هذا للأسف.

لا ينبغي أن يكون أمام الشباب خيار اليأس بين الوقوع ضحيةً لرعاة الإرهاب من جهة، أو الغرق في لجج مياه البحر المتوسط وهم في طريقهم إلى فردوس مفقود من جهة ثانية. ألا يلاحظ الجميع معنا هنا أن ثمة خطأً كبيراً يتم ارتكابه في السياسات الدولية ويدفع ثمنه الشباب؟

إن في دولنا الأعضاء ملايين الشبان والفتيات القادرين على تحويل الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي من أداة لتجنيد الإرهابيين إلى وسيلة فعالة لمواجهة الإرهاب ولمكافحة التطرف ونشر قيم التسامح والمحبة التي هي جوهر الأديان والأخلاق.

ختاماً، الأمر لا يحتاج لتقارير أو صكوك جديدة فلدينا في الأمم المتحدة رصيد كاف منها، وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، واستراتيجية الجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وكذلك قرارات الجمعية العامة الخاصة بتحالف الحضارات وثقافة السلام ومكافحة التعصب والتمييز والتحريض على العنف والإرهاب. إن المطلوب، إذاً، هو إرادة صادقة وعزيمة متقدة لمكافحة الإرهاب ومساءلة مشغليه وداعميه بما يجنب البشرية هذه الآفة، ويساهم فعلاً في حفظ السلم والأمن الدوليين وهما عنوان البند الذي انعقدت هذه الجلسة تحته.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): أتكلم هنا اليوم، لا بوصفي الممثلة الدائمة لهنغاريا وحسب، ولكن أيضاً بصفتي أماً لشاب في مقتبل العمر. وأعتقد حقاً أنه ينبغي لنا أن نُعلّم أطفالنا مفهوم التنوع وكُنهه. وينبغي أن نعلمهم الاحتفاء بالتنوع. وبدلاً من النظر إليه باعتباره عبئاً، ينبغي أن ينظروا إليه باعتباره مصدراً للإلهام. وإذا ما نجحنا في ذلك المسعى، سيشعر أطفالنا بأمان أكبر في كيانهم الجسدي.

بدلاً من ذلك، ما الذي يحدث اليوم؟ أود أن أبدأ بالمسألة الملحة المتمثلة في فقدان المرء هويته أو عدم تمكّنه من العثور عليها والبحث عن هوية، ثم سأتابع فيما يخص الطموح الإنساني الأساسي في الانتماء إلى مكان ما أو شخص ما، فضلاً عن الحاجة إلى الاعتراف به والرغبة في أن يتم التكلم عنه، بغض النظر عن الدوافع الجيدة أو السيئة. ويحدث كل ذلك في وقت يسوده الشك وفي عالم فوضوي وبترتيب عشوائي على حد سواء.

إن الثقافة هي الأساس الذي تنمو عليه هويات الشعوب وتنضج. ولدي اعتقاد راسخ بأن العديد من مشاكل اليوم متجذرة في أزمة الهوية، التي أصبحت اليوم مسألة عالمية. إن زيادة تحرّك الشباب والأفكار عبر الحدود الدولية، والثورات في المعلومات والاتصالات، والعولمة الاقتصادية قد جعلت الهويات أوسع نطاقاً وغير محلّية ومتعددة المستويات. وفي ظل التحول السريع للبنى الثقافية والاجتماعية، غالباً ما يوفّر الخوف من المجهول وعدم فهم وجهات النظر المختلفة تربة خصبة للعنصرية وكراهية الأجانب والتعصب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والصدام المباشر بطبيعة الحال. ولا يمكن للمرء أن يقدر خلفيته الثقافية حق تقديرها إلا بعد فهمه لتنوع الثقافات الأخرى واحترامه لها واحتفائه بثراء التراث الثقافي المشترك. وبعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى أن نتعلم من بعضنا بعضاً وعن بعضنا البعض.

وبناء على ذلك، أود أن أتناول مسألة قوّة التعلم بحدّ ذاتها. إن المثل العليا والقيم من قبيل التعاطف وحسن الضيافة والأخوّة والتضامن تأتي، إلى حد كبير، من خلال التعليم والخبرة في الحياة. وتبدأ عملية تحول سلمي داخل ذات المرء وتشمل معرفة الذات والآخرين. وتبدأ التحولات من الأفراد وفي داخلهم. يتشكل انهيار ثلجي ذو قوة هائلة من تحرّك بعض نُدَفِ الثلج على قمة الجبل. وتتولّد أفكار قوية في أذهان الأفراد وتنتشر بسرعة البرق عبر تكنولوجيا المعلومات الحديثة لتحويل المجتمعات عن طريق سبل أساسية.

وأود أن أشكر الأردن وولي العهد الحسين بن عبد الله الثاني على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وتؤيد هنغاريا، بطبيعة الحال، البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونوافق تماماً على أنه بغية التصدي على نحو فعال لتهديد التطرف، علينا أن نعالج الأسباب الجذرية الاجتماعية – الاقتصادية التي تؤدّي في كثير من الأحيان إلى تهميش الشباب وجعلهم عرضة للمتطرفين المتسمين بالعنف. إن ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب والأمية وضعف الروابط الأسرية تساهم كلها في تهيئة تربة خصبة للتطرف. ونعتقد أيضاً أن التعليم يجب أن يكون في متناول كل طفل ويمكن أن يوجّه نحو تنمية احترام الطفل لوالديه وهويته الثقافية ولغته وقيمه، وإعداد الطفل لحياة مسؤولة في مجتمع حر.

أعتقد أن الأسر القوية والمتناغمة تساهم في تعزيز الهويات والقيم الثقافية القوية التي تجعل الأطفال والشباب أكثر قدرة على الصمود في مواجهة التطرف. وفي السياق نفسه، من المهم أيضاً تشجيع الرياضة والفنون والأنشطة الثقافية للشباب لتنمية شباب مسؤول يراعي الاعتبارات الثقافية. ونعتقد أنه ينبغي للحكومات أيضاً تيسير مشاركة الشباب في الحياة العامة وفي الخطاب العام. ولا يمكنني أن أعرب بما فيه الكفاية عن مسؤولية الإعلام ودوره في إيجاد الأحلام والقدوة – السلبية أو الإيجابية. فالشباب ليسوا فقط هدفاً للجماعات المتطرفة العنيفة؛ فربما يكون لهم دور يؤدونه أيضاً باستخدام وسائط الإعلام، من خلال المشاركة في مجال الصحافة على سبيل المثال، لمواجهة هذه الأيديولوجيات وتعزيز التسامح والتنوع واحترام كل منهم للآخر.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على أهمية المساءلة الجنائية لضمان العدالة للضحايا، ولتضميد جراح المجتمعات المكلومة في الأجل الطويل.

سمعنا الكثير في الأشهر الأخيرة عن الجرائم الوحشية التي ترتكبها المنظمات الإرهابية. وبالرغم من أننا نناقش اليوم دور الشباب الهام في مكافحة التطرف العنيف، يجب ألا ننسى الضحايا من الشباب، الذين يستحقون تحقيق العدالة. وترى هنغاريا أنه لا يمكن إحلال السلام وتحقيق المصالحة دون

المساءلة. ولذلك، لا بد من مضاعفة جهودنا الرامية إلى إيجاد حل يكرم أيضا الضحايا.

الرئيس: أعطى الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بوفن (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تود بلجيكا أن تشكر الرئاسة الأردنية على تنظيمها هذه المناقشة بشأن هذا التحدي الهائل الذي نواجهه في بداية هذا القرن الجديد. يهدف بياني إلى استكمال البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي والذي نؤيده بطبيعة الحال.

لا يمكننا أن ننكر أننا شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة مثيرة للقلق في التشدد والتطرف العنيف الذي يشارك فيه العديد من الشباب من جميع أنحاء العالم. إن الشرق الأوسط قد يكون المنطقة التي تعاني أكثر من غيرها من ذلك الاتجاه، ولكن تتأثر أيضا العديد من المناطق الأخرى من العالم بدرجات متفاوتة. وأوروبا ليست استثناء، ولا بلجيكا كذلك. لقد تضرر بلدي بشكل مباشر من الهجوم القاتل قبل عام تقريبا في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٤، على المتحف اليهودي في بروكسل، الذي يحتمل أن يكون ارتكبه مقاتل شاب عائد من الشرق الأوسط.

يجب علينا بالطبع كفالة أمن مواطنينا ضد المخاطر التي تشكلها هذه الظاهرة، ولكن علينا أيضا أن نتساءل عن الأسباب وسبل العلاج، وأن نكفل أن تتسق تلك السبل مع القيم التي ندافع عنها. لماذا يختار بعض الشباب قتل الأبرياء بدلا من الذهاب إلى المدرسة والحصول على الأدوات الضرورية ليصبحوا راشدين مسؤولين يستفيد منهم المجتمع والمجتمعات المحلية التي ينتمون إليها؟ وبالرغم من أن عناصر تحليل أسباب الظاهرة معروفة جيدا، فإن أوجه العلاج معقدة ومتعددة الأوجه، وتقوم الحاجة إلى تنقيحها. وتتطلب أيضا الوقت لكي تصبح نافذة المفعول. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مسارات للعمل أرى أن لها أهمية حاسمة في مكافحة هذه الظاهرة.

أولا، تقوم الحاجة إلى الربط بين اتخاذ إجراءات على مختلف مستويات السلطة، من الصعيد العالمي إلى الأكثر محلية، مع الأخذ في الاعتبار القيمة المضافة وكفاءات هذه المستويات. وبالرغم من أننا يجب أن نحدد المخططات السياسية الرئيسية، وأن نحصل على الوسائل اللازمة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة هذه الآفة، سيجري التنفيذ الملموس بشكل أساسي في المدن والأحياء السكنية. فمن الوهم أن نعتقد أننا يمكن أن نؤثر في الشباب المعنيين، الذين ينسحبون من المدارس والمجتمع، من دون الوصول إليهم حيث يعيشون، حيثما ترسخت هذه الإحباطات والإخفاقات التي توفر أرضا خصبة لاحتمال تطرفهم. ويتطلب ذلك الموارد البشرية والمالية، فضلا عن الإرادة السياسية الحقيقية. والمدارس ورؤساء الأحياء، والخدمات الاجتماعية، والأسر – التي تضطلع فيها المرأة غالبا بدور رئيسي – والزعماء الدينيون المحليون وجمعيات المجتمع المدني هم من بين أفضل حلفائنا في هذه المعركة. وعلينا تعزيز قدرتهم على العمل، بما في ذلك عن طريق تدريبهم للخروج بخطاب مناهض يلقى حقا آذانا صاغية. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن تسفر تلك السياسات عن نتيجة لتمكين الشباب حتى يصبحوا عوامل رئيسية لإيجاد الحلول للدفاع عن أنفسهم وللدفاع عن قيم التسامح واحترام الآخرين.

ثانيا، يتعين علينا أن نوفر لشبابنا مستقبلا. ولا بد أن يكون الإدماج الاجتماعي المهني، خاصة بالنسبة للأكثر حرماناً، أولوية من أولويات كافة حكوماتنا. فوفقا لمنظمة العمل الدولية، هناك ٧٣ مليون من الشباب العاطلين عن العمل حاليا في العالم. ويحول عدم توفر فرص العمل والدخل دون استشرافهم لآفاق المستقبل وبناء حياة لائقة للراشدين. إن انعدام الآفاق يجعلهم فريسة سهلة في براثن جميع أنواع المتطرفين. هذه المسألة ينبغي أن تكون في صميم المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثالثا وأخيرا، نحن بحاجة إلى تحسين فهم طريقة عمل قنوات الاتصال التي يستخدمها المتطرفون الذين يمارسون العنف. ووسائط التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت بلا شك عوامل لنشر التطرف. وكما أشير في شباط/فبراير الماضي خلال مؤتمر قمة البيت الأبيض في سياق مكافحة التطرف العنيف، في واشنطن العاصمة، من الضروري تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة من جميع القطاعات الرئيسية، بما في ذلك القطاع الخاص، واحترام المبدأ الأساسي المتمثل في حرية التعبير. إن شبكة الإنترنت وسيلة قوية؛ لكنها لا تكفي في حد ذاتها إلى إضفاء طابع التطرف على الشباب بشكل دائم. والاتصال بين هؤلاء الشباب والشبكات والخلايا المتطرفة والجهادية المحلية في المرحلة الثانية هو الذي يجذبهم بشكل أكثر استدامة إلى تلك الحركات الهدامة. ويجب أن نكافح ذلك بقوة وعزم.

وأود أن أختتم بياني بتسليط الضوء على ما قامت به بلجيكا أو تعتزم القيام به من أجل مكافحة التطرف العنيف. ويمكن أن تمثل أعمالنا خبرة نتشاطرها في إطار ضرورة تبادل الممارسات الجيدة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. واعتمدت السلطات الاتحادية البلجيكية برنامجا لمنع التطرف العنيف على وجه الخصوص بهدف تحديد عمليات التطرف بشكل أفضل من خلال مشاريع البحث وإدراج تلك المعلومات في مبادرات جديدة جرى أو سيجري تطويرها فيما يتعلق بمنع تلك الأعمال. بدأ العمل بمشروع رائد في عام ٢٠١٤ في نحو عشرة من المدن الأكثر تضررا من هذه الظاهرة، وذلك من أجل تقديم دعم أفضل إلى السلطات المحلية وتمكينها من مكافحة ظاهرة التطرف العنيف. وفيما يتعلق بالسجون، أطلق وزير العدل منذ فترة خطة عمل لمكافحة التطرف تهدف، أولا، إلى منع السجناء من أن يتحولوا إلى متطرفين في السجون، وثانيا إلى وضع برنامج تدريب متخصص للذين تحولوا لمتطرفين أثناء فترة الاحتجاز. كما شرعت مستويات الأخرى من الحكومة في بلجيكا في مشاريع خاصة بها، وجميعها يولي اهتماما خاصا لتدريب الأشخاص على خط المواجهة، بمن في ذلك المعلمون والمربون والأخصائيون الاجتماعيون. كما تم تطوير أدوات لتدريب الشباب أنفسهم وآبائهم حتى نرسخ بشكل أفضل القيم الأخلاقية والمدنية لمجتمعاتنا في التعليم وتحسين تجهيز الشباب لمواجهة مخاطر تلقين العقائد الأيديولوجي.

تولت بلجيكا، بناء على طلب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع المملكة المتحدة، زمام المبادرة وقيادة برنامج الفريق الاستشاري للاتصالات الاستراتيجية في سورية، الذي يهدف إلى وضع استراتيجية إعلامية لمناهضة رسالة الكراهية التي ينشرها دعاة الجهادية.

وأود أيضا أن أشير إلى أن بلجيكا، في إطار رئاستها للجنة وزراء مجلس أوروبا، ستعقد في ٨ آيار/مايو مؤتمرا بشأن موضوع ”التسامح أقوى من الكراهية“، وستبين بالتالي أن مدى تنوع مجتمعاتنا هو ميزة وليس خطرا. كما يهدف إلى تحديد التوصيات الملموسة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات الثلاثة التي قد تضطلع بدور هام في تعزيز القدرة على العيش معا: التعليم النظامي وغير النظامي، ووسائط الإعلام، وعالم العمل والعلاقات الاجتماعية. في الاجتماع الوزاري المؤرخ ١٩ أيار/مايو، حينما تنتهي الرئاسة البلجيكية، ستعتمد الدول الأعضاء بروتوكولا جديدا لاتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب، تركز على التصدي لظاهرة المقاتلين الأجانب. كما ستعتمد في هذا الاجتماع خطة العمل لمناهضة التطرف والتشدد اللذين قد يؤديان إلى الإرهاب.

استنادا إلى مبادراتنا السابقة، بما في ذلك مؤتمر قمة واشنطن العاصمة الذي نظمه الرئيس أوباما في شباط/فبراير الماضي، نشجع الدول الأعضاء على تعزيز التعاون لمواجهة ظاهرة المقاتلين الأجانب، وكفالة أمن مواطنينا، ومعالجة

الأسباب الجذرية المفضية إلى إزدهار الإرهاب، والتعامل مع حالات التجنيد. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في أيلول/سبتمبر، الذي سيتيح لنا الفرصة لتقييم تنفيذ خطة العمل لمكافحة التطرف التي وضعت خلال مؤتمر قمة عقد مؤخرا في واشنطن العاصمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئيس المجلس على إسهام الأردن المستمر في هذا البند الهام للغاية من جدول الأعمال، وهو إسهام يعود إلى رسالة عمان خلال أسبوع الوئام العالمي بين الأديان.

وإلى جانب العديد من الدول الأعضاء، تواجه أستراليا أعدادا غير مسبوقة للشباب المسافرين للقتال مع داعش، وتنظيم القاعدة وحركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية. ولا يوجد أي مجتمع محلي أو فئة اجتماعية بمنجى من التجنيد الإرهابي. وكان أحد المراهقين الذين اعترضتهم الشرطة في مطار سيدني الشهر الماضي وهو في طريقة إلى الانضمام إلى إحدى الجماعات الإرهابية غنيا وذا إنجاز أكاديمي عال وعضوا في فريقي المناقشة وكرة القدم.

وعززت أستراليا قوانينها وزادت مواردها لمنع تجنيد الإرهابيين. وألغى وزير الخارجية أكثر من ١٠٠ جواز سفر بغية منع السفر. واعترضت وحدات مكافحة الإرهاب في مطاراتنا مراهقين لا تتجاوز أعمارهم ١٦ عاما وهم يحاولون الانضمام إلى صفوف داعش. ولكن تدابير تعزيز إنفاذ الأمن والقانون وحدها ليست الحل. ويلزم القيام بعمل إضافي كجزء من استراتيجية متعددة الأبعاد. وكما قال آخرون هنا اليوم، فإن ذلك العمل يشمل النظر في ما اذا كنا نعالج بشكل واف الأسباب الجذرية للتطرف المصحوب بالعنف وفي تعزيز مجتمعات سلمية ومتماسكة. ويلزم أن تضع استراتيجياتنا لمكافحة الإرهاب ودعم السلام الشباب في محورها. فيمكن للشباب أن يكونوا أكثر عرضة لخطر التأثير الخارجي وهم غالبا ما يبحثون عن إحساس بالهدف والانتماء. وبعضهم أقل قدرة على دحض ومقاومة الأفكار الراديكالية أو المتطرفة. ولذلك السبب كثيرا ما يكون الشباب الهدف الأول للجماعات الإرهابية.

ولنأخذ كمثال على ذلك الشاب الأسترالي الذي يبلغ ١٨ عاما من العمر وتفيد تقارير بأنه قتل ١٧ شخصا في هجوم انتحاري وقع في الرمادي الشهر الماضي. فقد وصف بأنه صبي خجول وقابل للتغرير به ونشأ إلحاديا في ملبورن. وسمعنا قصصا مأساوية مماثلة اليوم. وأحد أكبر التحديات التي نواجهها في مواجهة الأفكار المتطرفة والراديكالية هو تعرض الشباب للدعاية الإلكترونية. ولكن مجرد حذف جميع تلك المواد من شبكة الإنترنت غير ممكن وغير فعال على السواء. ونحن بحاجة أيضا إلى إشراك الشباب في الحلول. فالشباب أنفسهم في وضع أفضل يمكنهم من توجيه رسائل إيجابية لمقاومة آراء المتطرفين. ولذلك السبب في أستراليا، على سبيل المثال، نحن نقوم بتمكين الشباب للانخراط في مناقشات بناءة من خلال مجلة إلكترونية تسمى The Point، ويحررها الشباب الأستراليون من أجل الأستراليين.

وبالرغم من التهديد الإلكتروني، يجند الشباب في معظم الحالات عن طريق الشبكات المحلية، ولذا من الأهمية بمكان أيضا تركيز الاهتمام على مستوى المجتمع المحلي. وكثيرا ما تكون المجتمعات المحلية القوية في موقف جيد يمكنها من التدخل لمكافحة المحاولات الرامية إلى منع اتجاه الأفراد إلى التطرف وبناء إحساس بالاندماج. ويمكن أن تشمل المساعدة في ذلك المجال تمكين منظمات الشباب والمنظمات غير الحكومية من إدارة برامج القيادة والتوجيه ودعم مشاركة الشباب في الفنون والرياضة من أجل تعزيز الإنصاف والإدماج.

ويلزم أن نواصل تبادل النهج التي تعمل بشكل أفضل، لا سيما النهج التي تستهدف الشباب وتشركهم بشكل فعال. وتمثل الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مصدر إلهام مفيد لجميع الدول الأعضاء. وعلى مجلس الأمن وجميع الدول أن تبقى استباقية في استخدام جزاءات الأمم المتحدة لاستهداف الأفراد الذين يجندون الشباب من أجل الإرهاب.

كما يلزم أن نمضي إلى أبعد من دعم تحسين التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لنكفل أخذ جميع برامج الأمم المتحدة ذات الصلة بعين الاعتبار أدوار الشاب في مقاومة التطرف المصحوب بالعنف. ونأمل أن توفر خطة عمل الأمم المتحدة إطار العمل لتوجيه ذلك.

إن مناقشة اليوم تقربنا بخطوة من وضع الشباب في محور مكافحة الإرهاب. ونحن بحاجة أيضا إلى الاستفادة الأكبر من الفرص المقبلة للنهوض بجدول الأعمال هذا في الأمم المتحدة إذا أريد لنا أن نتغلب على ذلك التهديد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالفرنسية): في الوقت الحالي، يتعرض السلام والأمن لتهديد خطير من جراء الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، اللذين يؤديان إلى تفاقم النزاعات في العديد من البلدان في جميع أرجاء العالم. بل ومما يزيد من الانزعاج أن عددا كبيرا من شبابنا ما فتئ يتأثر بتلك الأنشطة البغيضة أو يشارك فيها. ويمثل شباب العالم البالغ عددهم ١,٨ بلايين ربع سكان العالم. وهم بمثابة مفتاح مستقبلنا. ويمكنهم أن يصبحوا حفازا لتحقيق السلام والتنمية والرخاء والتقدم. وبناء على ذلك، وكعنصر أساسي لاستراتيجيتنا وجهودنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار ونفحص الحالة المحددة للشباب والدور المحتمل للشباب في تعزيز السلام. ولذلك نرحب المبادرة الحسنة التوقيت للمملكة الأردنية الهاشمية في عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن امتنان مملكة تايلند لصاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ممثل الأردن، على توليه رئاسة هذه الجلسة. كما أشكر الأمين العام، والسيد بيتر نويمان، والسيد سكوت أترين على تبادل وجهات نظرهم بشأن المشكلة.

(تكلم بالإنكليزية)

ومن أجل الحماية الفعالة لشبابنا من العنف وتعزيز دورهم في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف، على المجتمع الدولي اعتماد نهج استراتيجي يعالج الأسباب الجذرية للمشكلة. وأود أن أشاطر المجلس بعض الآراء فيما يتعلق بكيفية تمكننا من دعم شبابنا في ذلك الصدد.

أولا، يجب أن نرعى بيئة تسامح للتنوع الثقافي واحترام حريات الاعتقاد والتفكير والتعبير. وعلى الصعيد الوطني، تضطلع الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام بدور في تشجيع بناء مجتمع سلمي وشامل للجميع من خلال الحوار بين الأديان. ويمكن استكمال ذلك الدور ببذل جهود على الصعيد الدولي، مثل الأعمال الجديرة بالثناء التي يضطلع بها تحالف الأمم المتحدة للحضارات والإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام.

ثانيا، ينبغي حصول الجميع على التعليم الجيد النوعية. وينبغي منح أولوية للجهود الرامية إلى تعزيز الوصول إلى الفئات المعرضة للخطر مثل أطفال العمال المهاجرين أو من يعيشون في مناطق نائية.

ثالثا، يجب ضمان التوظيف اللائق للشباب، بغية منحهم إحساسا بالهدف والانتماء. وتضطلع الحكومات الوطنية بدور هام، لا سيما في المواءمة بين المهارات والوظائف، وتعزيز

المساواة بين الجنسين، وكفالة تهيئة بيئة قانونية مناسبة لحماية الشباب في سوق العمل.

رابعا، إن الشباب حساسون أمام الأفكار الرومانسية والبطولية. وهم لذلك معرضون بقدر كبير لخطر دعاية الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي تمارس العنف. ويوفر التعليم والتوظيف، إلى درجة معينة، خط دفاع ضد تجنيد الشباب وارتباطهم بالجماعات الراديكالية. ومع ذلك، فإنهما قد لا يكفيان في عالم اليوم الذي تتلاشى حدوده بشكل متزايد. ولذلك على الحكومات التركيز على رصد ومكافحة الدعاية وأساليب التجنيد للجماعات الإرهابية والمتطرفة التي تمارس العنف، لا سيما الأساليب التي تنشر إلكترونيا. ومن نافل القول إنه ينبغي إقامة توازن بين تلك الجهود والمبدأ الأساسي لاحترام الخصوصية وحرية التعبير.

خامسا، تتسم بالقدر نفسه من الأهمية مسألة إعادة تأهيل وإعادة إدماج الشباب الذين يعودون إلى أوطانهم بعد الانضمام إلى الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي تمارس العنف. فهل ينبغي معاملتهم باعتبارهم إرهابيين أم علاجهم بوصفهم شبابا تحطمت أحلامهم؟ وهل يعاقبون بشدة أم يمنحون فرصة أخرى؟ وينبغي مناقشة تلك المسألة بشكل إضافي ومعالجتها على نحو كاف.

وأخيرا وليس آخرا، يمكن للمنظمات الإقليمية والدولية العالمية أن تضطلع بدور هام في جهود التسخير الفعال لدور الشباب في مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. وتؤيد مملكة تايلند جهود مجلس الأمن في ذلك الصدد، لا سيما القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي يشجع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات على كفالة التنسيق فيما بين جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب. كما نناشد زيادة التنسيق فيما بين مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، لا سيما مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في جهودها لحماية الشباب من العنف والنهوض بدورهم في تعزيز السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ثورنز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تعلن ألمانيا تأييدها للبيان الذي أدلى به نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ونشعر بالامتنان على هذه المناقشة الحسنة التوقيت وعلى المبادرة القيمة للرئاسة الأردنية للمجلس.

وتضطلع منظومة الأمم المتحدة ككل له بدور هام في مجال مكافحة التطرف المصحوب بالعنف، ومعالجة أسبابه الجذرية.

ومنظمات الأمم المتحدة الإنمائية تعالج، عن طريق محاربة الفقر وتثقيف الشباب، الأسباب الجذرية للتطرف. وتؤدي فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب دورا هاما في وضع استراتيجيات ملموسة لمكافحة الإرهاب. وتمكّن هيئة الأمم المتحدة للمرأة الشابات والأمهات من الوقوف في وجه التطرف في أسرهن ومحيطهن. ومع ذلك، نحن إننا نرى أنه يتعين القيام بالمزيد من العمل لتوسيع نطاق الأطراف الفاعلة وزيادة إدماج مكافحة التطرف المصحوب بالعنف في أسرة الأمم المتحدة كلها.

إن استجابتنا للتطرف المصحوب بالعنف يجب أن تكون متعددة الأوجه. وما التدخل العسكري القوي والجزاءات والملاحقة الجنائية سوى جزء واحد فقط من الحل. وإذا كنا نريد وقف تجنيد الشباب وعودتهم مرة أخرى إلى مجتمعاتنا، يكتسي اتخاذ تدابير للوقاية والقضاء على نزعة التطرف أهمية أكبر.

وهذان الجانبان يشكلان جانبين في غاية الأهمية من جوانب استجابة ألمانيا في مجال مكافحة الإرهاب. وتعمل حكومتنا على المستوى الوطني بالتعاون مع المجتمع المدني والمؤسسات الدينية والمنظمات غير الحكومية. وأحد الأمثلة على هذا النهج الشامل هو برنامج ”الديمقراطية المباشرة“ الذي ينشئ شبكات وقاية إقليمية ويقدم المشورة للأعضاء السابقين في الجماعات المتطرفة ويمول مؤسسات المجتمع المدني التي تنشط في مجال مكافحة التطرف. وتشجع تلك المؤسسات الشباب على الوقوف ضد الأفكار المتطرفة، ومساعدة أقرانهم المتضررين.

وعلى المستوى الدولي، يظل التعاون حاسما. وتواصل ألمانيا، جنبا إلى جنب مع شركائها، التصدي للظروف البنيوية المواتية للتطرف المصحوب بالعنف في جميع أنحاء العالم. وتهدف مبادراتنا المختلفة في أفريقيا والشرق الأوسط إلى تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المواتية والتخفيف من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى التطرف. ولا يشكل توفير فرص عمل للشباب وتحقيق الاندماج الاجتماعي للاجئين والمهاجرين، وكذلك البرامج التعليمية الجماعية، سوى بعض مجالات التركيز. وتشمل بعض الأمثلة على تلك المبادرات دعمنا للمنظمات الشريكة في مصر لمساعدة الشباب في الحصول على عمل وتنظيمنا لأنشطة تعليمية وأخرى لما بعد الدوام المدرسي للأطفال والشباب اللاجئين في شمال العراق ودعمنا لمجموعات ومرافق الشباب، إلى جانب المدارس ومؤسسات التدريب المهني، في مالي.

وتشكل مناقشة الصلة الهامة بين الشباب ودورهم في التطرف المصحوب بالعنف خطوة أولى جيدة في تحليل وضعنا الحالي وما تقوم به مختلف الأطراف الفاعلة. ومع ذلك، حان الوقت الآن للعمل من أجل ضمان عدم تحول شباب اليوم إلى إرهابيي الغد. وإننا بحاجة إلى العمل معا لإعادة الشباب المعرضين للخطر مرة أخرى إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. ونحن بحاجة إلى نزع سلاح هؤلاء الشباب والشابات الذين استدرجتهم الجماعات المتطرفة والإرهابيون وتخليصهم من الفكر المتطرف وإعادة إدماجهم.

وسيشكل دمج الشباب في جهودنا الجماعية الرامية لمواجهة التطرف المصحوب بالعنف أفضل وسيلة لبناء مجتمعنا وتعزيز السلام بصفة عامة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي أن أشكر الأردن على اتخاذه مبادرة عقد هذه المناقشة المفتوحة برئاسة ولي العهد سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني. وقد أوضح الأمين العام والسيد بيتر نويمان والسيد سكوت أتران أهمية هذه المناقشة، من خلال إبراز دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وتعزيز السلام. ونحن نرحب بحقيقة إعطاء مجلس الأمن هذه المسألة ما تستحقه من اهتمام.

إن لكسمبرغ تؤيد تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وسأقدم بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا، وكما قال رئيس وزرائنا خلال جلسة مجلس الأمن (انظر S/PV.7272) المكرسة للتصدي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، يجب أن نكثف جهودنا الرامية إلى منع الجنوح نحو التطرف، والذي قد يقود الشباب إلى الإرهاب، ومواجهة التطرف المصحوب بالعنف. وقد أقامت المفوضية الأوروبية في أوروبا شبكة للتوعية بمخاطر نزعة التطرف والتي تعمل على مستوى المجتمع المحلي. وبصفة لكسمبرغ رئيسة مجلس الاتحاد الأوروبي، وهي مهمة ستتولاها خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥، فإنها ستضمن

متابعة تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي الرامية إلى مكافحة نزعة التطرف وتجنيد الإرهابيين.

وعلى المستوى الوطني، تنفذ وكالاتنا ذات الصلة استراتيجية للوقاية من نزعة التطرف. وتم تأسيس شبكة للتوجيه والتوعية بالتعاون الوثيق مع الهياكل التعليمية والسجون في بلدنا والطوائف الدينية، وبدعم كامل من جمعية الصليب الأحمر.

وتحدد الورقة المفاهيمية (S/2015/231، المرفق)، التي عممتها الرئاسة الأردنية قبل هذه المناقشة، بشكل صحيح الأسباب الجذرية الرئيسية التي تؤدي إلى تطرف الشباب. والشباب الذين يسعون إلى الإحساس بالهوية والانتماء إلى فئة اجتماعية معرضون بشكل خاص لهذه الظاهرة. وقد وصف السيد نويمان ببلاغة صباح اليوم الإحساس بالتهميش كشرط مسبق للجنوح نحو التطرف، وهو ما يتضح من عدد الشبان الذين يغادرون أوروبا للقتال إلى جانب تنظيم داعش، والمنظمات الإرهابية المتطرفة الأخرى.

ولمواجهة صعود التطرف المصحوب بالعنف ومنع استغلال الشباب، من الضروري، في رأينا، الاستثمار في تطوير الشباب أنفسهم وفي رفاهيتهم. ورغم أنه يجب علينا تجنب تبسيط الواقع، يسهم عدم وجود آفاق وفرص اقتصادية، بما في ذلك عدم وجود فرص عمل للشباب، بلا شك في إيجاد أرضية خصبة لتطرف الشباب. وتعود الصلة بين التطرف المصحوب بالعنف، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلى الرابط الأوسع نطاقا القائم بين الأمن والتنمية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

وكما أكد الأمين العام صباح هذا اليوم، يجب علينا الكف عن اعتبار الشباب مجرد خطر أمني محتمل. بل على العكس من ذلك، علينا أن نعترف بهم كعوامل للتغيير وكفاعلين في بناء السلام والتنمية. ويجب أن نعطي الشباب الفرصة لإظهار قدراتهم من خلال تعزيز مشاركتهم الكاملة في حياة المجتمع.

ومن هذا المنطلق، تلتزم لكسمبرغ، على مستوى لجنة بناء السلام، بدعم السلطات الغينية في سياستها الرامية إلى تعزيز فرص العمل وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب، وبناء مجتمع شامل للجميع. وتركز سياستنا في مجال التعاون الإنمائي بوجه خاص على التعليم والتدريب المهني للشباب. وبهذا المعنى، تعمل لكسمبرغ، جنبا إلى جنب مع بلغاريا وبنما ومجموعة أصدقاء الأطفال وأهداف التنمية المستدامة، بدعم من اليونيسيف، على ضمان أن تراعي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بشكل كامل الاحتياجات والإمكانات الخاصة للأطفال والشباب بشكل عام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد سارير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد ملديف، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا للأردن، الدولة التي تترأس المجلس، على أخذه زمام المبادرة لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع مهم كهذا. كما نشكر الأمين العام على مشاركته في هذه المناقشة. لقد قرأنا باهتمام كبير الورقة المفاهيمية (S/2015/231، المرفق) التي عممتها المملكة الأردنية الهاشمية ونرحب بالدعوة إلى إجراء تحليل أكثر تعمقا لهذه المسألة بمعرفة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

عندما نتحدث عن التطرف المصحوب بالعنف، والإرهاب والصراع، من المحزن أن نلاحظ أن الشباب يشكلون دائما جزءا من الصورة إلى حد ما. ونحن نشاهد لقطات مرعبة في الأخبار لأطفال من ضحايا العنف، كما تجلى في المجزرة التي وقعت في العام المضي في مدرسة في بيشاور في باكستان؛ واختطاف مئات الأطفال على يد جماعة بوكو حرام في نيجيريا؛ وشن هجوم على حافلة مدرسية في اليمن، وقتل مراهقين في الضفة الغربية؛ وقصف ملعب كرة

قدم في بغداد. وكما أشار مسؤول باكستاني بشكل مؤثر، ”كلما صغر النعش، زاد الشجى والحزن“.

إن اجتياح آفة الإرهاب للعالم يسلب الأطفال الأبرياء طفولتهم وآباءهم وأخواتهم وإخوانهم، بل وأحيانا حياتهم القصيرة الأجل للغاية قبل الأوان. وفي جميع أنحاء العالم، يفقد الأطفال الإحساس المقدس بالأمان لدى سيرهم في الشارع وذهابهم إلى المدرسة وسعيهم إلى تحقيق أحلامهم. وذلك يؤثر علينا جميعا: فأعمال الإرهاب تخل بالسلم والأمن الدوليين وتقوض الحقوق غير القابلة للتصرف للأطفال.

وينضم وفد بلدي للوفود الأخرى في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكن بأي شكل من الأشكال تبرير الإرهاب وغيره من أشكال التطرف المصحوب بالعنف.

وينبغي ألا يرتبط بأي دين أو عرق أو عقيدة أو لاهوت أو قيم أو ثقافة أو مجتمع أو مجموعة بعينها. ولا يمكن أن يكون ظاهرة محلية ترتبط بأمة ما.وتدين حكومة ملديف الأعمال التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي، التي تغذي خطاب العنف وتدعو إلى التطرف بين الشباب.وندين بأشد العبارات الأعمال غير الإسلامية التي تقوم بها هذه الجماعية المعادية للإسلام، وتجنيدها للشباب بغرض إشراكهم في النزاعات وارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق أشخاص أبرياء.

ولن نسمح للعناصر المتشددة والمتطرفة هذه باختطاف الإسلام، دين السلام والرحمة، بغرض إدامة الكراهية والعنف،مثلما لن نسمح لهؤلاء المتطرفين بنشر الجهل والدعوة إلى الكراهية وإفساد الشباب.وما فتئت ملديف تدعو دائما إلى غرس قيم الإسلام الحقة – المتمثلة في التفاهم والاحترام والتسامح والحوار المتبادل – في مجتمعنا.وعلى وجه الخصوص، تحث ملديف على نشر القيم الاجتماعية والإسلامية والمبادئ الفاضلة بين الشباب.

وبعد مضي ما يزيد على ٢٥ عاما منذ اعتماد الجمعية العامة اتفاقية حقوق الطفل، فإن من المفزع أن نسمع عن الدور المستمر للشباب في أعمال التطرف العنيف.وقد تعهدنا نحن أمم العالم بتوفير حياة أفضل للأطفال عند توقيعنا على تلك الاتفاقية التاريخية،ولا يمكننا أن نخيب أملهم.

إن تحويل الشباب إلى متطرفين لأكثر إثارة للفزع من إيذاء الأطفال.كما أن الشباب، ولا سيما الباحثين منهم عن الشعور بالانتماء أو الغاية أو الهوية، هم الأشد عرضة لتضليل تلك الأفكار أو الأيديولوجيات العنيفة، التي تغرس التطرف في عقول الشباب وتعمل على تجنيدهم لخدمة غرض بعينه ثم تمضي إلى نشرهم بوصفهم جنودا أطفالا أو مقاتلين إرهابيين أو شركاء في ارتكاب الجرائم العنيفة.وتعارض ملديف بشدة، بوصفها طرفا في البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، وتحث الدول على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع إنتهاء الأطفال إلى مصير كهذا.

وتلتزم حكومة ملديف بتمهيد السبيل لزيادة مشاركة الشباب في بناء الأمة وتهيئة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لهم.ونحن ملتزمون بتمكين الشباب في بلدنا، فضلا عن تنفيذ برامج وآليات أفضل لحمايتهم.

ولكي نعيد شبابنا مرة أخرى من الصفوف الأمامية للقتال إلى فصول الدراسة، فإن علينا أن نضع خطة لذلك في الأجل الطويل.ويمثّل الاستثمار في التعليم أولا جزءا بالغ الأهمية من ذلك الحل.فالتعليم أداة فعالة في تمكين الشباب من تحديد مستقبلهم.ثانيا، إن علينا إيجاد فرص للشباب تمكّنهم من إيجاد معنى وغاية لحياتهم في مساع أخرى – على سبيل المثال، عن طريق التدريب على مهارات الشباب وبرامج التدريب المهني.ثالثا، إن علينا بناء مجتمعات قوية وقادرة على توفير

الدعم ليترعرع فيها شبابنا. وما دام أطفالنا يتعلمون منا نحن الكبار، فإن علينا أن نكون لهم القدوة الحسنة التي يتأسون بها.

لقد أصغينا بانتباه وأحطنا علما بما ذكرته الدول الأعضاء اليوم عن المبادرات المتصلة بإشراك الشباب في بناء السلام. ومع ذلك، وإذ نناقش الحلول، فإن علينا ألا ننسى إشراك الشباب أنفسهم في ذلك. وعلينا الاستفادة من خيالهم وتفاؤلهم وطاقتهم التي لا حد لها. فما الذي يمكن أن يعلمنا إياه الأطفال والشباب فيما يتعلق بتحقيق السلام في العالم؟

الرئيس: أُعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد سولبيرغو (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأردن على تنظيم هذه المناقشة. إن زيادة نزعة التطرف والتطرف العنيف، لا سيما بين الشباب، هي أحد المخاطر الأكثر إلحاحا التي تهدد السلام والاستقرار والتنمية اليوم.

وتلتزم سويسرا التزاما حازما بمكافحة التطرف العنيف. فهذا ضرورة أمنية تقتضي اتخاذ نهج وقائي والتصدي لتلك التهديدات على أساس اجتماعي على نطاق واسع. ويجب أن نستمع إلى تظلمات الأشخاص المعرضين لخطر التطرف والتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية، وخاصة الشباب. وعلينا أن نوفر خيارات أخرى لهؤلاء الشباب الذين تغريهم نزعة التطرف – أي الشعور بالانتماء والغاية في الحياة – على نحو ما أشار إليه الأستاذان اللذان وافيا المجلس بإحاطتيهما عند افتتاح هذه المناقشة.

ولذلك السبب تدعم سويسرا الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية. وتوفر هذه الشراكة المبتكرة بين القطاعين العام والخاص – ومقرها في جنيف – فرصا كبيرة لبذل الجهود ذات الصلة، فضلا عن تنفيذ استراتيجية طويلة الأجل بصورة جماعية ترمي إلى منع التطرف بين الشباب والشابات. ونحن على استعداد للعمل بنشاط على دعم حملة التوعية التي أطلقها الصندوق في مؤسسات القطاع الخاص بشأن ضرورة العمل المشترك لإيجاد فرص عمل للشباب.

وأود أن أوضح كيف تعمل سويسرا على تكامل التدابير الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف على صعيد سياساتها المحلية وسياساتها الخارجية على حد سواء. فعلى الصعيد المحلي، تهدف الإجراءات التي تتخذها سويسرا من القاعدة إلى القمة إلى تمكين المجتمعات المحلية – أي السكان أنفسهم – من الوسائل التي تعينهم على العمل. وتضطلع السلطات السويسرية الإقليمية والمحلية، فضلا عن العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الدينية، بدور نشط في تهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية متسامحة. فشركات القطاع الخاص توفر فرص العمل والتدريب المهني. ويوفر التدريب المدفوع التكلفة مزايا هامة: إذ يتيح للموظفين والمتدربين وضعا معترفا به يساعد على بناء الثقة بأنفسهم.

ويرشد هذا النهج التصاعدي من القاعدة إلى القمة أيضا نهج السياسة الخارجية لسويسرا، الذي يشمل مجموعة واسعة من التدابير المتعلقة بالتنمية وبناء السلام الرامية إلى زيادة قدرة المجتمعات على التكيف، على سبيل المثال: عن طريق توظيف الشباب في قيرغيزستان، وتسريح الجنود الأطفال في ميانمار، والتدريب المهني في تونس.

وأود أن أختتم بياني بتناول مسألتين محددتين بشأن الصلة بين الشباب والتطرف العنيف. لقد أعربت سويسرا في مرات عديدة عن قلقها إزاء تدابير مكافحة الإرهاب التي تجرّم أي عمل إنساني أو اتصال للأغراض الإنسانية مع الجماعات المسلحة التي ينظر إليها على أنها متطرفة. والأطفال الذي يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها تلك الجماعات هم الأكثر تضررا من العواقب الوخيمة المترتبة عن تلك التدابير، وهم الذين يعانون منها على نحو مباشر. وينبغي أن تأخذ

سياسات مكافحة الإرهاب – التي غالبا ما تسعى إلى حماية أشد الفئات ضعفا – بمثل هذه الآثار بعين الاعتبار.

وأخيرا، لا تولي عملية سن التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب اعتبارا كافيا لحقيقة أن الأشخاص الذين يُزعم ارتكابهم جرائم الإرهاب قد يكونون دون سن الثامنة عشرة. وعلى سبيل المثال، تنص العديد من الاستراتيجيات المعنية بمكافحة الإرهاب، على عقوبات بالسجن والحبس الانفرادي لفترة طويلة، الأمر الذي ينتهك حقوق الأفراد في المحاكمة العادلة، وتترتب عنه أيضا آثار نفسية مدمرة على الأطفال. وعليه، ينبغي النظر إلى التشريعات الجنائية المعنية بمكافحة الإرهاب على أساس الحالة الخاصة للأطفال حتى يتسنى إدماج المعايير الدولية لقضاء الأحداث في تلك التشريعات.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): إنه من دواعي سرورنا ترؤس صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، هذه الجلسة البالغة الأهمية.

ولا شك في أن حرص سموه على حضور هذه المناقشة يؤكد حيوية هذا الموضوع وأهمية التوصل إلى توصيات عملية تسهم في مواجهة التحديات التي تعترض تمكين الشباب وتعزز الدور الذي يمكن أن ينهضوا به في تعزيز السلام. وأود أن أهنئكم على الجهود المتميزة لوفد الأردن الشقيق خلال رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

أجمع المجتمع الدولي في جميع القرارات على مكافحة التطرف والإرهاب بجميع صوره وأشكاله، واتفقت الدول الأعضاء في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على أن معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب هي السبيل الوحيد لاستئصاله. واستنادا إلى هذا التوافق الدولي، فإن تحقيق الهدف الذي ننشده جميعا يتطلب نهجا معمقا واستراتيجيا على المدى البعيد يأخذ في الاعتبار العوامل التي أدت إلى بروز الإرهاب. وهذا ما يلقي علينا جميعا مسؤولية مشتركة لمواجهة هذه الآفة التي تهدد مجتمعاتنا وتقوض استقرارها ووحدتها.

لقد أكدت التجربة أن الإرهاب لم ينشأ من فراغ، بل نما وتطور في بيئات هشة ساعدت في نمو التطرف نتيجة للسياسات التي لا تولي أهمية للمشاكل التي يعاني منها المجتمع، بمن فيه الشباب. فحالة اليأس التي يعاني منها الشباب هي في مقدمة الأسباب التي تلعب على أوتارها التنظيمات الإرهابية من أجل الوصول إلى أهدافها الشريرة، وتستخدمها كوقود حقيقي لتجنيد الشباب. إن الاستجابة إلى تطلعات الشباب وإقامة برامج لتوفير التعليم الذي يؤهلهم للمساهمة في تنمية مجتمعاتهم ومعالجة البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية التي من شأنها القضاء على شعورهم بانعدام الأمان والإحساس بالغبن وإشراكهم في صناعة القرارات هي الكفيلة بخلق بيئة قادرة على القضاء على التطرف وتفنيد الذرائع التي يستخدمها الإرهابيون.

إن تأثير التطرف على الشباب وخطورة النتائج المترتبة على ذلك على المستويين الوطني والدولي، في حال عدم اتخاذ الخطوات المناسبة للتعامل مع هذا الموضوع وفق ما يستحقه، يتطلب منا مواصلة البحث المعمق للأسباب التي تفضي إلى دفع الشباب إلى التطرف والعنف، والمسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي في هذا الخصوص. ونظرا للأبعاد المختلفة لهذا الموضوع، فمن غير الصائب التعامل مع التطرف عند الشباب في إطار مكافحة الإرهاب فقط، وإنما ينبغي بحثه في إطار شمولي يأخذ في الاعتبار مسببات التطرف وانضمام الشباب إلى التنظيمات الإرهابية واستخدامهم للعنف كوسيلة للتعبير عن مواقفهم.

وعندما ندعو إلى اعتماد نهج واسع لمعالجة جذور التطرف والإرهاب وأسبابه، فإن ذلك لا يتقاطع ولا يقلل من أهمية الاستجابة العسكرية العاجلة للخطر الداهم الذي تمثله الجماعات الإرهابية التي تجند الشباب. وهنا نؤكد على أهمية معالجة مسببات التطرف والإرهاب وظروف نشأهما ودوافعهما في سياق حلول شاملة تفتح أفقا لمستقبل أفضل للمجتمعات وللشباب على وجه الخصوص.

إن رعاية الشباب والاهتمام بتطلعاهم هو جزء هام من سياسات دولة قطر على الصعيدين الوطني والخارجي، إدراكا منها للآثار الفظيعة المترتبة عليهم جراء استمرار النزاعات في دول عديدة في منطقتنا، وأخص بالذكر فلسطين وسورية، وذلك نتيجة لعجز المجتمع الدولي عن التوصل إلى حلول لتلك النزاعات وفق قرارات الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي.

يشكل الأطفال السوريون أكثر من نصف عدد اللاجئين والنازحين السوريين، مما أدى إلى حرمان نحو مليوني طفل سوري من التعليم، وهو ما يعني أن سورية مهددة بفقدان جيل كامل، وإذا لم يحصل الأطفال السوريون على حقهم في التعليم سيكونون عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة. ولذلك أعلنت دولة قطر في المؤتمر الأخير للمانحين في دولة الكويت الشقيقة عن تأسيس صندوق يخصص للتعليم والتطوير المهني لصالح السوريين النازحين واللاجئين.

وإقرارا بدور الشباب في معالجة التحديات التي يواجهها العالم، بادر بلدي بعقد منتدى الشباب حول منع الجريمة والعدالة الجنائية في ٧ نيسان/أبريل الجاري، قبل انعقاد المؤتمر الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي عقد في الدوحة مؤخرا، كمبادرة لتمكين الشباب من التعبير عن آرائهم وإشراكهم في صياغة القرارات والسياسات حول قضايا منع الجريمة بأشكالها المختلفة، بما فيها الإرهاب.

وختاما، لقد كان الشباب وسيظلون هم المحرك الحقيقي للتغيير. وإن عدم الإقرار بدورهم هو مغالطة للمنطق وتجاهل لدروس التاريخ. وبالتالي فإن عدم توفير البيئة المواتية لإشراك الشباب في جميع أوجه الحياة سيكون ثمنه باهظا للدول وسينعكس على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد مندوثا – غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): نشكر الوفد الأردني على تنظيم هذه المناقشة المهمة. نشارك هنا اليوم ونحن على اقتناع راسخ بالدور الرئيسي الذي يتعين على الشباب الاضطلاع به في تحقيق الديمقراطية وتعزيز السلام.

ما برح العالم ينظر بقلق إلى التهديد الخطير الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف على السلام والأمن الدوليين والتمتع بحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول، والاستقرار والرخاء العالميين، وبالطبع تهيئة الفرص لتنمية الشباب. وكما جرى التأكيد مجددا في القمة الأيبيرية – الأمريكية الأخيرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فإن شباب اليوم هم أفضل جيل تعليما ومهارة في التاريخ، ومع ذلك فإنهم يواجهون العديد من التحديات في مجالات مثل العمالة والرعاية الصحية والتنقل والمشاركة، وصعوبة الوصول إلى التعليم الأكثر شمولا وتنمية المعرفة والابتكار. لذلك، يتعين علينا التعامل مع حقيقتين: أولا، نمو السكان، ولا سيما الشباب في سن العمل، وهو ما يشكل المحرك الاقتصادي والديمغرافي لمنطقتنا في السياق العالمي الحالي؛ وثانيا، تطوير التكنولوجيا، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتتشرف كوستاريكا بأنها نظمت، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، مؤتمر القمة العالمي للشباب، الذي عقد في سان خوسيه في آب/أغسطس ٢٠١٣، الذي أكد، في وثيقته الختامية، على أن الشباب يقومون حقا بتحويل عالم اليوم ويجعلون من أنفسهم قوة دافعة للتقدم. كما سلط مؤتمر القمة

الضوء على الحاجة إلى تحسين الديمقراطية بوصفها آلية أساسية لضمان المشاركة الكاملة للشباب في عمليات اتخاذ القرارات وعلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات من شأنها تعزيز تمكينهم على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية. لذلك من الملح أن نركز على تعزيز وتمكين الوصول الحقيقي والحر والمنصف إلى المعرفة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن شأن ذلك كفالة أن يكون بإمكان الشباب في الآن نفسه الاستفادة من التقدم الاجتماعي والقيام بأدوار رائدة فيه، وهي عملية لن يكون دورهم فيها ببساطة دور المتفرج، إنما يمكن أيضا أن يقوموا فيها بدور مولدي الرضا وما له من عمق وتأثير اجتماعيا وسياسيا وثقافيا.

أكد رئيس جمهورية كوستاريكا، السيد لويس غييرمو سوليس ريفيرا، على التقيد بالالتزام المستمر تجاه الشباب، وإشراك الشباب بشكل مباشر في عملية اتخاذ القرارات على أعلى المستويات وكفالة مشاركتهم الكاملة في المواقع الحكومية والسياسية الأساسية بالنسبة لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع. ونظرا لما اتخذ من إجراءات، قام الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات على سبيل المجاملة بتعيين رئيسنا راعيا للشباب وتكنولوجيا المعلومات، وهو تعيين سوف يعلن رسميا في حزيران/يونيه هذا العام. والغرض من هذا هو تشجيع المجتمع الدولي والقطاع الخاص والمجتمع المدني المنظم ومهنة التدريس على إتاحة تنمية المهارات للشباب ووصولهم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بصرف النظر عن واقعهم أو بيئتهم الاجتماعية. وفي هذا الصدد، جرت بالفعل الإشادة بكوستاريكا لمشاركتها وانخراطها بلا كلل في المسائل المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني وحماية الطفولة في العصر الرقمي، وإدخال تغييرات هامة ومبتكرة على تشريعاتنا المحلية سعيا إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في حماية الطفولة والشباب.

وعلى الرغم من المعوقات التعليمية والاجتماعية - الاقتصادية التي تواجه العديد من الآلاف من الشباب في جميع أنحاء العالم، فإنهم مع ذلك يمثلون قطاعا من المجتمع أحرز أكبر قدر من التقدم في مجالات أساسية لإحداث التغيير، مثل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها المتطور في العصر الرقمي. غير أن إدماج أو استبعاد الشباب لا يمكن أن يعزى ببساطة إلى ما يسمى بالفجوة الرقمية، بالنظر إلى أن استخدام الإنترنت وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ليس ضمانا لإدماجهم الحقيقي والأصيل في المجتمع الرقمي أو شبكات القوى الرئيسية التي تشكل هوياتنا وقيمنا المشتركة. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز قدرة الشباب على توليد الرضا أمر أساسي إذا أردنا فتح الطريق أمام خيارات جديدة لهم للانخراط في المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية والثقافية.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة رئيسية في العمليات التعليمية وجزء أساسي من طريقة التعليم اليوم بوصفها أداة عملية تسمح للشباب بالمشاركة على نحو أكثر إنصافا في عملية التنمية المستدامة والتخلص من الفقر والمساهمة في المجتمع والتنمية الحقيقية وصون السلام وتعزيزه.

وفي ذلك الصدد، يعد التعليم بلا شك الاستثمار الأكثر قيمة في تنمية الأفراد والمجتمعات وتحقيق الوئام فيما بينها وفي بناء ثقافة السلام، وهو ما ينبغي أن تعززه الحكومات وتشجعه وتكفله كحق في ضمان الحراك الاجتماعي والممارسة الكاملة للحقوق الأخرى.

ولا تزال كوستاريكا تفخر بقرارها بإلغاء الجيش عام ١٩٤٨. ويكتسي ذلك القرار أهمية أساسية لبلدنا إذ أسفر عن تحرير المزيد من الموارد لتخصص للتعليم ونظام الضمان الاجتماعي. إنه الأساس لتعزيز بناء مجتمع قائم على المعرفة، والسعي إليه حتى يومنا هذا، حيث يشارك الشباب في شبكات

الطاقة الاجتماعية بشكل متزايد، من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ويتمكن من اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن تعزيز القيم والهويات المشتركة.

كما أن الإدماج الكامل للشباب في مواقع السلطة الحقيقية حاسم الأهمية في إبرام اتفاقات بين الأجيال تتيح لمجتمعاتنا اتخاذ مواقف جديدة ووجهات النظر وتوفر سبلا جديدة للتعايش السلمي بين الشعوب وأشكال جديدة من الحوار والتفاهم ستمكننا من الاعتراف ببعضنا البعض، والعمل كمواطنين في عالم نصبو إلى بناء السلام وصونه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب): أود في البداية أن أهنئ صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني على هذه الجلسة الهامة التي يوليها بلدي أهمية كبرى والمتعلقة بدور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وتعزيز السلام.

إن شباب اليوم هم رجال الغد. وآمال الشعوب معقودة عليهم. إن هم صلحوا صلح حال أمتهم وإن هم انحرفوا انحرف أيضا حال أمتهم. يؤسفنا اليوم ما نراه من انجراف بعض الشباب المغرر بهم للقتال في صفوف داعش والقاعدة وطالبان وبوكو حرام والشباب في الصومال. ويؤسفنا أيضا رؤية أطفال يجندون للقتال أو للقتل في مناطق النزاع. لكن قبل معاتبتهم من المسؤول؟ وكيف وصل بهم الحال إلى أشكال ما نراه اليوم من تطرف مصحوب بالعنف يقوض جهود السلام والوئام؟ والإجابة عن هذين السؤالين ستضعنا على طريق الصواب لتحليل هذا الخطر المحدق. لكن يجب ألا ننسى أن هذه الفئة مستهدفة من جانب المجموعات الإرهابية، والقوى الظلامية بشتى الوسائل: المالية والإغرائية والاستخدام المنحرف للتقنيات المعلوماتية الحديثة من إنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي. ذلك أن الكثير من الشباب الملتحقين ببؤر النزاعات تم استقطابهم عن طريق الإنترنت حيث فوجئت عائلات ميسورة ليس فقط في الوطن العربي ولكن أيضا من دول غربية بالتحاق فلذات أكبادهم بداعش في العراق وسورية ولم يصدقوا هذا الكابوس المزعج. لذا وجب العمل على تحصينهم من هذا الفيروس الفتاك. كيف؟، هو السؤال المحوري لهذا الموضوع الجوهري.

أولا الدولة والمجتمع والأسرة هم المسؤولون. إن إصلاح المناهج التعليمية بما يتماشى مع ظروف العصر والانفتاح على الثقافات الأخرى ونشر قيم التسامح والمواطنة، أشياء تقوي مناعة الشبابا أمام أية مغريات. كما يجب أيضا تطبيق التعليم الإجباري للجنسين. قد يتفاجئ البعض من حديثي عن التعليم الإجباري للاعتقاد أن هذا الأمر فيه تجاوز. أقول، هناك بلدان عديدة لم تبلغ بعد هذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية. ولا تزال عدد من الأسر تحرم البنات من الالتحاق بالمدارس ويحصرون دور المرأة في الأمومة، متناسين بجهل أن التعليم يجب أن يكون حقا مكفولا للجنسين. كما قال الشاعر الأم المدرسة إن أعددها أعددت شعبا طيب الأعراق. لأن دور الأسره في تحصين الطفل ونشأته يكفل له المناعة من اتباع الأفكار المتطرفة.

كذلك يجب محاربة ظاهرة التسرب المدرسي، أن كثيرا من الأطفال والشباب يعزفون عن متابعة دراستهم وبالتالي يجدون أنفسهم في أحضان الانحراف، تتلقفهم جماعات الإجرام والمخدرات مما يجعلهم لقمة سائغة في أيدي جماعة الجريمة المنظمة. وينتهون بأيدي الجماعات المتطرفة. وتستغل هذه الأخيرة احتياجهم المادي وميولهم للجريمة، ثم يتم تجنيد هؤلاء كمقاتلين أجانب. ويوجد حاليا ضمن صفوف داعش أفراد من أكثر من ٨٠ دولة حسب بعض التقارير.

صدر عن مؤسسة الفكر العربي عام ٢٠١٣ تقريرا يذكر فيه أن المنطقة العربية تواجه تحديا كبيرا يتمثل في الحاجة الماسة إلى توفير ٨٠ مليون وظيفة بحلول ٢٠٢٠. كما نبه المدير العام

لمنظمة العمل الدولية السيد غي رايدر إلى أن استمرار البطالة في صفوف الشباب العربي يهدد استقرار المنطقة. إن البطالة أيضا عامل تستغله الجماعات المتطرفة لاستقطاب الشباب بالخطاب التحريضي. كما أن انسداد الآفاق في وجه الشباب وتوالي النكسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعدام الحوكمة واليأس والتذمر والحروب يفضي بالكثير إلى ركوب المخاطر والأمواج للهجرة السرية بحثا عن غد أفضل. هؤلاء أيضا تتربص بهم مافيا الاتجار بالبشر لينتهوا في صفوف داعش والقاعدة وغيرهما.

لذا وجب الاهتمام بالشباب وتوفير ظروف العيش الكريم لهم بتوفير فرص عمل لهم. في المملكة المغربية، وبمبادرة من جلالة الملك محمد السادس تم إقامة مركز لتدريب الأئمة والداعيات، جلهم من الشباب والشابات، حتى يتمكنوا عند تخرجهم من تلقين تعاليم الدين السمحة المبنية على الوسطية والاعتدال للآخرين بمن فيهم الشباب. وقد استفاد من هذا التدريب شباب من أفريقيا وأوروبا في إطار اتفاقيات التعاون في المجال الديني بين حكوماتهم والحكومة المغربية. كما أولت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حيزا هاما لتدريب الشباب، بما في ذلك الميداني المعلوماتي. وكذلك عبر إنشاء برلمان الطفل، يناقش فيه الشباب اليافع مواضيع الساعة مما يجعل هذا البرلمان منصة للتنبيه لمخاطر التطرف وغيرها. وكذلك تم إنشاء قناة تلفزيونية تعنى بالشباب وتنبه لمخاطر التطرف والخطاب التحريضي وتنبه لسلبيات ومخاطر بعض مواقع الانترنت التي يستعملها المتطرفون للإيقاع بضحاياهم من الشباب. وبذلك، يمكن مكافحة التطرف ودرء مخاطره. إن الشباب الصالح، وقد تحصن بتعليم منفتح، يستطيع أولا الدفاع عن أفكاره ثم الإقناع وإعطاء المثال لأقرانه.

كما بوسعه فعل المعجزات بتمكينه من أخذ زمام المبادرة والمسؤولية. وفي الختام، أود أن أعبر عن دعم المملكة المغربية للمقترح الذي تقدم به سمو الأمير هذ الصباح من أجل تنظيم المؤتمر الدولي الأول للشباب بشأن بناء السلام المستدام. فهذا المؤتمر مهم جدا في موضوعه، وخاصة في التوقيت الذي جاء فيه، كما يطيب لي أن أعبر عن دعم بلدي لمقترح الوزير الإسباني بتعيين ممثل للأمين العام معني بدور الشباب في مكافحة التطرف.

الرئيس: أعطى الكلمة الآن لممثلة كينيا.

السيدة غريغنون (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الوفد الكيني، أود أن أهنئ الرئاسة الأردنية على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف، وتعزيز السلام. ونود أيضا أن نشيد بكم للطريقة التي أدرتم بها شؤون المجلس خلال شهر نيسان/أبريل، الذي أجريت فيه مداولات هامة وتحققت فيه إنجازات.

ونود أيضا أن نشكركم على الورقة المفاهيمية المفصلة (S/2015/231، المرفق) التي استرشدنا بها في مناقشة اليوم. ونقدر الالتزام الذي أبداه صاحب السمو الملكي ولي العهد الأردن في رئاسة الجلسة الصباحية شخصيا. وفي الواقع، كان رئيس بلدي، الرئيس أوهورو كينياتا، في المملكة الأردنية الهاشمية منذ أيام قليلة، حيث حضر وزملاؤه اجتماع التنسيق بين بلدان القرن الأفريقي الذي يركز على مكافحة الإرهاب والتطرف.

كما أود أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الشاملة بشأن الموضوع، فضلا عن المتكلمين الرئيسيين على تعليقاتهما الثاقبة.

وأود أن أعلن تأييدنا للبيان الذي أدلي به السفير تيتي أنطونيو بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، وأن أضيف بعض آرائنا الخاصة بصفتي الوطنية.

وينوه وفد بلدي مع شعور بالارتياح بجهود مجلس الأمن المنسقة للتصدي للتطرف المصحوب بالعنف من خلال قرارات عديدة، ويشيد بالمجلس على جهوده الحالية، باعتباره راعي السلام والأمن الدوليين، الرامية إلى القضاء على التهديدات التي تمثلها الجماعات المتطرفة التي تمارس العنف في جميع أرجاء العالم.

إن مناقشة اليوم تتسم بأهمية خاصة لكينيا. وكما يعلم المجلس، فإن كينيا وغيرها من البلدان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ظلت معرضة للتطرف المصحوب بالعنف في الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها بشكل رئيسي حركة الشباب، وهي إحدى الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة التي تنطلق من الصومال. وخير مثال على ذلك الهجوم الأخير الذي استهدف الطلاب المسيحيين في كلية غارسيا الجامعية، وقتل فيه ١٤٨ شابا. ووقع الضرر على الشباب بشكل أساسي – وفعلا، في هذه الحالة كان الجناة والضحايا على السواء من الشباب. وهدف ذلك العمل على نحو أساسي إلى إصابة كينيا ومستقبلها بالشلل. وخرج مرتكبو الإرهاب لمجرد القتل، بصرف النظر عن أهدافهم. وتدل تجربتنا على أن نفسية الجناة مفتقرة إلى أي شكل من أشكال الضمير الحي أو الإنسانية. وفي هذه المرحلة، هم ليسوا سوى آلات للقتل. ولذلك السبب من الأمور الجوهرية بذل جهود وقائية تهدف إلى وقف الشباب قبل بلوغ تلك المرحلة.

واليوم، تعاني معظم مناطق العالم من زيادة غير مسبوقة للتطرف المصحوب بالعنف، الذي يستهدف بشكل رئيسي أهم شرائح مجتمعنا وأشدها عرضة للخطر – وهم الشباب، الذين يجري استدراجهم للتخلي عن مستقبلهم الواعد باعتبارهم مواطنين يتحلون بالمسؤولية. ويعتبر الشباب العامل الرئيسي لتحقيق الاستقرار في المستقبل للأسر والمجتمع والدول. ولا بد من التصدي الآن لمحاولات دفع الشباب نحو الاتجاه إلى التطرف بغية وضعهم على طريق مأساوي للعنف والتدمير على أساس المعتقدات الأيديولوجية، بهدف تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي السريع خارج نطاق القواعد المقبولة. ومن يستدرجون الشباب إلى التطرف استغلوا المظالم المشتركة. والكثير من تلك المظالم ذكر اليوم، ولن أضيف إليها سوى مظالم مثل اليأس وأوجه الإجحاف المتصورة والتهميش، وكلها يمكن أن تساعد في دفع الشباب نحو التطرف وحشدهم من أجل أية قضية، وفي أغلب الأحيان باسم الدين. ونحن ندين تلك الأعمال بأقوى العبارات ونعلن أنه لا بد من معالجة الأسباب.

ويرى وفد بلدي أن بوسعنا معا التغلب على التطرف المصحوب بالعنف ومساعدة الشباب على المقاومة الفعالة لإغرائه ولإغواء الراديكالية. ويمكننا مساعدتهم ليصبحوا روادا وأصحاب مصلحة رئيسيين في مكافحة ذلك التطرف بمعالجة الظروف المفضية إلى انتشار التطرف وإلى انتشار الإرهاب، على النحو الوارد في الركيزة الأولى لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وبطريقة شاملة للجميع تشرك الشباب أنفسهم في كل مراحل العملية، وبذلك يمكننا فعلا أنشاء مجتمعات خالية من التطرف المصحوب بالعنف. وذلك يتطلب إعادة النظر في الطريقة التي نتعامل بها مع الشباب ونعاملهم بها في حوارنا الحكومي الدولي والخطاب الوطني والمحادثات المحلية. وينبغي النظر إلى الشباب على نحو أكبر باعتبارهم يمثلون فرصة لدحر التطرف المصحوب بالعنف والراديكالية. وللقيام بذلك العمل، علينا تمكين الشباب بمختلف الأدوات لكي يتسنى لهم مجابهة جدول أعمال التطرف المصحوب بالعنف. وينبغي أن يشمل ذلك طرح خطاب قوي مضاد يمكن أن يقبلوه.

وأطلقت حكومة كينيا مبادرات استراتيجية مختلفة ترمي إلى وضع الشباب في صدارة مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وإلى تعزيز السلام بتشجيع القدرة على الصمود في

وجه التطرف. وتشمل التدابير التي اتخذناها ونقوم بتنفيذها، أولا، وضع سياسات للتعليم تضمن توفير أقصى حد للفرص التعليمية لجميع الشباب في المراحل الابتدائية والثانوية والعليا، باعتبارها درعا واقيا من التطرف. وهي تشمل سياسات محددة للتثقيف والتوعية تستهدف من هم أشد عرضة لخطر التطرف المصحوب بالعنف، وبرامج مبتكرة ترعى الشباب من خلال تطوير المواهب. كما بدأت برامج لتنمية الشباب تدرس الشباب عن التعايش السلمي.

ثانيا، أنشأنا أيضا صندوقا خاصا، يعرف بصندوق أويزو، يسعى لتوسيع إمكانية الحصول على التمويل وتشجيع المؤسسات التجارية التي تقودها النساء والشباب وذوو الإعاقة. ويوفر الصندوق فرص التوجيه بغية تمكين الشباب من الاستفادة من أفضليه نسبة الـ ٣٠ في المائة المخصصة لمشتريات الحكومة من خلال برنامجها لبناء القدرات. وهو إحدى الوسائل لإيجاد فرص العمل.

ثالثا، تولي الحكومة في الوقت الحالي اهتماما ماليا مستمرا لزيادة التركيز على أولويات التحول الاقتصادي، التي من المرجح أن تحدث أكبر تأثير على التمكين الاقتصادي للشباب. وتشمل هذه الأولويات الاستثمارات في تكنولوجيا الإعلام والاتصالات، والتحول الزراعي والأمن الغذائي؛ وفي وسائل النقل الحديثة واللوجستيات؛ وفي توفير إمكانية الحصول على الرعاية الصحية للجميع؛ وفي تعزيز شبكات الأمان الاجتماعية من أجل تخفيف الأعباء على الأسر المعيشية.

رابعا، يزاول المجلس الوطني للشباب وصندوق الشباب أعمالها بشكل كامل ويعملان على الإشراف على الجوانب البرنامجية لخطة التحول الاقتصادي، التي، ضمن أمور أخرى، تدعو إلى تعزيز الدعم لنقل السلطات الإدارية والموارد بهدف النهوض بإيصال الخدمات إلى مستوى القواعد الشعبية.

خامسا، بدأت الحكومة، من خلال خدمتها الوطنية للشباب، برامج تسعى لإعادة تأهيل وتوجيه الأطفال والشباب المعوزين المعرضين لخطر الاتجاه إلى الطرف والتجنيد. وهؤلاء تمكنهم خطة الشباب بالقيم التي تمنحهم إحساسا بالهوية والانتماء والاتجاه، فضلا عن تعزيز القيم الوطنية للتسامح والوطنية والولاء والوحدة.

سادسا، إن الحكومة ملتزمة أيضا بإنشاء شراكات مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقادة الدينيين، وبإشراك أصحاب المصلحة الآخرين للمحافظة على الانخراط الإيجابي للشباب المعرضين للخطر.

سابعا، أطلقنا مبادرات للتعاون الإقليمي والعمليات الأقاليمية للتبادل بين الشباب، التي تهدف إلى تطوير وتعزيز تفاهم مشترك بشأن معالجة المسائل المتصلة بالشباب بغية النهوض بالقدرة على الصمود في وجه التطرف والمشاكل الاجتماعية الأخرى. وهذا الأمر ينطوي على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات التي يمكن أن تساعد الشباب على تمكين أنفسهم في مجابهة الراديكالية والتطرف.

ثامنا وأخيرا، تعزيز قدرات سلطات السجون الكينية للتعرف على الحالات المعينة المحتملة للاتجاه إلى التطرف في المؤسسات والمرافق الإصلاحية، وعلى بدء برامج إعادة التأهيل التي تستهدف تلك الحالات.

ويود الوفد الكيني أن يؤكد لمجلس الأمن على أن حكومة بلدنا ستواصل بناء القدرات المؤسسية والمجتمعية، وبخاصة على مستوى القواعد الشعبية، التي يمكن أن تمكن مجموعات الشباب والنساء من مكافحة التطرف المصحوب بالعنف في مجتمعاتها المحلية، وستواصل الشراكة مع الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين وأصحاب المصلحة بغية تحديد نهج جديدة وسبل مبتكرة لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف واتجاه الأفراد إلى التطرف.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة زياد (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بتقدم الشكر للرئاسة الأردنية للمجلس على تنظيم هذه الجلسة الهامة وتعميم الورقة المفاهيمية عن دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف، وتعزيز السلام (S/2015/231، المرفق). كما أود أن أشيد بصاحب السمو الملكي على توليه رئاسة هذه الجلسة وعلى التزامه نحو قضايا الشباب. وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام ولجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية.

واليوم، هناك أكثر من بليون شاب في جميع أنحاء العالم، وهم شباب تتوفر لهم إمكانية لم يسبق لها مثيل للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات. وفي الوقت نفسه، يواجه هؤلاء الشباب تحديات عديدة تؤدي إلى تفاقم ضعفهم، حيث يعيش أكثر من ٦ ملايين شاب في مناطق هشة ومناطق نزاع وهناك نحو ٧٥ مليون شاب عاطل عن العمل.

ويمكن أن نجد الشباب على جانبي الأنشطة الإرهابية. فهم مستهدفون في مدارسهم وجامعاتهم ومنازلهم في فلسطين وليبيا واليمن وباكستان ووسط أفريقيا وكينيا، فيما يقوم الشباب باستهداف الصحفيين والسياح في باريس وتونس والسويد وبروكسل فضلا عن أماكن أخرى. وهذه الظاهرة المثيرة للقلق تؤكد أن الهجمات الإرهابية تتجاوز الحدود ولا تقتصر على بلد أو دين أو أصل عرقي بعينه وأنها تمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم.

والوقاية تبدأ من مقاعد التلاميذ في المدارس وتستمر على امتداد سلسلة الحراك الاجتماعي. والتعليم أمر محوري في بناء قدرة الأجيال المقبلة على التحمل. وينبغي أن يغرس التعليم في نفوسهم قيم المعرفة وحقوق الإنسان وفهم الآخر والانفتاح والحوار والتسامح وسيادة القانون. وينبغي أن يشجع التفكير النقدي الذي سيساعد في مكافحة التعصب والقوالب النمطية والجوهرية (نظرية فلسفية تقدم الماهية أو الجوهر على الوجود). والتعليم ينبغي أن يكون موجها لاحتياجات سوق العمل ولضمان العيش الكريم والإدماج الاجتماعي وتوسيع نطاق المشاركة في المجال السياسي العام.

وينبغي مواصلة المعركة من أجل حماية عقول الشباب من خلال التصدي لجاذبية الشخصيات الدينية المتطرفة والمتعصبة. وينبغي أن توفر المنظمات الاجتماعية العصرية القادرة على اجتذاب الشباب بديلا أفضل من أجل تثقيف وإعداد هؤلاء الشباب للوظائف القيادية ولأن يصبحوا قدوة إيجابية.

وينبغي لجميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تواصل العمل بلا كلل من أجل معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتنفيذ التام لاستراتيجيات تسلط الضوء على الترابط بين السلام والتنمية، مع التركيز القوي على احتياجات الشباب، والأهم من ذلك، وضع حد للإفلات من العقاب والمعايير المزدوجة في تنفيذ القانون وضمان تحقيق العدالة.

إن الحالة في الشرق الأوسط والعالم العربي متأثرة بالاحتلال الإسرائيلي والصراعات التي طال أمدها وانتهاكات حقوق الإنسان والأحلام المحطمة والزيادة غير المسبوقة في الإرهاب والتطرف اللذين يركزان بصفة رئيسية على الشباب الذين يمثلون ثلث سكان عالمنا العربي.

ولإدراكها أن الشباب هم شعاع الأمل بالنسبة لنا في خضم كل هذه التحديات، اعتمدت حكومة بلدي في عام ٢٠١٢ سياسة تتعلق بالشباب في لبنان، صاغها الشباب وحددوا فيها أولوياتهم في خمسة مجالات، هي: الديمغرافيا والمشاركة الاقتصادية؛ والتعليم والثقافة؛ والصحة؛ والإدماج الاجتماعي؛ والمشاركة السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن المجتمع المدني النابض بالحياة في لبنان ما فتئ يوفر منابر للحوار الشامل للجميع بين الشباب اللبناني مع الاحترام الكامل لتنوعهم الفكري. وتكفي الإشارة إلى مبادرة ”المساحة

المشتركة'' التي تهدف إلى بناء قدرات الشباب على النقاش وصياغة الحلول في سياق البرامج الوطنية والإقليمية؛ وحلقات عمل ''أديان'' التي يؤكد الشباب المشاركون فيها ومن بينهم سارة، وهي امرأة لبنانية شابة، تصميمهم على كسر القوالب النمطية ورسم صورة مختلفة للإسلام غير تلك التي يروج لها الإرهاب والتطرف.

ولن تكون هذه الرحلة، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، ناجحة إن لم يكن شبابنا شركاء لنا في وضع خطة عمل لمكافحة الإرهاب. فهم ليسوا الجيل القادم وحسب؛ وعلينا أن نشركهم الآن في شؤون الحاضر لضمان مستقبل أفضل لنا جميعا

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لوذي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشكركم وفد بلدي على عقد هذه المناقشة المهمة. إن التطرف العنيف يبرز بوصفه واحدا من أعقد التحديات في وقتنا الحاضر. فهو يودي بحياة الأبرياء ويتسبب في دمار واسع النطاق ويخل بالنظام الاجتماعي، وكذلك بهياكل الدولة. ويجعل نطاقه وطابعه وأسبابه ومظاهره منه ظاهرة عالمية، وهو أمر يتطلب فهما مشتركا وإيجاد حلول تعاونية.

ويتمثل جانب حاسم الأهمية من جوانب هذا التحدي في تغذية نزعة التطرف لدى الشباب، وهو كثيرا ما يقودهم إلى ارتكاب أعمال عنف. ولكن الشباب هم أيضا عامل رئيسي من عوامل بناء القدرة على الصمود في مواجهة هذا التهديد. ولذلك، فإننا نرحب بمبادرة الأردن لتسليط الضوء على دور الشباب في مواجهة هذا التحدي.

لقد كان الشباب عبر التاريخ محرك التغيير، سواء للخير أو الشر. فطاقة الشباب يمكن أن تولد التقدم والرخاء ولكن، بالمثل، فإنها يمكن أن تؤدي إلى تفاقم العنف والحرب. وعلى الدول والمجتمعات أن تضمن توجيه طاقة الشباب ومثاليتهم نحو تعزيز السلام والتقدم وليس الصراع والفوضى. وعندما يشعر الشباب بالغربة داخل المجتمعات وعندما يستشعرون أن هناك قهرا وظلما على الصعيد المحلي أو العالمي، فإنهم يصبحون عرضة لغواية مُنظري الفكر المتطرف.

ولتزايد التطرف العنيف صلة مباشرة بالصراعات والنزاعات؛ والتدخل والاحتلال الأجنبيين؛ والتمييز أو الاضطهاد الديني والعنصري والعرقي؛ وبالاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي. ويستخدم المتطرفون هذه المظالم في إغواء الشباب ودفعهم إلى دعم جدول أعمالهم. ونزوع الشباب إلى التطرف في بعض الدول الغربية ينبع من الشعور بالاغتراب الاجتماعي والتهميش الاقتصادي وتفاقم ظاهرة كراهية الإسلام. وتتمثل خطوة رئيسية في عكس هذا الاتجاه في سن قوانين تحظر إهانة الأديان وفي التمييز بوضوح بين حرية التعبير وخطاب الكراهية.

وينبغي للمجلس، حتى وهو ينظر في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة، القيام بدور سياسي حيوي. إذ يجب عليه تكثيف جهوده الرامية إلى معالجة الصراعات والنزاعات الطويلة الأمد.

فلا يمكن فهم جنوح الشباب إلى التطرف، ناهيك عن التصدي له أو كبحه، مع إغفال سياقه السياسي والاجتماعي والاقتصادي. والإقصاء الاقتصادي والسياسي والظلم الاجتماعي يؤججان الشعور بخيبة الأمل، الأمر الذي يدفع الشباب من الجنسين نحو التطرف، وهذا بدوره يكفل للجماعات الإرهابية إمدادات مطردة من المجندين. ونحن نعرف حق المعرفة كيف كان لتزايد أعداد الشباب في أنحاء عدة من الشرق الأوسط دور رئيسي في الاضطرابات السياسية في السنوات الأخيرة. والتفاعل بين التركيبة السكانية والافتقار

إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية والتطرف يُضخم التحدي الذي يشكله التطرف العنيف.

وعندما لا تواكب الفرص الاقتصادية التركيبة السكانية، يصبح الشباب عرضة بشكل خاص للانجذاب نحو الخطاب المتطرف. ومن ثم، فإن الإحباط الاجتماعي والحرمان الاقتصادي يوفران تربة خصبة للتطرف العنيف. وعليه، إذا كنا نريد هزيمة المتطرفين من ممارسي أعمال العنف، يجب أن يكون تمكين الشباب اقتصاديا عنصرا رئيسيا من عناصر استراتيجية مكافحة التطرف. وبناء القدرة على التحمل في المجتمعات المحلية وفي المجتمعات عموما أمر ضروري لصياغة استراتيجية فعالة، لأن القدرة على التحمل والتلاحم هما من المتاريس الأساسية لمكافحة التطرف العنيف. وهذا يتطلب كسب دعم وثقة المجتمعات المحلية، ولا سيما الشباب والنساء. ويمكن أن يكون للبرامج التعليمية، كما أكد العديد من المتكلمين الذين سبقوني في أخذ الكلمة، دور حيوي في تعزيز قيم التسامح والوئام واحترام التنوع.

ودور الزعماء الدينيين لا يقل أهمية لأنهم يمكن أن يسهموا في تشكيل مواقف الشباب وبناء قدرتهم على التحمل. ويمكن أيضا أن يساعدوا في مواجهة أعمال العنف ونزع الشرعية عنها، بغض النظر عن مبرراتها أو دوافعها.

ونحن في باكستان نتبع نهجا شاملا يتضمن، بالإضافة إلى إنفاذ القانون، اتخاذ تدابير في المجالات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

وإقراراً من رئيس الوزراء محمد نواز الشريف بالأهمية البالغة لإيجاد الفرص الاقتصادية للشباب واستخدام إمكاناتهم لتعزيز التقدم على الصعيد الوطني، قام بإطلاق برنامج خاص للشباب. ويروم هذا البرنامج توفير الدعم التعليمي والتأهيلي والفرص الاجتماعية والاقتصادية في شكل خطط محددة للشباب.

وفي إطار خطة العمل الوطنية لمكافحة الإرهاب، اتخذت باكستان خطوات أخرى لكبح التطرف العنيف. وشملت تلك الخطة قمع خطاب الكراهية وموادها، وتدابير مكافحة الاضطهاد الديني، وتسجيل المدارس الدينية، واتخاذ تدابير ضد استخدام وسائط الإعلام الاجتماعية في الإرهاب أو تمجيده.

ونؤيد العمل المجدي الذي يقوم به المركز الدولي لمكافحة الإرهاب. وفي الشهر المقبل، سيشارك بلدي مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، في استضافة مؤتمر لتطوير المهارات وتقييم الاحتياجات في إسلام أباد، يركز على الشباب.

ويمكن للأمم المتحدة، بما لديها من خبرة وتجربة ميدانية وقدرة على الجمع بين الأطراف، أن تقوم بدور ريادي في وضع استراتيجية شاملة. وبالنظر إلى تعقيد التطرف العنيف وأبعاده العالمية، ينبغي تمكين الجمعية العامة من أداء دور ريادي لوضع استراتيجية متعددة الأوجه، استنادا إلى القرار ١٢٧/٦٨. ونأمل أن يوفر مؤتمر القمة الذي ستعقده الأمم المتحدة عن هذه المسألة في أيلول/سبتمبر رؤية واضحة لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن مسألة حاسمة للغاية تواجه العالم وشبابنا. إن الشباب اليوم في حالة متناقضة فيما يتعلق بالإسلام والغرب. وهذه الحالة الحرجة تتجلى في حقيقتين متناقضتين على ما يبدو لكنهما متكاملتان. فمن جهة، شهدنا توسع نطاق التطرف والإرهاب، الذي يمكن ملاحظته في بعض العواصم الغربية مثلما يمكن ملاحظته في قرى بعض البلدان الإسلامية ومدنها. ومن جهة أخرى، تنتشر كراهية

الإسلام في جميع أرجاء الغرب مُتسببةً في إذكاء الكراهية والخوف في نسيج المجتمعات الغربية.

ما مَحَلُّ الشباب من الإعراب في خضم هذه الحالة المتضاربة والمتناقضة؟ هل تسببوا في استفحال هذه الحالة أم أنهم مجرد ضحايا لها؟ ومن تسبب في هذه الحالة ولأي مصلحة؟ وما هو دور الشباب في هذه المعادلة؟ في رسالة موجهة من المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية إلى الشباب في الغرب، ناشدهم أن يحرروا أنفسهم من ذلك المَأزِق المفروض عليهم. وأضاف قائلا إن تكنولوجيا الاتصالات الحديثة اليوم تكاد تلغى الحدود الجغرافية. ويجب على الشباب ألا يسمحوا لأنفسهم بالعيش محاصرين بين الأسوار الفكرية المصطنعة.

فما هي هذه الأسوار الفكرية المصطنعة؟ إن أُسسها هي الأيديولوجيات الهدامة التي تتصف بسمتين. أولا، إنها غارقة في الجهل والسَطْحِيّة والرؤى المتعصبة. ثانيا، إنها موجهة أيضا إلى العنف وتستند إلى الإرهاب والتكفير، أي اعتبار الآخرين، أو المخالفين، مرتدين. إن تلك المراكز التي تنشر هذه الأيديولوجيات، زُوراً باسم الإسلام، وتنفق بلايين الدولارات لتعميمها عبر قنوات التلفزيون الفضائية ووسائط الإعلام الاجتماعية والتقليدية، تؤجج تفشي الجهل والعنف. وتقوم باستهداف الشباب تحديدا وربطهم بشبكات التطرف والإرهاب لديها.

وقد شهد عالم اليوم ظهورا شنيعا للعنف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وإذا لم يتم التصدي لمن يقفون وراء ذلك، فإن الخطر الذي يتسببون فيه قد يتزايد بصورة كبيرة، مؤديا إلى أخطر أزمة أمنية عالمية. ويبدو أن العملية قد أدت إلى كراهية الإسلام في الغرب. لكن المراكز المالية والسياسية والثقافية لهذه الأيديولوجيات التكفيرية المثيرة للكراهية هي في واقع الأمر متحالفة مع قواعد القوة والمال في بعض الأماكن في الغرب. وتستخدم مراكز القوة هذه وسائط الإعلام العالمية لاستهداف الإسلام، مُحاولةً تصويره كأكبر تهديد ومُشددةً على حتمية الصراع الدموي بين الإسلام والغرب.

إن تلك الأيديولوجيات، وأولئك الإرهابيين العالميين، ووسائط الإعلام المثيرة للتخويف عناصر لا تمثل الإسلام. وتقع جميعها في صلب كراهية الإسلام والأعمال التي تستهدف المسلمين. وتدعو رسالة المرشد الأعلى لإيران الشباب إلى النأي بأنفسهم عن هذه الأزمة التي لا مبرر لها والابتعاد بصورة ذكية ومستبصرة عن الأيديولوجيات القائمة على الجهل والعنف. فالإسلام دين الرحمة والحكمة، والطريقة التي عاش بها رسوله تدل على سبيل الحياة المطمئنة التي تسودها الحكمة والتعاطف، اللتين يوصي الجميع بهما. ويجب على الشباب الصادقين الذين يبحثون عن الحقيقة أن يتحرروا من الحواجز الفكرية التي تشكلها كراهية الإسلام والأيديولوجيات التكفيرية، ليشقوا طريقا جديدا في التفاعل بين الإسلام والغرب. وبفضل أولئك الشباب، فإن العلاقة بين الإسلام والغرب ستكون مبنية على التفاعل البناء، والاحترام المتبادل والإنصاف. وذلك بالتحديد هو ما تسعى إليه جمهورية إيران الإسلامية من حيث التعاون العالمي على مكافحة التطرف والعنف.

إن الإيرانيين، لا سيما الشباب الإيراني، يتمتعون بقدر كبير من المناعة عندما يتعلق الأمر بدعاية التطرف العنيف وما يقوم به من تجنيد، وهو ما نفتخر به. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزام إيران الثابت بمكافحة التطرف العنيف، لا سيما في سياق كفاحنا ضد أخطر الجماعات الإرهابية في منطقتنا، مثل القاعدة وداعش وما شابههما من الجماعات التي كانت الأكثر نجاحا في استهداف شبابنا في جميع أرجاء العالم.

وأخيرا، أود أن أقول إن رئيس إيران، حسن روحاني، قدم خطة شاملة لبناء عالم ضد العنف والتطرف العنيف، اعتمدتها الجمعية العامة بوصفها القرار ١٢٧/٦٨ في دورتها

الثامنة والستين. وتوفر الخطة مسارا لمكافحة التطرف العنيف وتمكن الشباب في جميع أنحاء العالم، ولم تكن أهميتها أوضح مما هي الآن على الإطلاق.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل النمسا.

السيد سادجيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة الأردنية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

إننا نشهد حاليا ازديادا مأساويا للتطرف باسم الدين، لا سيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بيد أن التطرف العنيف لا يشكل تحديا لمنطقة واحدة فحسب؛ فهو موجود في كل مكان. وكما قال وزير الخارجية النمساوي سيبستيان كورز في مجلس الأمن في ٢٧ آذار/مارس (انظر S/PV.7419)، إنه لتطور خطير أن يكون النساء والرجال على ما يبدو أهدافا للتطرف من جانب الجماعات الإرهابية.

تشكل ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يسافرون إلى مناطق الصراع مثل العراق وسورية تهديدا أمنيا جديدا. وفي الوقت الذي وصل فيه عدد الشباب في العالم رقما قياسيا، تقوم الجماعات المتطرفة بتجنيد مقاتلين أجانب أصغر وأصغر على الصعيد العالمي، غالبا باستخدام وسائط التواصل الاجتماعي. تجتذب الأيديولوجيات المتطرفة الشباب بسبب تهميشهم في المجتمع. ويثير الفقر ومحدودية فرص التعليم والعمل السخط. وفي كثير من الأحيان، لا ينصت أيضا صانعوا القرار إلى آراء الشباب، وينظر بالريبة إلى تنظيمهم الذاتي في إطار الرابطات المجتمعية. حيثما يكون الشباب مهمشا، يكون هذا أيضا نتيجة فشل السياسيات.

تبرز مناقشة اليوم حاجة المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده الرامية إلى مكافحة تجنيد المتطرفين للشباب. اسمحوا لي أن أقدم بعض الاقتراحات بشأن ما ينبغي القيام به. علينا أن نواصل دعم الجهود الرامية إلى معالجة العوامل الكامنة التي تؤدي إلى تطرف الشباب. نحن بحاجة إلى كفالة حصول الشباب على التعليم الجيد وفرص العمل. منذ البداية، يحتاج الشباب إلى فهم القيمة الجوهرية للتنوع بوصفه عاملا من عوامل إثراء المجتمع. يحتاج الشباب إلى معرفة حقوقه الإنسانية والحقوق الإنسانية للآخرين.

يحتاج الشباب إلى أن يعرف أن له الحق في المشاركة في عمليات صنع القرار في المجتمع، وهو في حاجة إلى التشجيع على القيام بذلك. إن العديد من الحريات التي يتمتع بها الشباب اليوم تعتبر أمرا مسلما به. غير أن علينا توجيه رسالة إلى الشباب مفادها أن الحرية التي يتمتعون بها اليوم هي نتيجة عملية طويلة وشاقة في كثير من الأحيان، وأن عليهم أيضا مسؤولية تعزيز الحرية باعتبارها قيمة أساسية من قيم مجتمعنا. عند انعدام الآفاق، قد يخاطر الشباب بالتحول إلى التطرف. لذلك يتعين علينا أن نظهر لهم أنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع بأن نوفر لهم سبل المشاركة، من قبيل العمل التطوعي.

نحن بحاجة إلى استخدام آليات مبتكرة للوصول إلى الشباب، باستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للتصدي لرسائل الكراهية برسائل الأمل. نحن بحاجة إلى دعم منظمات المجتمع المدني في تهيئة مجال فرص التعلم للشباب. إن المشاركة المدنية، مثل العمل التطوعي، تعود بفوائد تستمر مدى الحياة وتعزز احترام الذات والقدرة على الصمود في مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة. ويضطلع الزعماء الدينيون بدور هام في تعزيز الاحترام والتسامح وبالتالي ينبغي إشراكهم في إعداد حملات الوقاية الفعالة. بالمثل، يجب أن نعزز الشراكات مع القطاع الخاص. لكي نحقق الازدهار، تحتاج الشركات إلى قوة عمل متعلمة. تحقق الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مثل برامج التلمذة الصناعية، التي نطبقها في النمسا، نتائج طيبة لكل من الشركات والشباب أنفسهم.

ويسهم الحوار بين الثقافات في بناء الثقة العالمية، ويدعم التفاهم المتبادل ويعزز التعددية في مجتمعنا. وتشارك النمسا بنشاط في تحالف الأمم المتحدة للحضارات وتؤيد مواصلة تطويره. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر تحالف الأمم المتحدة للحضارات والأمين العام ورئيس الجمعية العامة على تنظيم المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى الهامة بشأن تعزيز التسامح والمصالحة التي جرت في وقت سابق من هذا الأسبوع.

تتخذ النمسا إجراءات لتكثيف التعاون الدولي في جهود مكافحة الإرهاب، ولا سيما في غرب البلقان. في منتصف آذار/مارس، اعتمدنا خطة عمل لمواجهة الفكر الجهادي مع جميع بلدان غرب البلقان. وتشمل خطة العمل، على سبيل المثال، توثيق التعاون فيما بين سلطات إنفاذ القانون، وتعزيز أمن الحدود وبذل جهود مشتركة بهدف إزالة المحتوى الإرهابي من الإنترنت. يجب أن يتمثل هدفنا النهائي في منع ظهور جيل جديد من الإرهابيين.

نحن نشعر بالقلق الشديد إزاء استخدام المقاتلين الأجانب من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة وغيرهما من المنظمات الإرهابية والمخاطر التي يمكن أن يشكلها هؤلاء المقاتلون الأجانب عند عودتهم إلى أوطانهم. ونحن ملتزمون بكفالة التنفيذ السريع والكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن جميع التدابير ضد التطرف والإرهاب، ولا سيما القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى وقف تدفق المقاتلين الأجانب، ووقف تمويل ودعم الجماعات الإسلامية المتطرفة في العراق وسورية.

وبصفتي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كنت محظوظا بتولي رئاسة منتديي الشباب عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. يجتذب منتدى الشباب أكثر من ٥٠٠ من الشباب للانخراط في حوار فيما بينهم ومع الدول الأعضاء بشأن أولوياتهم ورؤيتهم للمستقبل. هذا العام، ركز الشباب على سبل المشاركة بقدر أكبر في تشكيل الاستراتيجيات الإنمائية في بلدانهم وأن يصبحوا مشاركين فاعلين في تحقيق العدالة والسلام في مجتمعاتهم. علينا أن نستمع إليهم ونأخذ آراءهم في الحسبان عند وضع الاستراتيجيات لمكافحة التطرف العنيف. وسيواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إتاحة هذا المنبر للشباب من جميع أنحاء العالم لتقديم حلول للتحديات التي يواجهونها ومجتمعاتهم. وفي هذا السياق، أشيد بالجهود الدؤوبة التي يضطلع بها مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، السيد أحمد الهنداوي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، والرئاسة الأردنية على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن مكافحة التطرف المصحوب بالعنف.

إن عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب اليوم أعلى من أي وقت مضى على مر التاريخ. وحقيقة أن نسبة كبيرة من هؤلاء الأفراد من الشباب، لا يكاد بعضهم يبلغ ١٥ سنة، اتجاه يثير القلق بصورة خاصة. وأحد التحديات الأمنية الأكثر إلحاحا التي نواجهها اليوم هو منع هؤلاء الشباب من الوقوع في براثن التطرف المصحوب بالعنف. غير أن الواقع الصعب هو أنه ليس هناك حل وحيد مناسب لهذه المشكلة المتعددة الأوجه. يختلف الدافع وراء تطرف الشباب حسب المجتمع، وينطوي على عوامل شتى، تتراوح بين الأيديولوجية المتطرفة والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية والمظالم الشخصية. لذلك يتطلب منع التطرف نهجا متنوعا ومتعدد الأبعاد بنفس القدر. وأود أن أتشاطر بعض الأفكار في هذا الصدد.

أولا، نحن بحاجة إلى التصدي بمزيد من الفعالية للخطاب والدعاية المتطرفة التي تدمر عقول الشباب. إن جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تروج وتنشر آراء وتفسيرات مشوهة للدين والتاريخ والعالم عبر شبكة الإنترنت

ووسائط التواصل الاجتماعي. ولمنع تطرف الشباب، نحتاج أولا لأن يكون لدينا فهم واضح للسبب في أن هذه الرسائل تجد هذا القبول لدى العديد من الشباب في مختلف المجتمعات. إن مجرد إغلاق المواقع الشبكية وتعليق حسابات فيسبوك لن يحقق النتائج التي ننشدها. يجب أن نضع وننشر رسائل مقنعة فعالة من شأنها أن تقنع هؤلاء الشباب بأن الأيديولوجيات التي تروج لها الدعاية المتطرفة مجرد وعود زائفة وجوفاء. ينبغي أن يكون سبيلنا للانتصار هو المجتمعات الحرة والمتنوعة التي توفر المسار الصحيح نحو تحقيق الكرامة الحقيقية والفرص والسعادة للجميع. وينبغي للمدارس والأسر والطوائف الدينية أن تضطلع بدور محوري في إبلاغ الشباب بأنهم لن يجدوا أي فرص أو مستقبل في التطرف.

ثانيا، فإن مشاركة المجتمعات المحلية تكتسي أهمية خاصة في منع تطرف الشباب، كما أكد القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

إن الشباب الساخط في كل مجتمع هدف سهل على المتطرفين الذين يقومون بعملية التجنيد والذين يغروهم بوعود بمجتمع جديد وهوية جماعية. فالمجتمعات المحلية نفسها يمكنها على أفضل وجه حماية شبابها من هذا الضعف بمدهم بالإحساس بالانتماء والهوية وفرص الحصول على وظائف.

ثالثا، ينبغي لنا من منظور أوسع أن نتقصى وندرس على نحو أعمق الفوارق أو الأمراض الاجتماعية التي تمكن من انتشار وتجذر التطرف المصحوب بالعنف. فالحكم الصالح، وحماية حقوق الإنسان والتنمية كلها عناصر جوهرية في معالجة الشعور بالظلم واليأس الذي يولد التطرف المصحوب بالعنف. من الأهمية الحيوية أيضا التركيز على دور التعليم الذي يغرس في عقول أجيالنا المقبلة القيم الشاملة من قبيل الكرامة الإنسانية، والتنوع والتسامح، كما شدد على ذلك مفهوم التعليم من أجل تحقيق المواطنة العالمية.

وكما شدد الأمين العام بان كي – مون في القمة التي انعقدت في واشنطن العاصمة في شهر شباط/فبراير الماضي، فإن منع التطرف المصحوب بالعنف ربما يكون أعظم اختبار تواجهه أسرتنا الإنسانية في القرن الحادي والعشرين. لقد حان الوقت بالنسبة لنا لكي نرص الصفوف ونستجمع حكمتنا للتصدي لهذا التحدي الهائل.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثلة الجبل الأسود

السيدة بافيفيتش (الجبل الأسود): نشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم بشأن دور الشباب في التصدي للتطرف المصحوب بالعنف في سبيل تعزيز السلام. نشيد بالتزام الأردن الشديد بهذه القضية. ونشكر أيضا مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم على عروضهم الرائعة.

يؤيد الجبل الأسود البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أبرز بعض النقاط التي تكتسي أهمية خاصة لدى لبلدي.

يوجد اليوم أكثر من مليار شخص في عداد الشباب. والشباب من أصحاب المصالح الهامين جدا في تشكيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحدي الأعراف الاجتماعية، والقيم، وبناء الأساس لمستقبل العالم. لقد برهنوا على أنهم أداة فعالة في تعزيز الحوار البناء بين الأديان والمِلَل والحضارات، وقدموا مساهمات قيمة للنهوض بالسلام والتسامح والتنوع.

نشهد حاليا أثرا مدمرا ودائما للعنف وثقافة العنف يلتهم أجزاء مختلفة من العالم. يواجه الشباب على وجه الخصوص عقبات تتراوح بين التمييز والتهميش والفقر والعنف. وتمثيلهم ناقص بشكل ملحوظ في القضايا التي تهمهم، بما في ذلك التطرف المصحوب بالعنف، وهو أحد أهم التحديات التي تواجه الشباب اليوم. فالشباب هم الضحايا الرئيسيون للعنف المباشر في حالات الصراع، ولكنهم أيضا من يرتكب أعمال

العنف، نظراً لتعرضهم للتجنيد الطوعي وغير الطوعي على حد سواء.

إن التطرف ليس شيئا يمكن تجاهله، ولكنه يجب التصدي له بصورة مباشرة لأن نتائجه واضحة. فخطر التطرف يكون حيثما لا يتوفر التعليم للشباب وحيثما لا أمل لديهم في المستقبل، إذ أن ذلك يجعلهم الأكثر عرضة للتأثر بالأفكار المتطرفة. بيد أن الحكومات لا تعمل بمفردها في هذه المسألة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لنا أن ندرك أنه ما من قوة خارجية قادرة على تحويل القلوب والعقول. إنما هذه المهمة تقع على كاهل البلدان والشعوب نفسها. غالباً ما تقوض إمكانيات الشباب لتيسير عملية مكافحة التطرف العنيف. لذلك، نعتقد أن من الأهمية بمكان إشراك الشباب في العملية بوصفهم أصحاب مصالح وصناع قرار. ذلك سيمكنهم من الحصول على ملكية السياسات التي تؤثر بهم وتؤثر بنا جميعا.

يشيد الجبل الأسود بجميع الجهود التي ترمي إلى تلبية احتياجات وأولويات الشباب وإلى اقتراح الحلول المستدامة لمشاكلهم. إذ يوجد العديد من الشباب الموهوبين والمبدعين. وهم رواد في الابتكار، وفي وسائط الإعلام الاجتماعي الجديدة والأدوات والوسائل للتواصل مع قطاعات الشباب من السكان. وقامت حكومتي بتقييم تلك الحقيقة. علينا أن نعمل من خلال نظام التعليم على إعداد الشباب للتفكير بطريقة ابتكارية وحاسمة للتعاون والتواصل وتحمل المخاطر. تهدف سياستنا الاقتصادية إلى تعزيز وتشجيع وتيسير إيجاد فرص عمل جديدة وأعمال تجارية جديدة، وكذلك تعضيد القائم منها حاليا، مع التركيز بوجه خاص على الشباب.

بالإضافة إلى ذلك، من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج مختلفة، من قبيل ذلك البرنامج الذي ننفذه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسمى بتمكين الشباب، نمد الأجيال الشابة بالثقة بالنفس والطموح ليصبحوا أعضاء بناءين وقيمين في المجتمع، ولكي ينجحوا في الاقتصاد الجديد المعولم، بينما نعمل على تعزيز السلام والتسامح والتنوع. سوف نوسع برامج ومشاريع مماثلة، ونعد حاليا إطارا استراتيجيا وتشريعيا جديدا. نعتقد أن هذه الاستثمارات هي البطاقة الرابحة لأي مجتمع يسعى إلى تحقيق مستقبل أفضل، وهي أيضا أفضل ترياق للعنف.

إن الكثير من الدول أغلب السكان لديها من الشباب. لذلك، من الحتميات الديمغرافية والديمقراطية أن نجد الشباب مشاركين نشطين في عملية صنع القرار وأن يعاملوا بوصفهم أصولا حيوية للمجتمع. إذ أن إمداد الشباب بالأدوات التعليمية الصحيحة للوقاية من الأزمات وبناء السلام يؤثر تأثيرا إيجابيا على تنميتهم ويساعد على إحلال سلام أكثر استدامة. وعلاوة على ذلك، فإن التطرق إلى إعمال حقوق الإنسان للشباب وسيلة للتأثير في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية ورفاه ومعيشة الأجيال المقبلة. ولا يمكننا أن نأمل بالتصدي للتحديات المتمثلة في ضمان السلام العالمي الدائم إلا بتناول مسألة التطرف المصحوب بالعنف وتعزيز السلام بهذه الطريقة.

ما برح الجبل الأسود ملتزما بمعالجة هذه المسألة الهامة بهدف ضمان أفضل مشاركة للشباب في عمليات صنع القرار الشاملة، والحد من تهميشهم في المجالين السياسي والاجتماعي. سوف نظل أيضا شريكا للأمم المتحدة تعول عليه في أنشطتها للترويج للتسامح والمصالحة. وحيث نفخر بالقيم والإنجازات ونثق بالمستقبل، سوف نعمل جنبا إلى جنب معها لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات.

السيد النصر (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم هنا اليوم لأخبر مجلس الأمن عن الجهود التي يبذلها تحالف الأمم المتحدة للحضارات في تعزيز السلام والتسامح من خلال التركيز بصفة خاصة على الشباب. وأود أن أشكر المملكة الأردنية الهاشمية على تنظيم هذه الجلسة الهامة التي تكتسي أهمية خاصة في سياق الحفاظ على السلم الدولي والأمن. إن ترؤس الأمير حسين بن عبد الله الثاني لهذه الجلسة، إن دل على شيء إنما يدل على القيادة العظيمة للأردن بوصفه عضوا ناشطا في مجلس الأمن.

أما بالنسبة لي شخصيا، وبصفتي ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات فإني أضع شباب العالم في صدارة جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب كونه أمر حيوي على مستوى الوقاية، وفي حالات ما بعد انتهاء النزاعات. ونحن نعلم من تجاربنا في دعم المبادرات التي يقودها الشباب أنه لا يمكن أن تكتب الاستدامة للمجتمعات السلمية والشاملة من دون مشاركة وانخراط الشباب فيها. فثلثا سكان العالم هما من الشباب. وعلاوة على ذلك، فإنه في معظم البلدان المتأثرة بالنزاعات والبلدان الخارجة من نزاعات يشكل الشباب أكثر من ٥٠ في المائة من السكان.

ومع ذلك، أجد حتى هذا التاريخ أن مناقشتنا بشأن الشباب كانت محدودة، سواء في تركيزها أو في مدى مشاركة الشباب في السلم والأمن. إن البعد الثقافي ضروري عند معالجة قضايا الشباب، ولا سيما للحفاظ على قلوبهم وعقولهم من تأثير التطرف. أنا أعرف كيف قادت هذه الهيئة، ومجلس الأمن، تفكير العالم في عدد من المسائل الهامة المتعلقة بالسلم والأمن العالميين. غير أنه بالنسبة للشباب، لا يزال المجتمع الدولي يفتقر إلى موقف شامل ونهج شمولي، ويفتقر إلى الالتزامات والأولويات والمسؤوليات للوفاء بتطلعات الشباب في جميع أنحاء العالم.

في ذلك المجال يأتي دور تحالف الحضارات من أجل تكملة الجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء. نحن قادرون على القيام بذلك من خلال المشاريع والأنشطة العملية بفضل الدعم المالي المقدم من الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية المتخصصة والشركاء في قطاع الشركات. اسمحوا لي أن ابدأ بالإشارة إلى برنامج الزمالة لدينا.

من خلال هذا البرنامج، نقوم كل سنة، برعاية شباب من البلدان الغربية والشرقية، ونقوم معهم بزيارات قطرية.

ذلك البرنامج يمكن الشباب من فهم الثقافات والتقاليد الأخرى ويحملهم على الإيمان بأهمية العيش مع الآخرين ويشجعهم على رفض العنف القائم على الثقافة أو الدين. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأردن على استضافة الزملاء في وقت سابق من هذا العام، إلى جانب المغرب وقطر. وأتطلع إلى تلقي الدعم من بلدان أخرى ترغب في أن تفعل الشيء نفسه.

إن صندوق تضامن الشباب الذي من خلاله بلغ أعداد المنتسبين إلى تحالف الحضارات أكثر من ١٠ ٠٠٠ منظمة يقودها الشباب بالإضافة إلى مئات الآلاف من الشباب من جميع أنحاء العالم وذلك بفضل حلقات العمل التي يعقدها عن تقديم المنح وبناء القدرات. وثمة مثال آخر على ذلك جائزة الابتكار بين الثقافات، وهو مثال نموذجي على المشاركة بين القطاعين العام والخاص ومجموعة بي أم دبليو الذي من خلاله نعمل على دعم المبادرات الشعبية المبتكرة التي تعزز الحوار بين الثقافات والتحالف بين الحضارات. ولدي مثال أحدث على ذلك وهو منظمو المشاريع من أجل التغيير الاجتماعي. وهناك برامج أخرى أيضا، بما في ذلك برنامج ”بلورال بلاس“ الذي يوفر لمنتجي الأفلام الشباب منبرا للكلام عن الهوية؛ والمدرسة الصيفية السنوية، ويجمع البرنامج بين الناشطين الشباب والمبتكرين الاجتماعيين من جميع أرجاء العالم لقضاء أسبوع من التمارين التدريبية هنا في نيويورك. إن جميع برامج تحالف

الحضارات تلك موجهة نحو الاعتراف بحقيقة أساسية واحدة ألا وهي أن العوامل الأساسية للتغيير تكمن في الشباب، وهذا لا ينطبق على المستقبل فحسب، ولكن على زمننا الحالي.

خلال العقد الماضي، أدى انصراف اهتمام العالم نحو الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف إلى تركيز شديد على دور الشباب في ارتكاب أعمال إرهابية. نعلم جميعا أنه من خلال استخدام وسائط الإعلام، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، يتعرض الشباب لمخاطر جديدة وناشئة تتهدد الأمن العالمي، بل أيضا تتهددهم أنفسهم. للأسف، أظهرت الأحداث المأساوية الأخيرة أنه يمكن في الواقع إغراء الشباب بارتكاب جرائم شنيعة وعنف لا يوصف، وفي الوقت نفسه فإنهم أيضا من ضحايا هذه الأفعال والبيئات. أتعاطف معهم بشدة، وبخاصة الذين يعيشون في مناطق صراع طال أمده وكل ما اقترفوه من ذنب هو أنهم ولدوا هناك.

في العديد من البلدان توجد نسبة عالية من الشباب لا يعانون من العنف، بسبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، والرعاية الاجتماعية. وفي الواقع، تشير البحوث إلى وجود درجة أكبر من الخطر ناجمة عن الصراع المصحوب بالعنف في البلدان وتتزامن الزيادة في عدد الشباب مع فترات من الانخفاض الاقتصادي الطويل الأجل، ومع محدودية فرص التعليم والعمل، والاستبعاد من المشاركة الاجتماعية والثقافية والسياسية، وغياب تكافؤ الفرص. إذ أن معظم الشباب لا يشاركون في أعمال العنف ما لم يعلمهم ذلك من هو أكبر منهم سنا، حتى في حالات النزاع. ولكي نكون فعالين في عملنا، علينا الاعتراف بهذه الحقيقة.

يعاني كثير من الشباب من مستويات مرتفعة من الحرمان النسبي، والتمييز والاستبعاد، والعديد من الشبان لا تنطبق عليهم المعايير الاجتماعية للرجولة؛ ومع ذلك لا يشاركون في أعمال العنف. وتشير الدراسات إلى أن المجتمعات القوية ومشاركة الشباب في الجمعيات الأهلية تزيد من شعورهم بالانتماء، وهذه الفرص رادع هام عن المشاركة في أعمال العنف. نحن بحاجة إلى شراكة مع الشباب للتأكد من الهويات الإيجابية لهم، وسحب البساط من تحت أقدام المتطرفين الذين يحاولون تزويدهم به. ولكن ليس هذا هو الشيء الرئيسي. يبقى الشيء الرئيسي بالنسبة لي هو أن الشباب قوة غير عادية في مجال التقدم الاجتماعي، والتنمية، وفي نهاية المطاف في تقدم البشرية. الشباب والشابات قوى محركة وعوامل تغيير في إعادة الإعمار والتنمية في مجتمعاتهم.

اليوم، كثيرا ما يكون الشباب أكثر انفتاحا أمام التغيير، ورد الفعل والتعلم، وهم أكثر توجها نحو المستقبل. إنهم اليوم أكثر مثالية وابتكارية وإبداعية، وربما أكثر استعدادا لتحمل المخاطر. كذلك فإن قدرتهم على التفاعل مع بعضهم البعض ومع الكبار، والتواصل، لم يسبق لها مثيل. كيف أعرف ذلك؟ أعرف ذلك بسبب الأنشطة المختلفة. فلدينا مئات الأمثلة الناجحة على شباب شقوا طريق حياتهم بوصفهم نشطاء في الابتكار، وتعزيز التعايش بين الأديان، ومعارضة الظلم الاجتماعي، والتصدي لأعمال العنف الطائفي والتوترات في بلدانهم من خلال أعمال وأماكن مجدية.

إن إعطاء الشباب نصيب في مجتمعاتهم خلال الفترة الانتقالية التي تعقب انتهاء النزاع المصحوب بالعنف أمر مهم للسلم والأمن في الأجل الطويل. أما وقد قلت ذلك، فلا بد لنا من أن نسلم بأنه في البلدان المتأثرة بالصراعات كثيراً ما يكون التأثير السياسي للهياكل والنظم والشبكات الشبابية محدودا، وتكون قدراتها ومواردها ضعيفة بحيث لا تقوى على فعل شيء. إن السياسات المتعلقة بالشباب تعاني من نقص في التمويل وفي التنفيذ. وقلة منها تسهم مساهمات محددة في السلم والأمن، من قبيل ضرورة الحيلولة دون انخراط الشباب

في أعمال العنف، وحماية الشباب والشابات من العنف، وتعزيز المشاركة المجدية في العمليات السياسية.

تشير الأدلة بشكل عام إلى أن العديد من الدول الأعضاء لا تولي في سياق السلام والأمن اهتماما كافياً لقطاع للشباب من سكانها. ففي بعض الأحيان لا تتوفر الثقة والتفاهم، والإرادة السياسية، وفي بعض الحالات، تكون القدرة والموارد محدودة للقيام بعمل. ولكن هذه المناقشة دلالة على أن تحول في التيار. في إطار مبادرة المملكة الأردنية الهاشمية، عزز مجلس الأمن دور الشباب كشركاء في السلام والأمن، وفي مواجهة التطرف المصحوب بالعنف. اعترافا بالدور الإيجابي الذي يمكن للشباب القيام به، عملت العديد من كيانات الأمم المتحدة، من قبيل لجنة بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وتحالف الحضارات وغيرها، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني مثل منظمة البحث عن أرضية مشتركة، والرؤية العالمية، والشبكة المتحدة للشباب بناة السلام، على نشر المبادئ التوجيهية بشأن مشاركة الشباب في بناء السلام في العام الماضي.

في الختام، أعتقد اعتقادا راسخا بأن تلك المبادئ ينبغي أن توجه مناقشاتنا في المجلس اليوم وفي المستقبل. ومشاركة الشباب عنصر جوهري لنجاح عملية بناء السلام. ففي جميع أنحاء العالم، يعتبر الشباب بالفعل قادة اليوم بالفعل، وليس فقط قادة المستقبل. يجب أن نسخر هذا المنبر لمساعدتهم في تعزيز ومضاعفة جهودهم. أنا شخصيا ملتزم بالقيام بذلك، وإن تحالف الحضارات على استعداد للعمل مع المجلس والانخراط مع منظومة الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسائل. وللتصدي للتطرف المصحوب بالعنف، لا بد من أن الشراكة مع الشباب وتعزيز تكريسهم من أجل السلام جزءا من الحل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

إن الشباب هم الأمل وأحد الأصول الرئيسية للمجتمعات السلمية والمزدهرة. وحتى اليوم نرى عددا غير مسبوق من الشباب يسافر إلى سورية والعراق للقتال بصفة مقاتلين إرهابيين أجانب إلى جانب جماعات إرهابية مثل داعش. وبصورة مماثلة، يتألف معظم عناصر تنظيمي الشباب وبوكو حرام من الشباب. ففي جميع القارات، هناك عدد متزايد من الشباب والشابات عرضة للإيديولوجيات المتطرفة، والتطرف والإرهاب.

ومن أجل مكافحة هذه الظاهرة، من الضروري اتخاذ تدابير حازمة لمنع الشباب من السفر إلى مناطق الصراع، على النحو المطلوب في القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). وما فتئت تركيا تقوم بدورها في إصدار العديد من التدابير، بما في ذلك تعزيز التدابير الرقابية على الحدود وإنشاء قائمة منع الدخول. وغني عن القول أن هذا الكفاح لا يمكن أن يكون بقيادة تركيا وحدها، وأن التعاون الدولي الفعال وتقاسم المعلومات في الوقت المناسب، وبخاصة مع بلدان المصدر، أمر بالغ الأهمية.

وبشأن هذه النقطة، بما أن الضوء قد سُلّط في وقت سابق على القضايا المتصلة بالتجنيد والسفر إلى مناطق الصراع مع إشارات محددة، أودّ أن أذكر مثالاً ملفتاً للنظر تلقّى مؤخراً تغطية صحفية واسعة. وفقاً لتقارير وسائط الإعلام، يُعتقد أن المواطن الأمريكي الذي شارك في تفجير انتحاري في سورية قد سافر إلى ذلك البلد أكثر من مرة. وهذا تذكير بأهمية التعاون الوثيق وتبادل المعلومات.

وفي معالجة لهذه الظاهرة، تكمن الخطوة الأولى في فهم الأسباب الجذرية للتطرف بين الشباب. وعلى نحو ما جرى تأكيده في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، تتطلب المكافحة الفعالة للإرهاب القضاء على الظروف المؤدية

إلى انتشاره. وفيما يخصّ تلك المهمة، من المهم أن نتذكر أن التشدد والتطرف المصحوب بالعنف لا يخصّان ديناً أو معتقداً أو مجتمعاً بعينه. فقد يكون وراء العملية التي تؤدي إلى التطرف المصحوب بالعنف عوامل مسببة مختلفة، تتراوح بين التخلف والشعور بالتمييز. وينبغي التشديد بوجه خاص على تحسين تصميم سياسات الإدماج. فحيثما تكون مجتمعات المهاجرين مندمجة أكثر في الأماكن التي تعيش فيها، يسهل التغلب على تهميش التطرف والتغلّب على الشكاوى المتصوّرة من الرفض والوصم والاستبعاد.

تغذّي الصراعات التي طال أمدها الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب بين الشباب. وتشمل العوامل الأخرى التي تسهم في هذه الظروف انعدام سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز العرقي والقومي والديني والاستبعاد السياسي، والتهميش الاجتماعي – الاقتصادي، والافتقار إلى الحكم الرشيد. وتبيّن العوامل المتعددة التي يمكن أن تؤدي إلى تطرف الشباب وجود حاجة إلى نهج كلي يشمل العديد من فروع الحكومة ومختلف قطاعات المجتمع المدني. ويجب دعم استراتيجية للحكومة بأسرها من قبل نهج للمجتمع بأسره.

وفي تركيا، تتشارك في تلك الجهود عدة وكالات حكومية بما في ذلك الأمن، والشباب، والتعليم ومؤسسات السياسات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يضطلع مكتب الشؤون الدينية في رئاسة الوزراء بدور خاص في تركيا بوصفه جهة فاعلة في الجهود المبذولة لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف بمواءمة خطب الجمعة من خلال مبادئ توجيهية تؤكّد على رسالة السلام في الإسلام.

يمكن أن يكون التعاون الدولي مفيداً في تمكين الشباب من مواجهة التطرف المصحوب بالعنف. وتحدد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مثل القرارين ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الخطوات الملموسة التي ينبغي اتخاذها. ونرحب بإعلان الأمين العام عن وضع خطة عمل بشأن منع التطرف المصحوب بالعنف في قمة البيت الأبيض المعنية بمكافحة التطرف المصحوب بالعنف في شباط/فبراير. ونعتقد أن الشباب يجب أن يشكل فئة هامة مستهدفة بهذه الجهود. وفي هذا الإطار، نرحب بالمشاريع التي نفذها بالفعل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب مع التركيز على الشباب، وندعو إلى استمرارها. وبالإضافة إلى جهود الأمم المتحدة، فإن العديد من الوثائق الإطارية والمتعلّقة بالممارسات الجيدة – بما في ذلك تلك التي اعتمدها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المحافل – يمكن أن توفر لنا التوجيه القيم.

ومع استخدام الإرهابيين تكنولوجيات الاتصالات الحديثة وإساءة استخدامها لنشر رسائلهم الرهيبة، تتطلّب حماية الشباب من محاولات غرس العقائد المسمومة في أذهانهم نقل رسائل السلام والتسامح لهم في إطار كفاحنا المشترك ضد التمييز والتعصب والعنصرية وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام ومعاداة السامية والتمييز ضد المسيحيين وأفراد الأديان الأخرى. وفي هذا السياق، تقوم مبادرة تحالف الحضارات، التي تعتبر تركيا من رعاتها، بعمل قيّم فيما يتعلق بموضوع المناقشة من خلال العديد من المشاريع والأنشطة التي تركز على أربعة ركائز رئيسية، وهي الشباب والتعليم ووسائط الإعلام والهجرة. ويجب على الشباب أن يثقوا بأننا نستطيع العيش في وحدة وسلام ووئام بغضّ النظر عن الاختلافات في معتقداتنا. ولا يمكن لمجتمعاتنا بغير ذلك أن تكون قادرة على الصمود في مواجهة التطرف المصحوب بالعنف.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد كفيلاشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناننا العميق لرئاسة المملكة الأردنية الهاشمية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وعن الامتنان شخصياً إلى صاحب السمو الملكي ولي العهد الحسين بن عبد الله الثاني على قيادته، الأمر الذي يسهم إلى حد بعيد في الطابع البنّاء والشامل لمداولاتنا اليوم.

تؤيّد جورجيا تأييداً تاماً الورقة المفاهيمية (S/2015/215، المرفق) التي وزّعتها في وقت سابق البعثة الدائمة للأردن وتتشاطر الرؤية والنهج والاستنتاجات المحددة فيها، وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في جهودنا المشتركة الرامية إلى مكافحة التطرف المصحوب بالعنف. ونحن مقتنعون أيضاً بأن الوقت قد حان للمجتمع الدولي ليقف بقوة مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ويشدد على أهمية احترام القانون الدولي من أجل السلام والاستقرار في العالم.

وتعرب جورجيا عن تأييدها التام للبيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي. وإضافة لذلك، أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أظهرت التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا الشرقية بوضوح أننا لا يمكن أن نعتبر أمننا أمراً مسلّماً به، وفي عالم اليوم غير المؤكّد، يجب على جميع البلدان التي تتشاطر تفكيراً واحداً أن تقف موقفاً موحداً لحماية وتعزيز السلام والاستقرار وإنشاء نظام عالمي قائم على قواعد. وتعتقد جورجيا أن عدم الاحترام التام للمبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الشؤون الداخلية قد أسهم إسهاماً كبيراً في التضاؤل الخطير للثقة بين الأمم والشعوب، والذي أدى بدوره دوراً محورياً في جميع المظاهر الأخيرة للتطرف المصحوب بالعنف وتغذية نزعة التطرف لدى الشباب في أجزاء معينة من العالم.

وعلى سبيل المثال، يتعرّض الأمن الأوروبي إلى تحدّ كبير بسبب السلوك العدواني للاتحاد الروسي تجاه جيرانه، ولا سيما جورجيا وأوكرانيا، عن طريق استمرار الاحتلال العسكري غير القانوني لأجزاء لا تتجزأ من أراضينا السيادية. يشكّل هذا النمط الذي يبعث على القلق من التغيير التعسّفي للحدود الدولية بالقوة خطراً كبيراً ليس فقط على الرؤية الاستراتيجية لأوروبا كاملة وحرة وتنعم بالسلام، ولكن أيضاً على مبدأ العلاقات الودية فيما بين الشباب من الرجال والنساء من جميع بلدان منطقتنا. وعندما تشجع وسائط الإعلام التي تديرها الدولة، لا سيما التلفزيون، على الأشكال المتطرفة من النزعة القومية وإيديولوجية العنف وتحاول على أسس متعصبة تبرير الاستيلاء على أراض أجنبية وضمّها، تصبح تغذية النزعة المتطرّفة عند الشباب ظاهرة شائعة.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، نشعر بالصدمة البالغة والأسى من التطورات العنيفة والتدهور السريع للحالة الأمنية في أجزاء من العراق وسورية. وتدين جورجيا بأشد العبارات أعمال الإرهاب والعنف الجديرة بالازدراء ضد السكان المدنيين على أساس انتمائهم الديني والعرقي. تشكل الجماعات الإرهابية من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تهديدات ليس لدول الشرق الأوسط فحسب، ولكن أيضاً لأوروبا وأمريكا الشمالية وما بعدهما. ولن نتمكن من وقف وقوع تلك الأعمال العنيفة وعكس اتجاهها ومنعها إلا من خلال جهودنا المشتركة والتزامنا. ونحن نؤيد تماماً الجهود التعاونية الدولية الرامية إلى التصدي لداعش. وقد انضمت جورجيا بالفعل إلى ثلاثة أفرقة عاملة لمكافحة داعش معنية بمكافحة التمويل ومكافحة الرسائل والمقاتلين الأجانب. ويحدونا الأمل في أن يزيد عمل تلك الأفرقة من مستوى التنسيق والحوار فيما بين أعضاء التحالف.

وعلى الصعيد الوطني، تعمل جورجيا، التي هي مثال للتسامح الإثني والديني، على تعديل السياسات المحلية الرامية إلى مكافحة تصاعد التهديد العالمي الذي يشكله التطرف والإرهاب. وبدأت الحكومة بالفعل باعتماد التعديلات التشريعية ذات الصلة، التي تهدف إلى تعديل القانون الجنائي لجورجيا لجعله متماشيا مع أفضل الممارسات الدولية. ومن الأهمية بمكان، أن هذه التعديلات، في جملة أمور، تجرّم طائفة كاملة من الأنشطة المتصلة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وفقا للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

وفي الوقت نفسه، ينبغي عمل المزيد على الصعيدين الوطني والدولي لمعالجة الأسباب الجذرية المؤدية إلى انتشار التطرف المصحوب بالعنف، بما في ذلك السياسات الرامية إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز التعليم وعمالة الشباب، فضلا عن التمكين السياسي.

إن مشاركة المواطنين من بلدان ثالثة كمقاتلين إرهابيين أجانب في تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية مسألة تبعث على بالغ القلق. ومعالجة هذه المشكلة، ولا سيما مع مراعاة طابعها عبر الوطني وعبر الحدود، تتطلب اتباع نهج منسقة. ونحن على استعداد للعمل عن كثب مع شركائنا الدوليين في مجال مكافحة المشاكل الناشئة عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب عن طريق تحسين تنسيق جهودنا، فضلا عن تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكر المملكة الأردنية الهاشمية على المبادرة بتنظيم هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت.

وتؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونظرا لضيق الوقت، سأقتصر على النقاط الرئيسية من بياني. وسيكون بياني بأكمله متاح عبر حسابي على تويتر. أود أن أتناول ثلاث مسائل: التعليم، ومشاركتنا الدولية وأهمية شمول الجميع.

أولا، فيما يتعلق بالتعليم، لدى هولندا سياسة نشطة ترمي إلى تعزيز دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وتعزيز السلام. والنهج الذي نتبعه يتسم بتعزيز دور الأسر والفنيين ومجتمعاتهم المحلية في مكافحة التطرف والتوترات الاجتماعية.

وتهدف هولندا إلى تعزيز المعارف والخبرات داخل ثلاثية الآباء والمدارس والبيئة الاجتماعية. في رأينا، يؤدي الوالدان دورا رئيسيا في منع التطرف. وللتواصل مع الآباء، وضعنا مجموعة من الأدوات والأجوبة التي توفر التوجيه للتعليم في هذا السياق. نحن ننظم دورات إعلامية محلية بشأن أساليب التجنيد والمخاطر يواجهها الأطفال على شبكة الإنترنت، وهي مسألة سبق أن عالجها الكثيرون منا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هولندا قد أنشأت المركز الاستشاري الوطني الذييقدم المساعدة لأفراد الأسر التي لديها من تحولوا للتطرف. وعلاوة على ذلك، فإننا نهدف إلى تعزيز الدراية للفنيين في مجال التعليم من أجل تحسين كيفية تحديد التطرف ومناقشته. وندرّب عددا كبيرا من المدرسين على تمييز التطرف والتصرف بناء على ذلك. ووضعنا مجموعة أدوات، بما في ذلك البوابات الإلكترونية، والتعلم الإلكتروني، وشبكات خطوط أمامية من الفنيين الذين يستطيعون تقديم المشورة. ويقع على مدارسنا واجب لمناقشة المواطنة والقيم ذات الصلة مثل المساواة، والحرية التعبير وحرية الدين والحرية عموما.

أما نقطتي الثالثة في هذا السياق فهي من المهم أن نكون على اتصال مع الشباب مباشرة في مجتمعاتهم المحلية. ومن أجل التأثير في مجموعات الشباب، نشرك القادة الشباب

ليمثلوا أصوات الاعتدال والعقل. أما على الصعيد المحلي، فذلك يتطلب التعاون فيما بين المدارس والبلديات والشرطة والمجتمع المدني والمجموعات السياسية والدينية. ويتم دعم البلديات في جهودها الرامية إلى تعزيز شبكات مجتمعية من هذا القبيل – على سبيل المثال، من خلال تنظيم جماعات حوار مع الوالدين والفنيين وكبار قادة الرأي، مثل الأئمة.

والمسألة الثانية التي أود مناقشتها تتعلق بشواغلنا الدولية. ونحن نشارك في العديد من المبادرات الدولية. وأود أن أذكر شبكة التوعية بالتطرف والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وبطبيعة الحال، نحن أيضا نؤيد عمل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، التي يسعدنا جدا أن نرى مُمَثّلة في المجلس. اسمحوا لي أيضا أن أشير بصفة خاصة إلى التعاون الثنائي القائم بين مملكة هولندا والمملكة المغربية في منع الإرهاب والتصدي للراديكالية. ونشاط محدد آخر يشمل عملنا مع المنظمات غير الحكومية بشأن هذه المسألة. وكمثال على ذلك، فقد موّلنا منشور بشأن الاتصالات الاستراتيجية في مكافحة الخطاب الذي تتبناه المنظمات المتطرفة.

أما المسألة الثالثة فتتعلق بشمول الجميع. وتعتقد هولندا اعتقادا راسخا بضرورةأن تكون عملية اتخاذ القرارات أكثر شمولا للجميع، مما يمكن الشباب على التعبير عن شواغلهم. وينبغي للشباب أن يكونوا شركاء ناشطين في التسامح ومبادرات منع نشوب الصراعات. ويجب كفالة أن تكون أولوياتهم جزء من سياساتنا. وينبغي للحكومات أن تستجيب لشواغل الشباب. وهذا صحيح بخاصة من أجل خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. فالشباب اليوم هم منفذو تلك الخطة والمستفيدين منها. إنها لن تحدد مستقبلهم فحسب، بل سيكونون هم القائمين على تنفيذها إلى حد كبير. وجميع أهداف التنمية المستدامة تكتسي أهمية بالنسبة لشباب اليوم.

ولا بد من أن يكون صوتهم مسموعا. والتزامهم أمر أساسي؛ والحاجة تقوم إلى عملهم.

ونحن نتكلم، يقوم ممثل هولندا للشباب لدى الأمم المتحدة برحلة من أمستردام إلى جنوب أفريقيا، عابرا أكثر من ٢٠ بلدا ومارا بقارتين. وهو يقوم برحلته التي يبلغ طولها أكثر من ١١ ٠٠٠ كيلومتر مستخدما الدراجة الهوائية التي استخدامها تقليد هولندي. والغرض من رحلته المسماة بناء الجسور، هو الاستماع إلى الشباب في البلدان التي يزورها. وسوف نستخدم مدخلاته بوصفها محتوى قيّما لخطة ما بعد عام ٢٠١٥. ومثله من المندوبين الشباب يمثلون قدوة يُحتذى بها الشباب الآخرين في أنحاء العالم.

وفي الختام، فإن مملكة هولندا فخورة بكونها شريكا من أجل السلام والعدالة والتنمية. وهناك مثل هولندي يقول ”الشباب هم الذين يرسمون المستقبل.“ فلنعمل معا من أجل مستقبل حيث يتمتع شباب اليوم بالسلام والعدالة والتنمية. بدلا من أسلحة الكراهية والإرهاب.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

المطران أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ الأردن على رئاستها المجلس خلال هذا الشهر، ولا سيما على تنظيم هذه المناقشة بشأن دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وتعزيز السلام.

إن تزايد المستمر لسمتي العولمة والترابط تكنولوجيا قد حقق العديد من الفوائد للعالم اليوم، ولكنه أوجد أيضا تحديات جديدة وناشئة. إذ يمكن للشباب في جميع أنحاء العالم أن يستخدموا الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي لإجراء الاتصالات ةتكوين الصداقات والاطلاع على الثقافات والتقاليد العظمى للشعوب الأخرى في كل ركن

من أركان العالم. وللأسف، فإنه يمكن أيضا استغلال ذلك التقدم التكنولوجي في نشر رسائل الكراهية والعنف. وتتيح لنا مناقشة اليوم النظر بمزيد من التعمق في الكيفية التي تجد بها هذه الرسائل المؤذية آذانا صاغية جديدة والكيفية التي يمكن بها للدول أن تعمل معا لمواجهة التحدي.

إن ظاهرة استجابة الشباب للتجنيد من قبل من يحرضونهم الانخراط في التطرف المصحوب بالعنف يهم للمشاركة تتطور في سياق من خيبة الأمل والفرص الضائعة، وأزمة الهوية الاجتماعية الثقافية والإخفاق في الاندماج، والتنفير وعدم الرضا، والفجوة بين الأجيال وتفكك الأسر.

وأحد الخطوات الأساسية في التصدي لتطرف الشباب هو العمل مع الأسرة ودعمها في جهودها الرامية إلى تثقيف الأطفال والشباب بقيم الحوار واحترام الآخرين، وجعلهم أكثر قدرة على مقاومة ما يبدو في البداية دعوات جذابة لقضايا أسمى وللمغامرة مع الجماعات المتطرفة. وإذا أرادت الدول بالفعل أن تصل إلى الشباب قبل أن تعرض عليهم الأيديولوجيات المتطرفة، فينبغي لها أن تقدم المساعدة الملائمة إلى الوالدين في أداء مسؤولياتهما عن تربية الطفل، وفقا للاتفاقية حقوق الطفل.

وتبين الدراسات والأحداث أن بعض الحكومات تميل إلى تجنب المحادثات الصريحة والبناءة بشأن مسألة التطرف.

غير أن إخفاء المشكلة يؤدي إلى نتائج عكسية. ومن ناحية أخرى، فإن تعزيز النقاش العام يمكن أن يشجع الشباب على التنفيس عن مشاعر الإحباط قبل أن يستسلموا للأيديولوجيات المتطرفة ويمكنهم أن يساعدوا الدولة على صياغة سياسات، تبعا لذلك. وعدم طرح المشكلة للنقاش العام قد يدل على عدم اهتمام الدول أو خوفها أو على الأمرين معا، في حين أن تشجيع النقاش يعزز عادة الثقة الجماعية ويعمق التفاهم المتبادل بين مختلف المكونات الإثنية والعرقية والدينية للمجتمع. وقد يسفر هذا الحوار عن وضع سياسات حكومية، يمكن لجميع أفراد المجتمع ادعاء الملكية الجماعية لها، وعن إتاحة خطاب مقنع للشباب في مواجهة دعاية المتطرفين.

وفي الواقع، فإن السياسات العامة المتوازنة تقوم بدور رئيسي في تيسير الإدماج القوي للمهاجرين في المجتمع باعتبارهم مواطنين. وتمس الحاجة إلى سياسات لا تشجع كراهية الأجانب أو المفاهيم العنصرية لأنها تسهم في احترام القيم الدينية والاجتماعية والثقافية السليمة. ويشكل الدين جزءا فعالا من منظومة القيم هذه. والسياسات ومناهج التعليم التي تسعى إلى إضعاف المكون الديني في الهويات الفردية والجماعية أو القضاء عليه يمكن أن تترك الشباب في حالة من التشويش أو الاغتراب أو التهميش أو الإقصاء، مما يجعلهم عرضة للانجذاب لخطاب الجماعات المتطرفة. وما من شك في أن الكلمات والشعارات التي تستخدمها الجماعات المتطرفة لتجنيد الشباب تنطوي في كثير من الأحيان على تشويه للقيم الدينية والاجتماعية والثقافية.

كما أن البطالة واليأس يكمنان وراء ضعف الكثير من الشباب أمام دعاية المتطرفين القائمين بالتجنيد ووقوعهم في حبائلهم. فالأيدي العاطلة والعقول الفارغة ضعيفة للغاية أمام الأيديولوجيات المتطرفة. وبالتالي، فإن ما يؤدي إليه ذلك من تفاوتات اقتصادية عالمية وتهميش واستبعاد من التنمية ليس مجرد شاغل اجتماعي واقتصادي خطير، ولكنه قد يصبح تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ومن ثم، فإن تحقيق العدالة الاجتماعية أمر أساسي في التصدي لظاهرة انضمام الشباب إلى المنظمات المتطرفة.

وفي معركتنا ضد الأيديولوجيات المتطرفة وجهودنا من أجل تعزيز ثقافة السلام، فإن الشباب أنفسهم من بين أثمن الموارد. ويمكننا التصدي للقائمين بالتجنيد من المتطرفين عن طريق تعزيز أصوات أولئك الذين يحظون بالثقة والاحترام

بين أقرانهم على نفس المنابر التي يستخدمها المتطرفون لتجنيد أعضاء جدد، مثل وسائط التواصل الاجتماعي.

وأخيرا، فإنه يجب على الزعماء الدينيين والمنظمات الدينية إدانة رسائل الكراهية باسم الدين وتوفير تربية دينية للشباب، تعزز التفاهم والاحترام بين أتباع مختلف الأديان. وتقع على عاتق المؤمنين مسؤولية جسيمة عن إدانة الأشخاص الذين يسعون إلى فصل الدين عن العقل واستخدام الدين كمبرر للعنف. وكما أكد البابا فرانسيس خلال زيارته إلى ألبانيا في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، فإنه لا ينبغي لأحد أن يعتبر نفسه ”درع الرب لدى التخطيط لأعمال العنف والاضطهاد والقيام بها“.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للأردن على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي. وسأدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أود أن أتشاطر مع أعضاء مجلس الأمن كلمات حكيمة، أسعدنا الاستماع إليها من شباب في الأسبوع الماضي في عاصمتنا، زغرب. وقد كانت تلك الكلمات مصحوبة بأداء لا يمكن أن يُنسى، عندما تمدد ١٤٧ طالبا في تمام الساعة ١٤/٠٧ يوم ١٦ نيسان/أبريل على الأرض أمام المسرح الوطني الكرواتي في وسط زغرب وظلوا بلا حراك لمدة ١٤٧ ثانية بالضبط. وبهذا العمل، سعى الطلاب إلى لفت انتباه الرأي العام إلى المأساة التي وقعت في كينيا في ٢ نيسان/أبريل، عندما قُتل ١٤٧ طالبا بطريقة بشعة في الحرم الجامعي. وبعث الطلاب الكروات، في معرض تأبين زملائهم الذين لقوا حتفهم، برسالة سأقتبس منها عدة جُمل هامة:

”في غياب التواصل المناسب، يمكن أن تؤدي الاختلافات إلى سوء تفاهم، وسوء التفاهم إلى صراع، والصراع إلى مأساة ... ما الذي جعل هؤلاء الطلاب الـ ١٤٧ مختلفين؟ هل كونهم مسيحيين؟ ... إننا نعتقد أنه لا توجد أهمية للعنصر أو الدين أو العرق أو الميل عند الحديث عن حقوق الإنسان. فهي عالمية، ولكن للأسف ضعيفة ... والمسألة الكينية تُذكرنا بأن الأمان الذي نعتبره من المُسلمات هو ترف بالنسبة لآخرين“.

وقد استمعنا إلى الكثير من الكلمات الهامة والحكيمة هنا اليوم. ونحن فخورون بإضافة هذه السطور القليلة، صوت شبابنا، إلى مناقشة اليوم. ويشجعنا توقهم إلى العمل بتفان ضد العنف والتعصب وجميع أشكال التمييز. ويمكن أن يكون الشباب في صميم الحل بالنسبة للتطرف العنيف. فالشباب يمكن أن يكونوا قدوة إيجابية وينبغي أن يقوموا بهذا الدور دون تردد. فبوسعهم التأثير على أقرانهم وإلهامهم وزيادة الوعي العام وتشجيع إجراء مناقشة أوسع داخل المجتمع.

ومع ذلك، فإنه لكي يكون الشباب قادرا على القيام بذلك، يجب أن نمكنهم من تطوير جميع إمكاناتهم في هذا الصدد. فالعنف غالبا ما يضرب بجذوره في الخوف والتحامل، وفي نهاية المطاف، الجهل. ولذلك، فإن التعليم يمثل أولوية قصوى وينبغي أن يقترن على نحو لا ينفصم بضمان سلامة شبابنا وأمنهم. والمعرفة والتعليم هما من بين أقوى الأدوات لتعزيز التسامح والانفتاح الذهني. وهما سلاحان قويان لمكافحة خطاب الكراهية والجهل اللذين يؤديان في أحيان كثيرة جدا إلى انعدام الأمن والعنف. فالتبصر والمعلومات يعززان التفاهم ويقودان إلى إعداد شباب واثقين وأقوياء لديهم منعة في مواجهة ظلام الكراهية. وبالقيام بذلك، فإننا نعزز النسيج الاجتماعي لكل مجتمع وللمجتمع العالمي.

إن القاسم المشترك بين العديد من مناطق الأزمات الحالية، إلى جانب المعاناة والبؤس الناجمين عن الصراعات المسلحة، هو أنها تضم بعضا من أكثر المجتمعات شبابا في العالم. ويقل متوسط العمر في بعض هذه البلدان عن ١٨ سنة. وينبغي ألا نتعامل مع ذلك باعتباره مجرد حقيقة إحصائية أخرى. وعندما نواجه التهديدات المتصاعدة المتمثلة في الإرهاب والتطرف اليوم، لا بد أن نركز على تلبية احتياجات الشباب وتعزيز شعورهم بالأمان وعدم الإقصاء على السواء. ويجب أن نمكنهم من إسماع صوتهم والسماح لهم باكتساب كفاءات التواصل مع الثقافات المغايرة التي تمكنهم من فهم وتقدير التنوع داخل مجتمعاتهم وعلى الصعيد العالمي في آن معا. ويجب أن نوفر للشباب الوظائف، حيث أن بطالة الشباب مشكلة تتجاوز كثيرا مجرد كونها مشكلة اقتصادية. فالبطالة تسلب أي منظور للمستقبل. وانعدام المنظور من بين أسوأ أنواع الفقر؛ فهو يؤدي إلى تقويض مجتمع السلام والتسامح من الداخل.

وموضوع اليوم لا يمكن معالجته بصورة شاملة دون أخذ عنصر التنمية بعين الاعتبار. فلا يمكننا تحقيق نتائج مستدامة على صعيد مكافحة الإرهاب وتعزيز السلام إلا باتباع نهج كلي متعدد التخصصات، يشتمل على تنفيذ سياسات إنمائية ملائمة وتوفير أطر تشريعية كافية وتعليم مناسب والعمل الشامل للجميع بالتعاون مع عدد من أصحاب المصلحة مثل الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والهيئات الدينية ووسائط الإعلام. ومن ثم، فإن سياساتنا يجب أن تكون مثالية وشاملة للجميع وأن تزيل كل أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي على السواء في مجتمعاتنا.

وبمعالجة مسائل من قبيل التمييز السياسي والاجتماعي والإقصاء والتهميش، فإننا نبذل قصارى جهدنا لمنع الاستمرار في تجنيد إرهابيين جدد. وعن طريق نشر وتعزيز التعليم والمعرفة والتسامح والتفاهم بين الأديان والثقافات، يمكننا أن نوجه ضربة قوية للروايات والأيديولوجيات المضللة للتطرف العنيف والإرهاب. وفي هذا الصدد، فإن الدول ملزمة أيضا بحفز وتعزيز التعاون مع المجتمع المدني وقدرته على التصدي لتحديات التطرف العنيف وأي شكل من أشكال الجنوح نحو التطرف.

أخيرا، دعونا لا نغفل حقيقة أننا نزرع اليوم بذور مستقبل أفضل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة.

السيد غريما (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة الأردنية لمجلس الأمن على دورها القيادي، فيما يخص تناول قضية توليها حكومة بلدي أهمية خاصة. إن مالطا تؤيد أيضا البيان الذي ألقي في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن التطرف المصحوب بالعنف ليس ظاهرة جديدة، ولكن الزيادة الكبيرة الأخيرة المسجلة في أعمال العنف الشديدة التي يرتكبها الأفراد والجماعات، دفعت بهذه القضية إلى صدارة جدول الأعمال الدولي. ولذلك السبب، توفر مناقشة اليوم فرصة هي موضع ترحيب، لمناقشة هذه القضية من منظور الشباب، وتبادل المبادرات وأفضل الممارسات.

لقد ضمن فعليا، التقدم التكنولوجي ووسائل الإعلام الحديثة، تأثيرا عالميا لخطاب التطرف المصحوب بالعنف. إن الظاهرة التي لم تعد منحصرة في بلدان ومناطق معينة، تتحول بسرعة إلى أحد أكثر التحديات إلحاحا في الوقت المعاصر. ويتوجه المزيد من المتطرفين والراديكاليين إلى وسائل الإعلام الحديثة لنشر رسائلهم المتطرفة. لذلك، يجد الشباب الأكثر إلماما بالتكنولوجيا أنفسهم بطبيعة الحال يواجهون أخطارا أكبر جراء هذا التهديد. لكن وعلى نفس المنوال، يضطلع

الشباب، من خلال حسن استخدام وسائل الإعلام، بدور خاص في مواجهة الخطاب المتطرف ورفضه.

إن التطرف المصحوب بالعنف يتقوى بيأس الناس. وغالبا ما يكون الشباب الذي يعانون من العزلة والإقصاء والحرمان، فريسة بوجه خاص للجماعات أو الأفراد المتطرفين، الذين يسعون إلى استغلال مواطن الضعف لديهم، واللعب على وتر مخاوفهم ومشاعر عدم شعورهم بالأمان. لذلك، يصبح الفهم الأفضل لاحتياجات الشباب وتطلعاهم وظروفهم، أداة أساسية لمواجهة هذا التحدي. إن إقامة مجتمعات أكثر تسامحا وشمولا للجميع، لا يشعر كل فرد فيها، وخاصة الشباب بالتهميش والإقصاء، أمر مهم أيضا. ويتطلب ذلك اتباع نهج تشاركي، يشعر فيه الشباب بأنهم جزء من المجتمع الذي ينتمون إليه، من خلال الإسهام أيضا في تنميته الاجتماعية والاقتصادية.

وربما لا توجد وسيلة أفضل لتحقيق ذلك، إلا من خلال تمكين جيل الشباب عن طريق التعليم، بما في ذلك تعليمهم التسامح وعدم التمييز. إن التعليم هو السبيل لتزويد الشباب بالمعرفة والمهارات التي ستمكنهم في نهاية المطاف من رفض التطرف المصحوب بالعنف. لقد كانت تلك دائما وجهة نظر حكومتي، والعامل الأساسي في إطار السياسة الوطنية للشباب الذي اعتمدناه للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠. ويتناول الإطار هذه الظاهرة، أولا من خلال دعم الشباب وتشجيعهم على تحقيق كامل إمكاناتهم وطموحاتهم، وتلبية احتياجاتهم ومعالجة مخاوفهم، وثانيا عن طريق دعم الشباب باعتبارهم مواطنين فاعلين ومسؤولين يشاركون ويسهمون، بشكل كامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدولتهم وأوروبا.

إن لدى مالطة مجموعة من البرامج والمبادرات الهادفة إلى تمكين الشباب وتعزيز ودعم الاندماج الاجتماعي للأقليات، الثقافية والدينية والعرقية، فضلا عن الشباب الذين تتاح لهم فرص أقل. وتتراوح البرامج من المبادرات الوطنية إلى مبادرات أخرى يتم تنفيذها بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين. وهي تهدف إلى تعزيز التكامل والوعي والتسامح بين مختلف قطاعات المجتمع المالطي، بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون الذين حصلوا على الحماية التبعية. إن الحكومة تنفذها من خلال الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والصندوق الأوروبي للاجئين. ومن المهم أن تتاح للشباب الطرق التي يوجهون طاقاتهم وحماسهم وموهبتهم من خلالها. ويمكن للفنون المسرحية تقديم إسهام هام في الحوار بين الثقافات، وتعد أحد الأدوات التي نستخدمها لتسهيل التماسك الاجتماعي، والتفاعل بين مختلف شرائح المجتمع.

إن مالطة تعتقد أن إحدى الطرق الفعالة لمواجهة التطرف المصحوب بالعنف، تتمثل في تعزيز سيادة القانون والجهاز القضائي في الدول. كما أن معالجة الأسباب الجذرية أمر حاسم، ونحن على قناعة تامة بضرورة ربط الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة التطرف بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. وتفتخر مالطة باستضافتها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، الذي أنشئ خلال شهر حزيران/يونيه من العام الماضي. ويتمثل أحد الأهداف الكامنة وراء إنشائه في مواجهة التطرف المصحوب بالعنف من خلال سيادة القانون والعدالة الجنائية، عن طريق تقديم تدريب في مجال سيادة القانون لأعضاء البرلمان والشرطة والمدعين العامين والقضاة وموظفي السجون وغيرهم من أصحاب المصلحة في قطاع العدالة. ونظرا للموقع الجغرافي للمعهد، فإنه يولي اهتماما خاصا لدعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في شمال وغرب وشرق أفريقيا، والشرق الأوسط. ونحن نعتقد أنه يمكن لمثل هذه المبادرات أن تكون بمثابة محفز إقليمي لمكافحة الإرهاب، والتطرف المصحوب بالعنف، بين الشباب كذلك.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبدالرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشيد بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ملك الأردن، على عقده هذه الجلسة المناسبة من حيث التوقيت، بشأن الدور الهام للشباب، في مجال التصدي للتطرف وتعزيز السلام، حيث أن الشباب هم في آن واحد مرتكبوه وضحاياه. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الشاملة، وأشيد مع التقدير بجهود السيد أحمد هنداوي، مبعوثه للشباب، فيما يخص حشد الشباب للانخراط في عمليات السلام.

يتولد السخط والتطرف بين الشباب اليوم على وجه الخصوص، جراء الفقر والشعور باليأس. وتستدعي الإحصاءات الصادمة للبطالة بذل جهد إقليمي وعالمي منسق، لإقامة اقتصادات تتيح فرص عمل من خلال منظومة الأمم المتحدة وأفرقتها القطرية، جنبا إلى جنب مع المجموعات الإقليمية. ويجب أن توضع هذه التدابير موضع التنفيذ على المستوى الوطني، وفي هذا السياق أود الإشارة إلى بعض المبادرات المتخذة في بلدي.

لقد اعتمدت كازاخستان برنامج دولة نطلق عليه خريطة الطريق إلى الحصول على منصب عمل، مكن الشباب في جميع أنحاء البلد من الحصول على التعليم المجاني والتدريب المهني، مع التركيز على إتاحة فرص عمل كثيفة، وتعزيز روح المبادرة، وإتاحة الائتمان البالغ الصغر. ووضعنا أيضا أحكاما خاصة بالرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة العقلية، وتوفير المرافق الاجتماعية والمساكن للشباب، التي تهدف إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي. وهذه الخدمات هي جزء من سياستنا الاقتصادية الجديدة (نورلي زول) أو الطريق إلى المستقبل.

إننا نعتقد أن الاستثمار في التنمية البشرية وفي الشباب، هو أمر في غاية الأهمية إذا أردنا الفوز في الحرب الأيديولوجية. وقد أطلقت كازاخستان برنامجا وطنيا أساسيا في مواجهة التطرف والإرهاب الدينيين، خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وخصصت ما يناهز ٦٠٠ مليون دولار لاتخاذ تدابير وقائية، بما في ذلك لفائدة شبابنا. إن هدفنا هو التغلب على الأسباب غير الملموسة التي تؤدي إلى ظهور بيئة خصبة لنمو التطرف، وتعزيز النمو الجسدي والنفسي والثقافي والروحي للشباب. إننا نريد الاستفادة من وسائل الإعلام للمساعدة في تحويل مواقف الشباب على نحو يصب في مصلحة تعزيز الانسجام. ويضم مؤتمر شباب بلدي اليوم، حركات ومنظمات نشطة تقدم توجيهات فيما يخص السياسة الواجب اتباعها مع الشباب. وقمنا بتطوير نهج يتصدى للخطاب المتطرف، في العديد من الأنشطة الحكومية الهادفة إلى ثني الشباب عن استخدام العنف لخدمة القضايا المتطرفة، والعمل بدلا من أجل إحلال السلام.

إن كازاخستان بوصفها دولة متعددة الأعراق والأديان، تنعم بالسلام والاستقرار، لأنها عملت دائما على جعل التسامح والاحترام مبدأيها التوجيهيين. ولعل الأهم في هذا الصراع الأيديولوجي هو تلبية الاحتياجات العاطفية والروحية للشباب الذين يشعرون بالهزيمة والغضب. ونحن نحاول في كازاخستان تقديم برامج تعليمية وخاصة بالسلام، تتيح للشباب فرصة للتفاعل مع الزعماء الدينيين الحقيقيين الذي يعاملونهم باحترام، ويلبون احتياجاتهم من خلال الموائد المستديرة والحوارات والندوات. وسوف تناقش نقاط قوة وضعف الشباب خلال المؤتمر الخامس لزعماء الأديان العالمية والتقليدية، في أستانا، في حزيران/يونيه حول موضوع الزعماء السياسيون والدينيون يعملون من أجل إحلال السلام وتحقيق التنمية. وينبغي أن تشكل توصيات النتائج بشكل عام إضافة إلى عمل الأمم المتحدة، والتفكير المتعدد الأطراف بشأن التقارب بين الحضارات.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس استعداد كازاخستان للمشاركة في العمل المتعدد الأطراف، الذي يرمي إلى تغيير

حياة شبابنا، بحيث يمكن أن يصبحوا قادة مسؤولين في مجال تعزيز السلام والاستقرار والازدهار.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن حكومة كندا، أهنئ الرئاسة الأردنية على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. ويسر كندا المشاركة في المناقشة، وقد انضمت إلى العدد المتزايد من البلدان التي يساورها القلق جراء التطرف المصحوب بالعنف. وهو يشكل بلا شك أحد التهديدات الرئيسية للأمن العالمي.

(تكلم بالإنكليزية)

إن كندا من بين العديد من الدول الأخرى التي يساورها القلق جراء واقع تحول مواطنينا إلى متطرفين عنفين، بما في ذلك الشباب، أو اتخاذهم قرار الذهاب إلى الخارج للمشاركة في أنشطة إرهابية. وأود أن أقدم الخطوط العريضة لكيفية تصدي كندا لهذا التحدي. وفي نفس الوقت، أود الإشارة إلى أننا نشارك في جلسة اليوم للتعلم من الدول الأخرى، لأن تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، أمر حاسم في هذا الصدد.

ومعالجة التطرف المصحوب بالعنف هو تحد يتطلب اتخاذ إجراءات شاملة على جبهات عديدة وعبر دوائر حكومية. أولا، إنه يتطلب اتخاذ تدابير تشريعية قوية لتعزيز أمننا القومي. وفي الواقع، اتخذنا مؤخرا خطوة هامة إلى الأمام في هذا الصدد، من خلال سن قانون مكافحة الإرهاب. وسيعالج هذا التشريع مشكلة الإرهاب من نواح عدة، بما في ذلك النص على جريمة جديدة تتعلق بتمجيد الإرهاب أو بشكل عام الترويج له، والقدرة على إزالة الدعاية الإرهابية من خوادم شبكة الإنترنت المحلية لدينا.

ثانيا، يعد أكثر ارتباطا بمناقشاتنا اليوم، كون تحدي التطرف المصحوب بالعنف، يتطلب بذل جهود متضافرة ومستدامة، على جميع المستويات لبناء الصمود داخل المجتمعات المحلية. وهذا أحد المجالات التي أفخر بالقول فيها بأن كندا تعمل بنشاط. وفي الواقع، فإن الوقاية عنصر أساسي في استراتيجية كندا المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وتؤمن كندا بقوة بأهمية منع الأفراد، بما في ذلك شبابنا، من التورط في أعمال عنف، قبل قيامهم بأنشطة إجرامية إرهابية. والشباب هم على حد سواء مجندون ومتدخلون محتملون في عملية التطرف. لذلك من المهم إشراكهم بشكل حقيقي، حتى يصبحوا جزءا من الحل.

كيف تعمل كندا لتحقيق ذلك بالذات؟ أولا، تقوم العديد من الإدارات والوكالات الحكومية بعمل أكثر أهمية، لتمكين الشباب وتثقيفهم. إننا نعمل في شراكة مع المجتمعات المحلية لبناء الثقة والتفاهم المتبادلين، اللذين يشكلان الأساس الذي يمكن أن نتخذ انطلاقا منه إجراءات بشكل جماعي، لمنع التطرف في البيت وفي المجتمع العالمي الأوسع نطاقا. وبشكل عام، ترتكز جهودنا على الأبحاث، والتواصل مع المجتمع، والمشاركة الهادفة، والقيام بتدخل حكومي شامل يقدم حسب الطلب.

كما تدعم المساعدة الإنمائية الكندية، الجهود الرامية إلى ضمان بيئة آمنة ومأمونة للأطفال والشباب حتى يتمكنوا من الإسهام بفعالية في المجتمع. ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى توفير فرص للشباب المعرضين للخطر، من أجل إيجاد بدائل للعنف والجريمة، وأن ينخرطوا كأعضاء إيجابيين في مجتمعاتهم.

ويساعدنا عملنا محليا مع القادة من خلال منتدى المائدة المستديرة المتعدد الثقافات والمعني بالأمن، على الانخراط مع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء كندا، والشروع في إجراء مناقشات صريحة ومفتوحة حول الظروف المؤدية إلى انتشار التطرف المصحوب بالعنف.

وتؤتي جهودنا ثمارها في عدد من المدن الكبرى في جميع أنحاء كندا، حيث بدأت المجتمعات المحلية في تحديد مجالات التدخل وخطط العمل الموجهة للمجتمع المحلي. وفي سلسلة من حلقات العمل المسماة تعميق الحوار، فإننا نستخدم الخبرات المباشرة من أجل الانخراط مع الشباب. ويحث هذا النهج أفراد الجمهور على التفكير في التطرف المفضي إلى أعمال عنف في سياق مجتمعاتهم. ونحن نعمل معهم لتحديد الفرص المتاحة لتدخلات الأفراد والمجتمعات المحلية، قبل أن يتبنى شخص من الأشخاص نهج التطرف المصحوب بالعنف. ونحن مقتنعون بأن هذه التدريبات ستسهم إسهاما كبيرا في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية.

(تكلم بالفرنسية)

إن منع التطرف المصحوب بالعنف، هو مسؤولية جماعية. ويترتب على المواطنين والأسر والزعماء الدينيين والشرطة والحكومة، وبطبيعة الحال، المجتمعات المحلية، دور يتعين عليهم القيام به.

وفي حين تقع المسؤولية الرئيسية عن التصدي للتطرف المصحوب بالعنف، على عاتق كل دولة على حدة، تؤدي الأمم المتحدة دورا حاسما في تيسير وتعزيز التنسيق والترابط في استخدام مختلف الأدوات والاستراتيجيات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وفي مساعدة الدول الأعضاء.

إننا نشجع الدول على دعم الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب، مثل مركز الهداية، الذي أنشأه المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وهو أول مركز دولي مخصص للتدريب والحوار والبحث والتعاون في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وقد رحبت كندا بإطلاق مركز الهداية، ومن دواعي سرورها دعم ما يقوم به من أعمال.

كما ذكرت في ملاحظاتي الافتتاحية، فإن كندا حاضرة هنا لتبادل الخبرات والاستماع والتعلم من الآخرين. إننا ندرك أن لكل دولة خبرة خاصة بها، ولكننا نشترك جميعا في مبادئ أساسية مشتركة. ويجب علينا أن نضمن فتح خطوط الاتصال وعمل المجتمع الدولي جنبا إلى جنب على جميع الجبهات. وهذه هي الطريقة الوحيدة للتعامل بفعالية مع مثل هذا التهديد. ويمكن للشباب مع الالتزام بشكل أكبر، أن يصبحوا قوة هائلة للمساعدة على إقامة عالم أكثر سلاما وأمنا.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد استفادت كندا كثيرا من سماع وجهات نظر الدول الأعضاء المشاركة في مناقشة اليوم. وأشكر مرة أخرى الرئاسة الأردنية على عقد هذه الجلسة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ألبانيا.

السيد نينا (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن ألبانيا تؤيد البيان الذي ألقاه في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إننا نقدر هذه الفرصة التي أتيحت لنا للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة، وأود أن أشكر الرئيس على عقدها. حيث أنها تتيح لنا فرصة حقيقية لتعزيز مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع الهام للغاية عقب مؤتمر القمة المعني بمكافحة التطرف المقترن بالعنف، الذي عقده الرئيس أوباما، خلال شهر شباط/فبراير الماضي. كما نشكر الرئاسة على ورقتها المفاهيمية (S/2015/231، المرفق) تحضيرا لهذه المناقشة.

إن الواقع قاتم ومؤلم. لقد كان عام ٢٠١٤ عاما مدمرا للملايين من الأطفال، وعام ٢٠١٥ ليس بأفضل حالا. ووفقا لليونيسف، يعيش مئات الملايين من الأطفال في البلدان والمناطق المتضررة من النزاع المسلح، ويجد ما يناهز ١٥ مليون طفل أنفسهم مقحمين مباشرة في صراعات عنيفة في مختلف

البلدان. ولم يحدث من قبل في العصر الحديث، تعرض هذا العدد الكبير جدا من الأطفال للأعمال الوحشية التي سمعنا عن ارتكابها مؤخرا.

لقد كان العالم دائما عرضة للصراعات، التي ينظر لها بخلاف ذلك كمسعى لتحقيق مصالح تتعارض أو تبدو غير متوافقة،ولكن كما رأينا، فإن طبيعتها قد تغيرت جذريا خلال العقدين الماضيين. فبينما جرى الحرص في العصر الحديث، على أن تظل العلاقات بين الدول بعيدة عن الصراعات المباشرة بين الدول، مع بعض الاستثناءات البارزة، كما يتضح من التراعات التي تشهدها جورجيا وأوكرانيا، تزايد عدد الصراعات داخل الدول التي تغذيها الخلافات العرقية أو الدينية أو غيرها، وتزايدت المظالم. وفي حين، في سياق الحوكمة القوية، والنظم الاجتماعية والسياسية المتماسكة، تدار المصالح المتضاربة وتجد المجموعات وسائل للسعي لتحقيق أهدافها بشكل سلمي، في الأوضاع الهشة وفي خضم سوء الإدارة والنظم السياسية والاجتماعية الضعيفة، يمكن أن تتحول المظالم، والتراعات والتنافس على الموارد إلى أعمال عنف مع عواقب وخيمة.

إن الأطفال الذين يعيشون في مناطق الصراع هم الهدف المباشر والسهل للجماعات العنيفة والمتطرفة. وقد استفادت الجماعات الإرهابية، وخاصة تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وحركة الشباب، وجماعة بوكو حرام، استفادة كاملة من الوضع الأمني العام في أجزاء مختلفة من العالم، وهي لا تحاول فقط، بل إنها بدلا من ذلك، تنجح في تلقين الفكر المتطرف للأطفال. وللأسف، تصف التقارير أيضا حالات متكررة لحوادث خطف تلك الجماعات لأطفال، يتم تدريبهم بعد ذلك كمقاتلين.

وللأسف، لا يقتصر تجنيد الأطفال على مناطق التراع. حيث أصبح الناس من خلال شبكة الإنترنت، وخصوصا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، الآن أكثر ترابطا من أي وقت مضى بأشخاص آخرين يعرضون عليهم أفكارهم. ونحن نشعر بالعجز بشكل متزايد جراء ملاحظتنا تقويض الروابط التقليدية، بما في ذلك مع الأسرة، جراء التأثيرات الخارجية التي لا مبرر ويحركها الربح، ويتم تعزيزها.

وستقود المصاعب الاقتصادية، وخيبة الأمل والإقصاء والتمييز والتهميش، خاصة في صفوف الضعفاء والمحرومين، الأشخاص، والشباب منهم على وجه الخصوص إلى السعي إلى إيجاد حلول خارج الحلول التقليدية المجربة، لكي لا يصبحوا فريسة سهلة للإيديولوجيا المتطرفة، والتطرف الديني والاستغلال.

ومما لاشك فيه أن التطرف والتطرف العنيف، لا سيما بين الشباب، أحد التهديدات الأكثر إلحاحا التي يتعرض لها اليوم، بل سيتعرض لها غدا أيضا، السلام والاستقرار والتنمية.

وكما سُلِّطَ الضوء بوضوح على ذلك في مناقشة الأمس في الجمعية العامة، مع الاعتراف بأن التطرف تؤججه عوامل مختلفة وله جذور معقدة، فإن الأعمال البغيضة والكارثية التي تقترفها الجماعات الإرهابية الغامضة قد وضعت التطرف الديني في صميم المناقشة العالمية، ووضعت الزعماء الدينيين في خط المواجهة فيما يتعلق بنفوذهم ودورهم ومسؤوليتهم عن التأثير على التطورات في المجتمع، إلى جانب الأسرة والمدارس والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الأخرى.

ومكافحة التطرف العنيف في مجتمعات اليوم المتسارعة والمتعددة الثقافات والأديان تتطلب تجديد التركيز تركيزا كاملا على مجموعة واسعة من القضايا، وعلى أكمل وجه. وينبغي أن تقرن بين الحكم الرشيد، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان في جميع المجالات، وإيجاد فرص النمو الاقتصادي المستدام للجميع، وإخضاع المؤسسات للمساءلة، وإشراك الشباب والنساء، والتعليم، بما في ذلك، بالضرورة، العمل المجتمعي.

ومما لاشك فيه أن التعليم من أقوى الأدوات لمنح جيل الشباب مفاتيح مستقبله. ويجب علينا أن نواصل، داخل أو خارج مناطق الصراع والبلدان المجاورة لها، الاستثمار بجدية في نوع التعليم المطلوب ليس فقط لتنوير العقول وتوفير المعرفة، بل أيضا لتوفير نوع التمكين الذي يتيح الأدوات اللازمة لبناء حياة جديدة.

لكن الواقع يدفعنا إلى الاعتراف بأن التعليم وحده قد يثبت أنه غير كاف، وقد يكون أحيانا أقل مما ينبغي بعد فوات الأوان في الكفاح ضد الجماعات الإرهابية وتأثيرها المتزايد. ولن ننتصر في الكفاح الطويل والصعب ضد التطرف إلا إذا نجحنا في الجمع بين طائفة واسعة من الأدوات؛ وبالنجاح في مكافحة الإيديولوجيات المتطرفة وتغيير العقليات؛ وعن طريق إشراك جميع أصحاب المصلحة في المساهمة في بناء مجتمع أفضل للجميع. وما لم نقم بذلك، فقد ينتهي بنا الأمر إلى خوض معارك طويلة الأمد ضد هذه الآفة.

وقد شاركت ألبانيا في مؤتمر قمة البيت الأبيض بشأن مكافحة التطرف العنيف، الذي نُظم في شباط/فبراير في واشنطن العاصمة، وترحب بنتائجه. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بالقيام بدورنا والتعاون في الوقت ذاته بصورة وثيقة مع شركائنا وحلفائنا. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن ننظم في تيرانا، من ١٩ إلى ٢٠ أيار/مايو، أول اجتماع إقليمي لمتابعة مؤتمر قمة البيت الأبيض. وسوف يسعدنا تشاطر نتائج ذلك الاجتماع مع جميع أعضاء الأمم المتحدة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد أنشور (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي للأردن على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما ننوه بحضور صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، الذي كان هنا لترؤس المناقشة هذا الصباح.

ويتفق وفد بلدي تماما على ضرورة التصدي بصورة ملحة لتزايد التطرف والتطرف العنيف بين الشباب. فالشباب يشكلون نسبة كبيرة من سكان العالم. وبطرق مختلفة، يشكلون تطورنا السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي. وقد قيل على نحو مستصوب أن الشباب هم مستقبلنا. غير أن شباب اليوم يواجه العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق تطلعاتهم. وتشمل هذه العقبات التمييز، والتهميش، والبطالة، وانعدام فرص الحصول على التعليم، مما يحد بشدة من إمكاناتهم. ونتفق مع الرأي القائل بأن هذه الحالات يمكن أن تؤدي إلى خيبة أمل الشباب وزيادة إمكانية انجذابهم إلى اعتناق الآراء المتطرفة.

ولذلك، فمن الواضح تماما أنه، في خضم الإعداد للبرنامج الطويل الأجل لمكافحة التطرف، يجب علينا أن نجد السبل الكفيلة بتمكين الشباب، باعتبار ذلك عنصرا بالغ الأهمية من تدابيرنا الوقائية في مكافحة الإرهاب. ويجب الإشارة مع ذلك إلى أن التطرف ظاهرة معقدة، لا تشمل الأفعال فحسب بل الأفكار أيضا. وبالتالي، فإن معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشباب يجب أن يعقبها وضع برنامج شامل لمكافحة فلسفات الكراهية والتعصب التي تدفع الناس، بمن فيهم الشباب، إلى التطرف.

وفي ذلك الصدد، ما انفكت جهود إندونيسيا في مكافحة التطرف تتبع نهجين مختلفين لكنهما يعززان بعضهما بعضا: نهج الشدة ونهج اللين. نهج الشدة ينطوي على تدابير إنفاذ القانون، في حين أن نهج اللين يسعى إلى التأثير على قلوب الناس وعقولهم. وبحكم تجربتنا في مكافحة التطرف، هناك ما لا يقل عن ثلاثة دروس يود وفد بلدي أن يتشاطرها مع المجلس.

الدرس الأول هو ضرورة إيلاء الأولوية لبناء مجتمع قادر على الصمود، مجتمع منفتح يتقبل الأفكار الجديدة، ويسعى إلى ما فيه خير الجميع. فالمجتمع القادر على الصمود هو خط

الدفاع الأول لدينا ضد انتشار أفكار الكراهية والتعصب. وللمساعدة في بناء وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود، فإن حكومة بلدي تؤيد المعتدلين، بما في ذلك الجماعات الدينية والقيادات الدينية والمنظمات الشبابية ووسائط الإعلام. وقد واظبنا معا على تأكيد رسالة السلام والاحترام المتبادل. ونعتقد أن هذه الطريقة تعزز الملكية والمسؤولية المجتمعيتين. والتطرف والإرهاب خطر عالمي، لكن الحرب ضدهما يجب أن تستفيد من الخصائص والإمكانات المحلية.

والدرس الثاني هو ضرورة تعزيز الحوار، الذي لا يسهم في الحد من الشك والتعصب فحسب، بل في تعزيز التفاهم أيضا. والتواصل مع الشباب من خلال الحوار والتوعية يتيح منبرا مناسبا للقيام على نحو مباشر بمكافحة خطاب التطرف ولإذكاء أهمية التنوع والاحترام في نفوس الشباب. ومن الأمثلة على هذا البرنامج، فإن حكومة بلدي حظيت بدعم مختلف المنظمات الإسلامية، وهيئات الشباب، والأكاديميين لتوعية الشباب بخطر إيديولوجية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وما يمارسه من إغراء عليهم ليصبحوا مقاتلين إرهابيين أجانب.

والدرس الثالث هو الحاجة إلى تعزيز شبكة الحوار بغية نشر ثقافة التسامح والسلام على جميع المستويات الإقليمية والعالمية. وهذا أمر حيوي لأن الشباب، في عصر العولمة، يتواصلون فيما بينهم على نحو جيد للغاية. ويجب علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا أن التطرف آخذ في التزايد في جميع أنحاء العالم. وما من بلد بمأمن من مخاطره، والمسؤولية عن التصدي له تقع على عاتق الجميع، فرادى وجماعات.

وفي هذا السياق، تعتقد إندونيسيا أنه ينبغي تعزيز الأطر القائمة داخل الأمم المتحدة لحشد التعاون الدولي في مكافحة انتشار التطرف بين الشباب. وتشمل هذه الأطر تحالف الحضارات الذي ترعاه الأمم المتحدة، ويعمل على تكثيف الأنشطة في إطار العنصر المعني بالشباب لديه. ومن المشجع أن نلاحظ أن الشباب، في آخر منتدى عالمي للتحالف، الذي استضافته إندونيسيا في العام الماضي، أصروا على أهمية إدراج التفاهم بين الثقافات وبناء السلام في مجال التعليم.

وختاما، اسمحوا لي أن أشدد على أن مكافحة التطرف بين الشباب يجب أن تعالج أيضا عوامل الجذب لديه، أي تلك الظروف التي ما زالت تستغلها الجماعات الإرهابية لتبرير أنشطتها. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجددا أن النزاعات الطويلة الأمد التي لم تُحل يمكن أن تنشئ حالات تفضي إلى انتشار الآراء المتطرفة والمتشددة. ويثبت التاريخ أن الجماعات الإرهابية تستغل هذه الحالات لتجنيد وتدريب الأعضاء الجدد، كما رأينا في الأحداث التي وقعت مؤخرا في الشرق الأوسط وأفريقيا.

وذلك يؤكد تحديدا ضرورة قيام المجلس على وجه الاستعجال بحل النزاعات في جميع أنحاء العالم، والمساعدة في إحلال السلام وتحقيق الرخاء. وينبغي للمجلس أن يشارك في الاستجابة المنهجية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها التي نقوم الآن بإعدادها، بغية تعزيز جهودنا المشتركة الرامية إلى منع ومعالجة تورط الشباب في التطرف العنيف. ونعتقد أيضا أن المجلس ينبغي أن يوائم أعماله في هذا الصدد مع إطار الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يشدد على تحقيق التنمية الشاملة في البلدان الخارجة من النزاعات.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد وينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. إنها تتيح لنا فرصة التفكير في المسألة

الهامة لتطرف الشباب، التي تمثل أحد جوانب مكافحة التطرف المتزايد الصعوبة. كما تم التأكيد على أهمية هذا الموضوع خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي عقد هذا الأسبوع.

أود أن أسلط الضوء على دور الشباب البطولي والمأساوي جدا أحيانا في خضم الكفاح الجماعي ضد الإرهاب. ففي يوم الاثنين تحديدا ضحّا النقيب أحمد سلام وجنديان مصريان بالغالي والنفيس عندما قتلتهم قنبلة مزروعة على جانب الطريق في شبه جزيرة سيناء. ووطنيتهم المخلصة لم تميّز فيما بين خلفياتهم العقائدية أو القبلية أو الإثنية. ونشيد ببطولتهم. وأعلنت جماعة مرتبطة بما يسمى بالدولة الإسلامية مسؤوليتها عن هذا العمل الإرهابي. كما تدير تلك المنظمة الإرهابية أنجع حملة لاجتذاب الشباب من جميع أنحاء العالم. وتمثل مكافحة هذا الدعاية الشيطانية عنصرا أساسيا من الحملة الناجحة لمكافحة التطرف.

إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في ركيزتها الأولى تقول أن الظروف الاجتماعية الاقتصادية تفضي إلى انتشار التطرف. والبطالة، ونقص التعليم وآفاق التنمية الشخصية هي من بين العوامل الرئيسية التي تجعل الشباب ضعافا أمام الدعاية. فالإرهابيون يسوقون لهم وهم الأمن والسلطة. وكما ذكرت عن حق الورقة المفاهيمية (S/2015/231، المرفق) التي أعدها الأردن لهذه المناقشة فإن الجماعات المتطرفة العنيفة تستغل مواطن الضعف هذه بطريقة ناجعة جدا. إن دعايتهم الخبيثة تستغل وضع الشباب الاقتصادي ومثاليتهم. غير أن هذه المشاكل لا تؤثر على الشباب فحسب الذين يعانون من الفقر والنزاعات في مناطق معينة من العالم. فهذه الأيديولوجية تحرز تقدما أيضا في البلدان الغنية والمتقدمة النمو. إن مسألة الاستبعاد الاجتماعي هي تحد عالمي يجب أن يتصدى له المجتمع الدولي بشكل أفضل.

ولكي يتم التصدي على النحو المناسب للتحدي الذي يشكله التطرف، فإننا بحاجة إلى تطبيق نهج شامل. يجب إن يتم التركيز على التعليم وتشجيع الحوار بين الأديان للتصدي لفكرة ما يسمى بصدام الحضارات التي يجري نشرها من جانب المتطرفين وتساهم بقدر كبير في التشدد في أوساط الشباب. وإذ نضع في اعتبارنا أنه ينبغي عدم إنشاء صلة مباشرة خاطئة بين الإسلام والتطرف، فإننا نرحب يالرأي الحكيم جدا الذي أعرب عنه الشيخ أحمد الطيب، الإمام الأكبر لجامعة الأزهر في القاهرة. واسمحوا لي أن أذكر بخطابه الذي ألقاه بمكة على شباط/فبراير، حيث دان فيه الإرهاب رابطا ذلك بـ ”التفسيرات السيئة“ للقرآن وتعاليم النبي محمد.

وأحد الأمثلة البارزة الأخرى على المساهمة القيّمة في مجال مكافحة التطرف هو الاستراتيجية الشاملة التي تنفذها المغرب. ويشمل ذلك، في جملة أمور، برنامجا مبتكرا لتدريب الأئمة، الذي بدأ في عام ٢٠٠٨، وجرى تنشيطه مؤخرا بافتتاح معهد محمد السادس لتدريب الأئمة في الرباط. فبدلا من العمليات العسكرية للتخفيف من آثار التطرف، حدد المغرب أداة قوية لمعالجة الأسباب الجذرية.

ولا بد من بذل جهد متضافر طويل الأمد للحد من ضلوع الشباب في التطرف المصحوب بالعنف. هناك صلة مباشرة بين الأمن والتنمية والتعليم. ولهذا السبب فإنني أكرر الدعوة لتحسين التنسيق بين جميع هيئات الأمم المتحدة العاملة في ميدان مكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد من أجل وضع حد للصراعات التي تزعزع استقرار الشرق الأوسط وتغذي التطرف. ولاي يوجد أي بلد في مأمن من خطر التطرف. ومن مصلحتنا المشتركة التصدي بفعالية لهذا التحدي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة بوكارينهو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وتعزيز السلام، فضلا عن السيد نويمان، والسيد أتران على إحاطاتيهما الإعلاميتين المتبصرتين.

لدى العالم في الوقت الراهن جيل من الشباب الأكبر عددا في التاريخ - أكثر من ١,٢ مليون نسمة، مما يمثل ربع مجموع سكانه. لقد كان الشباب دوما وسيبقون دائما القوة المحركة للتغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ويطالبون باحترام حرياتهم وحقوقهم الأساسية، وتحسين الظروف من أجلهم ومن أجل مجتمعاتهم، وتوفير فرص التعلم والعمل اللائق والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم. وفي المقام الأول، يكافح الشباب من أجل الوسائل الممكنة لضمان تحقيق آمالهم وأحلامهم.

إن الشباب هم ضحايا التغيرات الاجتماعية الرئيسية والمستفيدون منها والعوامل التي تؤدي إلى حدوثها، ويواجَهون في كثير من الأحيان بمفارقة واضحة تتمثل في السعي إلى الاندماج في النظام القائم أو العمل بوصفهم قوة تحويل للنظام نفسه. غير أن هذين الجانبين ليسا متعارضين ما دام الشباب يمكنهم توجيه طاقاتهم بحيث تفضي إلى تطورات إيجابية وتغييرات مفيدة للمجتمع بأكمله. إن الشباب يتشربون الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويجسدونها. والتصدي للصلة بين الشباب والتطرف المصحوب بالعنف يتطلب تفهما للإطار المحدد لإدماجهم، ولا سيما عندما يعيشون في المجتمعات التي تشهد توترات، إلى جانب التعقيدات الكامنة في الفترة الانتقالية إلى مرحلة البلوغ.

وفي البلدان التي تشهد حالة حرب، يكون الشباب أكثر عرضة للتجنيد في الجماعات المتطرفة، وفي كثير من الأحيان من خلال التجنيد القسري. وكما تمكنا من التوصل إليه في الآونة الأخيرة فإنه حتى في البلدان غير المشاركة في الصراع قد يُجر الشباب إلى التطرف المصحوب بالعنف، جزئيا بسبب الشعور بالتهميش و/أو الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي. في نهاية المطاف، فإن عدم وجود الإحساس بالانتماء والصلة، والتنفير والحرمان من الحقوق يجعل الشباب أكثر عرضة للتطرف المصحوب بالعنف. وفي المجتمعات المعولمة، فإن الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الإرهابيين ومناصريهم، ولا سيما الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، للتحريض على الأعمال الإرهابية والتجنيد للقيام بها وتمويلها والتخطيط لها في نهاية المطاف، ونشر قصص المجد والشعور بالتمكين، لا يستغرق سوى ضغطة واحدة على أحد مفاتيح الكمبيوتر.

ويجب أن تجري المناقشة الدولية ومكافحة آفة التطرف المصحوب بالعنف متجاوزة نموذج الحرب على الإرهاب وأن تنطويا على سياسة وقائية نموذجية باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. إن التصدي للخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة المتطرفة من غير الدول والإرهابيين على الشباب يتطلب اتباع نهج شامل متعدد الأبعاد للعوامل الكامنة وراءها، مثل الظروف المعيشية السيئة، ومحدودية التعليم أو عدم المساواة في الحصول عليه وانعدام فرص العمل أو الكسب والرزق المستدام، والإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة، وضعف مشاركة السياسية، والتعرض سابقا للعنف، وانعدام الأمن العام والسلامة العامة.

ومن ناحية أخرى يجب أن نشارك أيضا في وضع استراتيجية اتصال فعالة لمنع التطرف من التطور من تلك المرحلة ليصبح إرهابا. ومن شأن ذلك أن يساعد في وقف تدفق المقاتلين الأجانب عن طريق تعزيز الخطاب المضاد للتطرف ووعوده الزائفة المجد. ومسألة الشباب والتطرف المصحوب بالعنف مسألة تشترك فيها الولايات وتحقيق السلام

والأمن والبرامج الإنمائية. ويتطلب حجم المشكلة معالجةً على الصعيد العالمي، واتباع نهج متعدد الأبعاد وشامل ومشاركة الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية، والجماعات الدينية، والمجتمع المدني وممثلي وسائط الإعلام، والأهم من ذلك، الشباب أنفسهم.

ما فتئت البرتغال داعماً ثابتاً ومستمراً لجدول أعمال الشباب الذي أعدته الأمم المتحدة، وهي تعتقد جازمة بأن برنامج العمل العالمي للشباب، الذي اعتمد قبل ٢٠ عاماً بتوافق الآراء في الجمعية العامة، ما زال يوفر استجابة ملائمة للتحديات الخطيرة التي تواجه قطاع الشباب اليوم. فهي توفر للدول الأعضاء خطة أولية تتضمن مبادئ توجيهية عملية للعمل على الصعيد الوطني ولتقديم الدعم الدولي لتحسين أوضاع الشباب. وتتطلع البرتغال أيضاً إلى خطة عمل الأمين العام لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف.

ولحماية الشباب من التطرف المصحوب بالعنف يجب أن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا، وما من أداة أعظم من التعليم. ونرى أن من الأهمية للغاية بمكان الترويج لثقافة السلام والعدالة والتنمية البشرية والتسامح العرقي والديني واحترام جميع الأديان والثقافات عن طريق وضع برامج تعليمية ملائمة وشاملة للجميع. وفي هذا الصدد، تعتقد البرتغال أن منتديات، مثل تحالف الحضارات، يمكن أن تضطلع بدور رئيسي، بما في ذلك من خلال الحوار بين الأديان وداخل الدين الواحد. وينبغي للمناقشات الدائرة بشأن تشجيع التسامح ووضع استراتيجيات عملية لمكافحة التطرف أن تقوّض الادعاء الكاذب للإرهابيين والمتطرفين بأن الدين هو دليلهم لأن أيديولوجياتهم وممارساتهم تفتقر إلى الأسس، بل أنها تناقض تعاليم أي ديانة من الديانات الكبرى.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن المبادرات التي تعزز التفاهم المتبادل والحوار بين الثقافات وتبني الجسور بينها، مع التركيز بشكل خاص على الشباب، ستكون موضع ترحيب كبير. وفي هذا الصدد، يمثّل مركز الشمال والجنوب التابع لمجلس أوروبا مثالاً جيداً على التعاون الإقليمي الذي يجمع الشباب من نصفي الكرة الأرضية ويهيئ الظروف للتخفيف من جاذبية الإرهاب والتطرف العنيف. إن الاستثمار في سياسات وبرامج جيدة من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لازدهار الشباب مقوّم أساسي لنجاح استراتيجية جماعية لمكافحة نشر التطرف العنيف. وهذا سيمكنهم من تحقيق كامل قدراتهم والتمتع بحقوقهم الإنسانية والمشاركة بوصفهم جهات اجتماعية فاعلة تتصف بالمسؤولية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة): يشرفني في البداية أن أتوجه بالشكر إلى سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية، على عقد هذه المناقشة الهامة وبيانه القيم بشأن دور الشباب في مكافحة التطرّف العنيف. والشكر موصول إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى المتكلمين السابقين على إحاطاتهم المتعمّقة حول هذا الموضوع.

إن دولة الإمارات تشارك المملكة الأردنية الهاشمية الرأي بأن الشباب يجب ألا ينظر إليهم كضحايا للتطرّف، بل كشركاء في وضع خطة بناءة تكافح انتشار التطرف والعنف وتصلح ما خلّفته الحروب التي تشنها قوى التعصب والكراهية.

لقد أشار العديد من المتكلمين إلى الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تجعل الشباب عرضة لخطر التجنيد والتطرف، والتي كان أهمها الزيادة العالمية الكبيرة في أعداد الشباب وتأثير ذلك على مستوى الخدمات الأساسية كالتعليم وارتفاع معدّلات البطالة وتنامي الشعور بالاغتراب والظلم المجتمعي.

في منطقة الشرق الأوسط، تسببت الصراعات العنيفة المستمرّة في سورية والعراق وليبيا واليمن، ومن قبلها الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عقود، في انتشار المزيد من العنف وإحداث شرخ في النظام الأمني العالمي، وخلقت فراغاً سياسياً جعل تلك الدول أرضاً خصبة لانتشار التطرّف ومنطلقاً لامتداد آثار الصراع إلى خارج الحدود، مهددة بذلك استقرار المنطقة بأكملها.

وعليه، ترى دولة الإمارات أن تنظيم داعش قد استغل هذه العوامل للتغرير بالشباب وشن حرب ضد المدنيين الأبرياء وإلحاق الأذى بهم تحت شعار الدين في انتهاك واضح وصريح للعقيدة الإسلامية وتعاليمها السمحة. كما يجب علينا ألا نغفل عن حقيقة استمرار تنظيم داعش والمنظمات الأخرى الإرهابية بفضل شبكة اتصالات عالمية قوية توفر الدعم المالي لها وتيسّر سفر المقاتلين، حيث ثبت أن المقاتلين الأجانب الذين يفدون إلى سورية للانضمام إلى تنظيم داعش يأتون من أكثر من ٩٠ بلداً، وهو الأمر الذي يقتضي منا البحث بصورة أعمق لتحديد القوى المحرّكة للتطرّف في منطقتنا وسبل مواجهتها.

لقد ترجمت دولة الإمارات رؤيتها بشأن القضاء على سبل جرّ الشباب إلى طريق التطرّف وقناعتها بأن الشباب هم الثروة الحقيقية والأساسية في بناء الدولة إلى استراتيجية ترتكز على عدة محاور رئيسية أهمها: دعم الحق المتساوي في التعليم، بما في ذلك للفتيات، وتشجيع التفكير النقدي في العملية التعليمية؛ وبناء اقتصاد قائم على المعرفة يشجّع على الابتكار ويسهم في إعداد الشباب لسوق العمل الحديث؛ إلى جانب تعزيز الحس القيادي لدى شبابنا من خلال إسناد مسؤوليات أكبر إليه في مختلف المجالات.

كما تركز استراتيجيتنا على منع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الدعاية وتجنيد المتطرّفين، حيث قمنا مؤخراً بإنشاء مركز عمليات إلكتروني لمواجهة تنظيم داعش بالاشتراك مع الولايات المتحدة بهدف رصد وتحليل رسائل داعش واقتراح خطاب ذي مصداقية دينية، إلى جانب التأكيد على قيم التسامح والاعتدال بإقامة شراكات مع المؤسسات والرموز الدينية الجليلة، حيث استثمرنا في هذا الشأن مبلغ ٢٠ مليون دولار في أفغانستان لتدريب الأئمة في المناطق الريفية على نشر التعاليم الصحيحة والمعتدلة للإسلام. وأنشأنا ”مجلس حكماء المسلمين“ في أبو ظبي بهدف تعزيز تعاليم وقيم الإسلام السمحة.

كما قمنا بتقديم الدعم للشباب في الدول المتضررة أو التي تمر بمراحل انتقالية بالتعاون مع المنظمات الوطنية والدولية، كتقديم خدمات صحية وتعليمية للاجئين السوريين والعراقيين والتركيز على تقديم الدعم الكامل لمصر وتوفير برامج للشباب الذين تبلغ نسبتهم ٣٠ في المائة من إجمالي الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالعمل على دعم استقرار مصر يمثّل حجر الزاوية لاستقرار المنطقة.

أود اقتراح بعض التوصيات لمواجهة التطرف على المدى الطويل:

أولاً، العمل على عدم نشوء ظروف تسمح بانتشار التطرف من خلال التحرّك السريع لمجلس الأمن لاتخاذ إجراءات مشتركة عاجلة بشأن أي فظائع جماعية تُرتكب.

ثانياً، الاستفادة من الأطر القانونية القائمة والجديدة في مواجهة قنوات التوظيف والتمويل المتطرفة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثالثاً، تشجيع الاستثمارات طويلة الأمد في الخدمات التعليمية والصحية، وخاصة في المناطق المتضررة.

رابعاً، وضع برامج لتمكين الأمهات باعتبارهنّ خط الدفاع الأول عن الأسرة والأبناء ضد المفاهيم الخاطئة والأفكار المتطرفة.

وفي الختام، يجب علينا أن نضع تمكين الشباب ومعالجة همومه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على سلّم أولوياتنا باعتباره التزاماً مشتركاً يعكس إدراكنا لأهمية الصلة بين جدول أعمال التنمية وجدول أعمال الأمن. فلنمدّ يد العون إلى أكثر من ١,٨ بليون شاب على مستوى العالم لتلبية تطلعاتهم بما يمكّنهم من خلق مستقبل أفضل لهم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة أذربيجان.

السيدة محمدوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الأردنية على عقد مناقشة اليوم الهامة والحسنة التوقيت بشأن دور الشباب في مكافحة التطرف وتعزيز السلام.

في السنوات الأخيرة، برز البعد الشبابي باعتباره عاملاً حاسماً في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وكثيراً ما تنمّي المنظمات الإرهابية صفوفها من خلال تجنيد الشباب الذين لديهم توقٌ إلى الانتماء. وفي هذا السياق، من المثير للذعر بصورة خاصة أن نرى تحولاً من اتجاه التجنيد القسري نحو الولاء، وأن الشباب ينضمون طوعاً إلى المنظمات الإرهابية لأسباب إيديولوجية و/أو اجتماعية – اقتصادية. لقد أصبحت الإيديولوجيات الدينية الزائفة والحربية أسلوب تجنيد فعالاً، ومع نمو وسائط التواصل الاجتماعي والبرامج الافتراضية باتت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء في مواجهة خطر متزايد للتطرف في مجتمعاتها.

وإذا أردنا وقاية الشباب وحمايتهم وإعادة إدماجهم على نحو فعال، فعلينا أن نفهم بصورة أفضل أسباب التطرف ومحفّزاته. فمن بينها، العوامل التالية شائعة ومتعلّقة بمختلف الأوضاع.

تقوّض الصراعات التي لم تحل والتي طال أمدها والاحتلال العسكري الأجنبي الإيمان المشترك بسيادة القانون وكرامة الإنسان والحياة البشرية. تخلق هذه الحالات، إلى جانب ضعف قدرة الدول المتضررة على ضبط المخاطر الناجمة ومعالجتها، جواً من عدم الاستقرار والظلم والإفلات من العقاب. ويؤدي انعدام الفرص على نطاق أوسع، ولا سيما الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، إلى زيادة الشعور بانعدام الأمن وباليأس. وبالتالي، فإن التركيز على العوامل الاقتصادية والمتعلقة بالعمالة أمر رئيسي في التصدّي لدوافع القائمين بالتجنيد واستراتيجيتهم، ومكافأة قدرة الشباب والمجتمعات ككل على الصمود في وجه التطرف.

يمكن للعنصرية وما يتصل بها من تعصّب أن يَنْفِذا عبر التهميش الاجتماعي ويشجّعا الشباب على البحث عن هوية جديدة، هوية متطرّفة. إن الحوار بين الثقافات وبين الأديان أمر أساسي لتعزيز الاحترام المتبادل والتعايش السلمي. فالجهل هو محرّك التطرف، لا الدين. والتعليم ضروري لكبح هذه الآفة وتهيئة ثقافة خالية من التمييز والتحيز والوصم. ومن المهم مواصلة العمل في مجال سياسات الشباب على نحو شامل ومن وجهات نظر أصحاب مصلحة متعددين، والنهوض بأولويات الشباب على جميع المستويات.

يتزايد عدد السكان من الشباب في جميع أنحاء العالم، وبات تصميم تدابير استجابة حاسمة تمكن الشباب من أن يصبحوا أعضاء منتجين بدلاً من أن يصبحوا مدمرين لمجتمعاتهم المحلية أكثر صعوبة من أي وقت مضى. وبلدي أذربيجان، الذي يسعى إلى تقديم إسهام عملي في وضع سياسات الشباب وتنفيذها مع الشباب ولأجلهم، استضاف أول منتدى عالمي على الإطلاق بشأن سياسات الشباب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقد تم تنظيم هذا الحدث العالمي بمبادرة من الأمين العام، في شراكة مع مبعوثه المعني بالشباب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو ومجلس أوروبا. وضم أكثر من ٧٠٠ ممثل من ١٦٥ بلداً، بمشاركة

نشطة من الوزراء المسؤولين عن الشباب، فضلاً عن خبراء ومحامين شباب وممثلي المجتمع المدني.

اعتمد المنتدى التزام باكو بالسياسات المتعلقة بالشباب، الذي يدعو، في جملة أمور، إلى مواصلة تعزيز ودعم تنفيذ برنامج العمل العالمي المعني بالشباب، وإنشاء مبادرة عالمية بشأن سياسات الشباب لدعم تطويرها وتنفيذها، وتعزيز الشراكات التي تمكن من المشاركة الشاملة لأصحاب المصلحة المتعددين في سياسات الشباب، من بين مبادرات أخرى.

تؤدي الأمم المتحدة دوراً هاماً في تعزيز السياسات التي يمكن أن تُنشئ الموارد التي يحتاج الشباب إليها وتوفرها ليصبحوا مواطنين نشطين محلياً وعالمياً. وفي هذا الصدد، يمثل هذا العام فرصة فريدة لتعزيز أوجه التآزر بين السياسات الشبابية والسياسات والأطر الإنمائية الأوسع نطاقاً، ولا سيما في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ووسائل تنفيذها.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أؤكد مجدداً تقديرنا لوفد المملكة الأردنية الهاشمية على عقد هذه المناقشة الهامة. ومثلما يقال غالباً في مجلس الأمن، ستظل هذه المسألة الحساسة قيد نظرنا جميعاً.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد يريمينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب للأردن عن خالص امتنانه على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وتعزيز السلام.

يشكل التطرّف والإرهاب اليوم تهديداً خطيراً للسلام والأمن والاستقرار في العالم. ونحن نتفق تماماً على أن هناك حاجة إلى تكثيف عملنا المشترك لمعالجة هذه المسألة وجعل الشباب محورجدول الأعمال العالمي لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف. ينبغي منع التطرف بين الشباب ووقفه، ومع ذلك فإن تحقيق هذا الهدف غير ممكن إلا من خلال استراتيجيات ملموسة رامية إلى توحيد جميع الجهود المبذولة حالياً وتعزيز التعاون الوثيق بين جميع أصحاب المصلحة.

إن الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، فضلاً عن الهيئات والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، يجب أن تقوم بدور رئيسي في منع التطرف العنيف. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد كفالة التنفيذ الفعال لقراري مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤).

ومن المؤسف أن الشباب يشكلون واحدة من الفئات الأكثر عرضة للعوامل التي تؤدي إلى التطرف والراديكالية. وهناك العديد من هذه العوامل، غير أن من أهمها الدعاية لا سيما تجاه الشباب. تستغل الجماعات المتطرفة العنيفة هذه الأداة بنشاط من خلال وسائط الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي. وفي رأينا، فإن أخطر حالة تظهر عندما ترتفع الدعاية التي تتلاعب بالرأي إلى مستوى أولويات الدولة.

ومنذ أكثر من عام، عانت أوكرانيا من عدوان جارتها الكبيرة، الاتحاد الروسي. وقد احتلّت روسيا مؤقتا جزءاً من أراضي أوكرانيا وحاولت ضمّه – وهو جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي – وما زالت تواصل الأعمال التخريبية والعدوانية ضد بلدنا في دونباس. ومع ذلك، فإن العنصر العسكري للعدوان هو أبعد من أن يكون الأخطر. إن نشر الدعاية الخادعة الشرسة التي تتحكم فيها وسائط الإعلام الروسية ومن خلال العديد من الوسائط الأخرى هو واحد من العناصر الرئيسية للعدوان المتواصل ضد أوكرانيا.

وعلى المجتمع الدولي أن يتنبّه إلى الخطر من أن هذا الأسلوب السوفياتي للآلة الدعائية ناجح جداً، وأولاً وقبل كل شيء على الشباب. وهناك تقارير تفيد بوجود حالات من مشاركة المراهقين في نشاط العصابات الإرهابية الموالية

لروسيا في بعض مناطق شرق أوكرانيا. أعمار بعضهم ١٥ سنة وحتى أصغر من ذلك. وهناك أيضاً معلومات موثوقة بأن الجماعات الإرهابية التي تعمل بتنسيقٍ ورعايةٍ روسيين تحاول حمل الطلاب على الانضمام إلى صفوفها باستخدام مختلف وسائل التأثير. وعلاوة على ذلك، فهناك شهادة على أن وسائل كهذه من قبيل الوعد بشطب السجلات الجنائية أو سداد القروض تمارَسُ في الحملة الروسية لتجنيد المرتزقة في العصابات الإرهابية العاملة في دونباس. وغالباً ما يقع الشباب ضحايا لحملة التجنيد هذه.

وبعيداً عن الجهود الشاملة للقضاء على الأسس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية وغيرها من الأسباب لانتشار التطرف العنيف بين الشباب، ينبغي للأمم المتحدة أن تأخذ مكافحة دعاية التعصب والكراهية إلى مستوى جديد. ولبلوغ هذا الهدف، قد نحتاج إلى استكشاف سبل لإنشاء آلية دولية للكشف عن هذه الوقائع في الوقت الحقيقي وإدانتها، وقبل كل شيء تحديد الوسائل الكفيلة بثني من ينشر تلك الحملة الدعائية عن هذا العمل. وبوصفنا بلداً يعاني بصورة مباشرة من العواقب الخطيرة لهذه الدعاية الخبيثة القادمة من جارتها، فإن أوكرانيا على استعداد للإسهام بنشاط في دفع هذه المبادرة إلى الأمام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل بنن.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أهنئ الأردن على توليه رئاسة مجلس الأمن للمرة الثانية خلال فترة ولايته، وأن أشكره على عقد هذه المناقشة المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين، مع التركيز على دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وتعزيز السلام.

وأود أن أخصّ بالشكر صاحب السمو الملكي ولي العهد الحسين بن عبد الله الثاني على زيارته إلى نيويورك لكي يترأس هذه الجلسة. وأود أيضاً أن أشيد ببيانه الزاخر بالمعلومات.

ويسرّ وفد بلدي أن يركّز مجلس الأمن على النظر في المسائل المتصلة بالسلام والأمن والشباب. وكما شددت أيضاً الوفود الأخرى، يقع الشباب فريسة للصراعات والتطرف. إن تجنيد الأطفال، واختطاف الفتيات صغيرات السن أساساً كرقيق جنسي دلائل واضحة على ذلك. ورأينا كيف أن من يقومون بالتجنيد من الجماعات الإرهابية يستغلون الثغرات في المجتمعات لكي ينشروا نظرياتهم ويدفعوا الشباب للتطرف. إن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والفقر وخاصة الإحباط الناشئ عن حالات البطالة بين الشباب والعمالة الناقصة والاستبعاد الاجتماعي في المجتمعات ذات المعايير المزدوجة التي يتزايد كونها نخبوية، حيث يبدو أن الرافعة الاجتماعية قد تعطّلت بالتأكيد، كل هذه الأمور يراها وفد بلدي ظروفاً وأسباباً جذرية مؤدية إلى التطرّف وغرس العقائد في أذهان الشباب.

ولذلك، يرى وفد بلدي وجود حاجة إلى الاستثمار في الشباب بحيث يمكنهم التمتع بحقوقهم الأساسية والمشاركة في القرارات التي تتعلق بازدهارهم الخاص بهم. ويرى وفد بلدي أيضاً وجوب وجود المزيد من الاستثمار في الأمن البشري، وذلك من أجل تعزيز صمود السكان عموماً والشباب على وجه الخصوص، لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام الخاص في الاقتصادات والتي تولّد فرص عمل للشباب.

كل هذه الأمور تتطلب الحكم الرشيد من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتسخير الديمغرافية ومكافحة فعالة للفقر وعدم المساواة عند توزيع الثروة. إن الاستخدام الحصيف للإدارة العامة مهم جداً لإعادة إرساء المساواة ومكافحة أوجه عدم المساواة، بما أن السلام يتطلب تنمية شاملة للجميع. ومن خلال الازدهار المشترك، مع مراعاة الموارد المحدودة لكوكبنا، تأمل بنن في أن يشكّل تنفيذ برنامج التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ الذي يجري حالياً وضع الصيغة النهائية له نقلة تهيئ الظروف للدول لتحصل على الموارد اللازمة

التي تنشئ الفرص المتاحة للشباب وتوفر لهم وسائل كفيلة للازدهار والثقة بالنظم السياسية لبلدانهم.

ونحن بحاجة أيضاً إلى تعبئة المجتمع المدني من أجل التصدي للتطرف حيثما يظهر. إن المهارات والمعارف ضرورية لتهيئة فرص العمل والوصول إلى القيم العالمية مثل العلمانية، واحترام كرامة الإنسان والآخرين، وقبول التعايش والتنوع. يجب أن يستند هذا التعليم إلى القيم العالمية، التي يمكن أن تعطي الشباب مرونة على مكافحة الدعاية على الإنترنت. وفي هذه العملية، يتعين على الدول باطراد تجنب ممارسات الاستبعاد مثل المحسوبيات والفساد وأن تختار بدلاً من ذلك البرامج التي تعتمد على جدارة الأفراد حيث يمكن للشباب أن يبرهنوا على مهاراتهم ويبدعوا ويبتكروا من أجل الصالح العام لبلدانهم.

ويجب أن يقدم المجتمع الدولي وسائل كفيلة بتغيير حالة الملايين من الشباب المحرومين إذا كانت لا تريد أن يُسحب البساط من تحت أقدامها على يد المتطرفين الدينيين، الأمر الذي يؤدي إلى سحب شرعية المجتمعات بأسرها من قبل الحركات الإرهابية كجماعة بوكو حرام، وتنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة وغيرها. ونؤكد مجدداً على أهمية استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وإحدى ركائزها القضاء على الظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب. وينبغي أن يستمر تنفيذ الاستراتيجية من خلال مراعاة البعد الجديد لمسألة التطرف الديني.

وفي مساهمة متواضعة من بنن في تحقيق هذا الهدف أطلقت المبادرة الأفريقية للتعليم في السلام والتنمية والحوار بين الأديان والثقافات. وسيكون إطلاقها الرسمي في كوتونو في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو، خلال الندوة الدولية التي تستضيفها بنن. وهذا ليس سوى مثال واحد على جهود بلدي في هذا المنحى. إن الغاية من المبادرة في الأساس وقف التطرف الديني في أفريقيا بمهاجمة أسبابه الجذرية، على النحو الموصى به في فقرة الديباجة من ميثاق اليونسكو. وتسعى المبادرة إلى إيجاد موقف وسطٍ بين الأديان بتوفير الأماكن المشتركة التي يمكن للناس فيها أن يعيشوا معاً ويتبادلوا الآراء. وتسعى أيضاً إلى تعزيز المشاريع والابتكارات الهادفة إلى الوئام وتعزيز فكرة العيش المشترك والتقدم الاجتماعي والتنمية المتوازنة التي تفيد الجميع.

تجمع المبادرة الأفريقية بين مختلف الزعماء الدينين والعلمانيين بما أن العديد من الشركاء قد دعموا الحوار الصادق، ومنهم تحالف الحضارات واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن المبادرة عنصر من عناصر قرار هام اتخذته الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا. كما أقرت الجمعية العامة المبادرة خلال اعتمادها القرار ٦٩/١٤٠ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام.

وستكون إحدى النقاط الرئيسية لندوة كوتونو هي اعتماد بيان بشأن التسامح والحوار والتفاهم. وهذا التزام جديد يمكن أن يؤدي إلى سلام دائم عن طريق تعزيز المحبة والعقلانية على الرغم من الصعوبات التي نواجهها اليوم. وسيكون الشباب أصحاب مصلحة رئيسيين في هذا النهج الجديد لمكافحة الإرهاب والتطرف بجميع صنوفهما. تحتاج بنن إلى دعم الجميع لضمان أن تصبح الوعود التي قدمت في هذه المبادرة حقيقة واقعة.

الرئيس: طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بعد إذنكم، نود في هذا الوقت إعطاء رد أكثر تفصيلاً على البيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا، ولا سيما أنه فيما يتعلّق

بتلك الدولة هناك الكثير مما يمكن قوله بشأن المسألة التطرف. ولكن على عكس ما يعتقده زميلنا الأوكراني، فالمسألة ليست كما يصفها.

في العام الماضي، استُخدمت وحدات من المقاتلين، بمشاركة ممثلين من الشباب المتطرفين، عمداً لإجراء انقلاب عنيف ضد الحكومة المنتخبة بصورة قانونية في أوكرانيا. ومنذ ذلك الحين، أصرت السلطات في كييف على غض الطرف عن تصاعد التطرف والتعصب والنزعة القومية في البلد. ومن الصعب أن يتصور المرء تأكيداً أكثر ترويعاً لهذه الحقيقة من أن يمرّ أخذ عشرات الناس رهائن في أوديسا في أيار/مايو العام الماضي دون عقاب. وعلاوة على ذلك، يبدو أن سلطات كييف تخلق عن قصد جواً من الحقد وكراهية الأجانب في البلد، الأمر الذي كان له بطبيعة الحال تأثير هائل على الشباب. انظروا، على سبيل المثال، إلى كتائب المتطوعين التي تقاتل في دونباس، وميلهم البغيض إلى الأيديولوجية النازية، والتي تتألف في معظمها من المتطرفين الشباب.

إن الذين قاتلوا إلى جانب الفاشيين في الحرب العالمية الثانية، ومن بينهم أعضاء في الحركة الوطنية الأوكرانية وفي جيش المتمردين الأوكرانيين، أُعلن عن أنهم أبطال وطنيين. فقد قُتل عشرات الآلاف من الناس المسالمين على يد ذلك الجيش خلال أحد أبشع الأمثلة على التطهير العرقي في تاريخ أوكرانيا. في عام ١٩٤١، إن ما يسمى بأبطال التاريخ الأوكراني أقروا وثيقة أعلنوا فيها عن تشكيل دولة أوكرانية جديدة تتعاون تعاونا وثيقا مع ألمانيا الوطنية الاشتراكية العظيمة والتي كانت ستقيم تحت قيادة أدولف هتلر نظاما جديدا في أوروبا والعالم. إن هذه الآراء يجري تعميمها في أوكرانيا اليوم. وإن من لا يتفقون مع موقف حكومة كييف يسمون بأعداء أوكرانيا، وتختفي وسائط الإعلام وجهات نظر بديلة. نشهد موجات من قتل صحفيين معارضين وناشطين سياسيين. وفي الآونة الأخيرة، قُتل نائب الحزب الإقليمي السابق، أوليغ كلاشنيكوف، والصحفي الأوكراني، أوليس بوزينا. كذلك تم تهديد منشقين آخرين. ويوجد على شبكة الإنترنت موقع صنع السلام، يتضمن قائمة بأسماء أفراد تتضمن بعض المعلومات الشخصية عنهم لا يقرون التفشي الشرس لكراهية الأجانب في البلد. وتقوم حكومة كييف بنشر هذه الدعاية كما أظهرتها بيانات مستشار وزير الداخلية، السيد غيراشينكو.

إن التطرف في أوكرانيا ينتشر في جو مصحوب بالإفلات من العقاب. ولم يتم حتى الآن إجراء تحقيقات مناسبة في المآسي التي وقعت في منطقة الميدان، وأوديسا وماريوبول. لقد وصف تقرير اللجنة الاستشارية الدولية التابعة لمجلس أوروبا والمعنية بالتحقيق في الأحداث التي وقعت في منطقة الميدان بأنها أعمال لا تتماشى مع الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

في ضوء النهج الجديد للتاريخ، كما يتضح ذلك في الكتب المدرسية، من الصعب على الشبان الأوكرانيين تحاشي كراهية الأجانب أو التعصب الوطني. فقد أصبح ذلك ممارسة اعتيادية تتمثل في بث خطاب الكراهية، كما يتجلى بوضوح في الحملة التي قام بها ناشطون من الطلاب في جامعة لفيف في ٢٥ شباط/فبراير لدى تشكيلهم ما يسمى بممر العار حيث شجبوا أساتذة الجامعة المنشقين. وربما نتذكر أيضا أشرطة الفيديو القصيرة التي ظهرت على الانترنت في العام الماضي، وأظهرت أعدادا غفيرة من الطلاب الأوكرانيين يرددون هتافات في ساحة المدرسة للانتقام من الروس. وتطول القائمة التي تدل على التعصب والتطرف الراديكالي في أوكرانيا. ولكن بالنظر إلى تأخر الوقت أود أن أختتم كلمتي بمناشدة ممثل أوكرانيا أن ينظر بجدية إلى التطرق إلى مشكلة التطرف

والراديكالية في ذلك البلد. ويجدر أيضا بأعضاء مجلس الأمن أن يحاولوا بموضوعية فهم الحالة في أوكرانيا.

الرئيس: طلب ممثل أوكرانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة، مذكرا بأنه لن يكون بوسعه التقدم بطلب آخر.

السيد ياريمنكو (أوكرانيا) (تكلم بالروسية): أود أن أبين بالأرقام مستوى التطرف المزعوم في أوكرانيا والذي يبدو أن لا يعرف عنه لأحد سوى الناس في روسيا. في العام الماضي، جرت حملتان انتخابيتان في أوكرانيا. الأولى كانت لانتخاب رئيس للبلاد، والثانية لانتخاب أعضاء البرلمان. فالجانب الروسي، على أضعف الإيمان، كما أفهم موقفه، يبدو أنه يعني بعبارة ''التطرف'' حزبين من الأحزاب السياسية الموجودة في أوكرانيا. الأول يدعى القطاع حزب الأيمن والآخر حزب الحرية. أود أن أذكر بأنه فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، فإن مرشح حزب القطاع الأيمن، السيد ياراش، لم يحصل إلا على ١,٦ في المائة من الأصوات، مما يضعه في المرتبة العاشرة، وحصل على السيد تيهانيبوك من حزب الحرية المرتبة الحادية عشرة على نسبة ٠,٧ من الأصوات. أما في الانتخابات البرلمانية التي كانت ممثلة فيها أيضا الأحزاب، لم يفز أحد من ذينيك الحزبين للوصول إلى البرلمان. أود أن أشدد على أنه شارك في الحملة البرلمانية ٢٩ حزبا.

لذلك ما هو ذلك النوع من التطرف الذي نتكلم عنه هنا؟ يمكننا إلقاء نظرة رجعية على التاريخ. من سوء الطالع، أنه يصعب علي أن أتكلم عن ذلك، لأن بلدي، اعترافا منه بهذه الصفحة الصعبة في تاريخنا، سن قانونا ينص على الاحتفال في ٨ أيار/مايو بذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية. فذلك أمر طبيعي ونهج متمدين من جانب أي دولة. في ٩ أيار/مايو، سوف نحتفل بانتصارنا.

أود أن أُذكر بأنه في آب/أغسطس ١٩٣٩ وقّع الاتحاد السوفياتي ميثاقا مع ألمانيا النازية يتعلق بالتقسيم الفعلي لأوروبا. وعلاوة على ذلك، في ١٧ أيلول/سبتمبر، هاجم الاتحاد السوفيتي بولندا. ومن ثم اشترك في استعراض احتفالي في برست مع الفاشيين. وما هو أشد إيلاما الكلام عن هذا، ولكن في ٢٢ آذار/مارس من هذا العام، وفي مدينة سانت بطرسبورغ، حدث شيء هام جدا، فقد احتشدت شتى الأحزاب الراديكالية واليمينية المتطرفة في أوروبا، وصدر في ذلك الحشد البيان التالي عن اتحاد الجاليات اليهودية في روسيا: ''يتملكنا القلق والحيرة الشديدين لإعطاء الإذن لتجمع كبير يتألف من أشد قوى التعصب القومي تطرفا في أوروبا لكي يعقد ذلك التجمع في مدينة سانت بطرسبورغ، المدينة التي شهدت رعب وأهوال الكتلة الفاشية''. لقد حضر المنتدى ممثلون عن مختلف الأحزاب التي تعتنق التعصب القومي الشديد في أوروبا، بما في ذلك أحزاب كريهة من قبيل حزب الفجر الذهبي اليوناني، والحزب الوطني الديمقراطي الألماني الذي شارك زعيمه أيضا أودو فويغت في المنتدى وكان قد صرّح في وقت مبكر وبصورة لا لبس فيها بأن حزبه خليفة الاشتراكيين الوطنيين التابعين لهتلر. وكان حاضرا أيضا حزب الحرية النمساوي والحزب السويدي الذي أسسته الجبهة الاشتراكية الوطنية في السويد، والحزب الوطني البريطاني الذي شارك زعيمه أيضا نيك غريفين في المنتدى وأنكر حدوث المحرقة؛ وشارك أيضا حزب القوة الإيطالية الجديدة وزعيمه روبرتو فييري الذي يسمي نفسه بالفاشي. لقد تم تنظيم ذلك كله برعاية حزب رودينا أو الاتحاد القومي للوطن الأم. لذلك، ما هو نوع الفاشية الذي نتكلم عنه في أوكرانيا؟

الرئيس: لم يتبق أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.